شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (139) 15/05/2014



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفر الخلود ومعهدُ الآثار



تهديد: ذبح الكتاب في المملكة الداعشية

تقويض العصبة السديرية
الملك يوحد السلطة ويمزّق العائلة



ما وراء دعوة ظريف لزيارة الرياض

مدير جامعة الإمام: تركيا فاسدة فاجرة

هذا العدد

الدولة المتوحشة	١
الملك يوحد السلطة ويمزق العائلة	٢
آفاق العلاقات الإيرانية السعودية	٤
الفوزان وهلوسة طاعة ولي الأمر	٩
السعودية وقطر: تفاؤل مفتعل	١١
قراءة صحافية للصراع مع قطر	١٤
مدير جامعة الإمام: تركيا فاسدة فاجرة	١٦
رسالة المناورة العسكرية السعودية	١٨
امريكا: سجل السعودية الحقوقي اسود	٢٠
السعودية تنتقد النرويج حقوقياً	٢١
مملكة قطع الرؤوس والفائض للتصدير	٢٢
أخبار	٢٤
جهاز الإستخبارات صار نحساً	٢٥
نجدنة الحجاز وكابوس التوسعة!	٢٧
ملء الفراغ الأمريكي في الخليج	٣٠
اليمن ساحة خلاف سعودي قطري	٣٢
تقويض السديرية: الملك يدير لعبته بهدوء	٣٤
وجوه حجازية	٣٩
الأخيرة	٤٠

الدولة المتوحشة

الدول شأن الأفراد في نزوعهم نحو العدائية كوسيلة حماية، وأن ميلهم نحو اكتساب القوة التي يفتقرون اليها ذاتياً هي محاولة لتحصيل قدرة حمائية تعينهم على إخفاء ضعفهم وتشكّل آلية هروب من استحقاقات عاجلة لايمكن بدون تظهير القوة المفتعلة تجاهلها أو بالأحرى تجاوزها..

بات من ثوابت علم نفس الجريمة أن النزوع العدائي لدى الأفراد، والحال نفسه ينسحب على الدول، يمثل خط الحماية الأول انطلاقاً من الخوف من شيء ما متخيّل أو حقيقي..فالدولة في نزعتها العدوانية ومبادرتها نحو الهجوم إنما تستهدف حماية موقعها الدفاعي..

وهناك دول نشأت في الأصل وحافظت على وجودها من خلال تقديم نفسها باعتبارها مالكة لمصادر القوة والقادرة على إنزال الرعب في قلوب الآخرين، مواطنين، أو جماعات، أو دول.. وحين تتبدّل صورة هذه الدول، أي حين تكف عن أن تكون دول مخيفة أو مهابة يصبح وجودها في خطر، وتكون عرضة للزوال..

عدوانية الدولة السعودية ليست موضع نقاش، فهي ما قامت الا على الاستخدام المفرط للقوة، وأن شعار السيف الأملح الذي يلوّح به حكّام آل سعود منذ عبد العزيز وصولاً الى الملك حالي، بات رمزاً للدولة السعودية. الغزوات الوهابية السعودية منذ منتصف القرن الثامن وحتى الإعلان عن قيام الدولة السعودية سنة ١٩٣٢، كانت تتسم بالوحشية، وكان الآخر، أياً يكن، هدفاً مشروعاً لسيوف الغزاة الوهابيين السعوديين، وكان ابتزاز وابتذال النص الديني لجهة إضفاء مشروعية على الغارات الوهابية دليلاً على الجنوح العدواني المتأصل في الدولة السعودية عن طريق تبرير كل التدابير العدوانية ضد الآخرين.

نشأت الدولة ونشأت معها أجهزة قمعية وأرسيت بنية أمنية ممتدة، فصارت تمد أذرعها الى كل مكان يمكن أن تصل اليه من أجل تثبيت وترسيخ أركان الكيان وقوته وتماسكه. أوصدت كل الأبواب في وجه المطالبات بالحقوق والحريات، فلا أقنية ولا قنوات يمكن للمواطنين التعبير من خلالها عن مطالبهم، ولا مظلومياتهم، وجعلت الدولة من نفسها المرجعية النهائية في الأمور كلها، صغيرها وكبيرها، وأوهمت الرعيّة بأن أبواب الدولة مفتوحة، وروّجت لأسطورة المجالس المفتوحة، ولكن في المقابل تركت أبواب السجون مفتوحة لاستقبال الذين رفضوا الخضوع تحت تأثير الأسطورة هذه، وقرروا التعبير عن مطالبهم على طريقتهم ودو إكراه من النظام..

امتلأت السجون، وقضى بعض المعتقلين وراء القضبان، وفقد آخرون حياتهم في ظروف غامضة وأخرى بفعل التعذيب أو القتل بأشكال مختلفة..كان البطش عنوان الدولة، وأرادته أن يكون كذلك. وبدلاً من تطوير النظام السياسي وأسلوب إدارة الدولة بما يتناسب وحاجات المواطنين ومطالبهم، قررت عائلة آل سعود تطوير أساليب القمع ضدهم.

في السابق كان الناشطون يواجهون تهماً من قبيل الانتماء لأحزاب إلحادية، والتخابر مع جهات أجنبية، واعتناق أفكار وعقائد هدّامة، فكل من لحقت به تلك الاتهامات وجد نفسه وراء القضبان وقد لا يخرج من زنزانته معافى، ثم تطوّرت صيغ الاتهامات فدخل عليها الافساد في الأرض، ومحاربة الله ورسوله، والخروج على ولي الأمر. ومنذ أكثر من عقد من الزمن، بتنا أمام لائحة اتهامات متعددة بحسب التيار أو الجماعة المستهدفة، فإن كان المتّهم من التيار الاصلاحي، طاولته تهمة تهديد الوحدة الوطنية والتخابر مع دول أجنبية، وإن كان من القاعدة، فتهمة الارهاب كافية وافية لتشمل كل العقوبات والاجراءات الجزائة..

اليوم ندخل في مرحلة جديدة من توحش الدولة السعودية، والتي لا تفرّق فيها بين شخص وآخر، أو بين توجّه وآخر، فقانون مكافحة الارهاب منح آل سعود سلطة قمعية ضد الناشطين بكل أصنافهم، وبات بإمكان تصفية الحساب مع هذه الجماعة وتلك بحجة محاربة الارهاب.

فكل من يخالف الدولة السعودية فكرياً أو سياسياً يصبح هدفاً لقانون مكافحة الارهاب وقد يطاله العقاب الأليم. كل ذلك يجري والغرب في غفلة مقصودة ويتصرف على أساس أنه لا يرى لا يسمع ولا يتكلم.

منذ صدور الأمر الملكي الخاص بالمقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج في ٣ فبراير الماضي، وحال الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان وطلاّب الحرية من سيء الى أسوأ، وكأن الدولة أرادت من هذا الأمر أن يبرر وحشيتها وتمدّد ذراعها الأمني في كل مكان وضد الجميع دون تمييز بين شخص وآخر..

أحكام جائرة تصدر هذه الأيام ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان وسجناء الضمير، وفي الغالب تصدر عن رغبة انتقامية فارطة، كما تكشف نوع الأحكام الصادرة بحقهم مثل السجن لمدة طويلة، والغرامة الباهظة، والحرمان من السفر، ويلحق ذلك أحياناً حرمان من كل الحقوق المدنية مثل تجديد البطاقة المدنية، أو رخصة قيادة السيارة، أو جواز السفر، والوثائق الرسمية بما في ذلك استصدار صك البيت، وحتى الحرمان من العلاج والتعليم قد يكونا جزءً من العقاب..

تزداد الدولة السعودية توحشّاً، رغبة منها في إظهار أن يدها هي الأعلى، وأن لها الكلمة الفصل، وإن كل المشاغبات والاحتجاجات لن تؤدي الى مكان، فهي وحدها القادرة على الحسم عن طريق القوة، والقوة وحدها التي سوف يكون لها القرار في نهاية المطاف، ولكن ما لا يعلمه أمراء آل سعود، أن البطش ليس جديداً، وأن الناس عرفت ذلك منذ عقود بل وتعوّدت عليه، وهم اليوم يعبّرون عن مواقفهم الناقدة والاحتجاجية بالرغم من وجود القمع والعدوانية المتصاعدة، وإن التغيير يتطلب أثماناً وبات الناس على استعداد لدفعها.. وإن الدولة المتوحّشة الى زوال.

الملك وأبناؤه يوحّدون السلطة ويمزّقون العائلة المالكة!

محمد قستي

الصراع داخل العائلة المالكة ليس جديداً، وحدّته تتراوح بين الإسقاط والإبعاد، وربما حتى الحرب الأهلية النجدية، كما حدث في القرن التاسع عشر الميلادي.

نتذكّر عزل الملك سعود عام ١٩٦٤ ووفاته في المنفى اليوناني عام ١٩٦٨!

ونتذكّر قبل ذلك صراع سعود وفيصل ومنصور أبناء الملك المؤسس منذ الثلاثينيات الميلادية.

نتذكّر أزمة العرائف، وملحقاتها.

نتذكّر ابعاد فهد لأخويه ناصر وسعد.

ونتذكّر محاولات السديريين العديدة طيلة ثلاثة عقود تقريباً لإزاحة الملك الحالي عبدالله.

لكن من كل التجربة يظهر لنا أن الصراع في أسبابه يعود الى غياب آلية لنقل السلطة وراثياً، حيث يتم في كثير من الأحيان تجاوز عامل السنّ.

ويظهر ان الشدّة في الصراع إنما تكون في حال الإستئثار الشديد لطرف ما بالسلطة، كما هو الحال مع الملك سعود، الذي عيّن أبناءه كوزراء وأمراء، اضافة الى الإستئثار بالمال أيضاً، ما أدّى الى تكتّل بقية الإخوة وعزله. وحين جاء فيصل الى كرسي الملك، وزّع السلطة، وحاول الموازنة بين الأجنحة، وإن كان قصب السبق فيها للجناح السديري.

السديريون عددهم أكبر ما خفّف من وطأة الإستئثار، وإن كان طابع حكم الملك فهد استئثاريا لم يخلّف سوى الإمتعاض بين اخوته المهمّشين. لكن الملك فهد نفسه لم يستطع ـ رغم رغبته ـ تجريد كل اخوته من سلطاتهم.

الآن يأتي الملك عبدالله، الذي راهن عليه اخوته المهمّشون بأن يمنحهم بعض السلطة حتى قبل ان يتولى الحكم.

رهانهم كان خاطئاً جداً جداً.

فهو ليس فقط أحال أكثرهم الى التقاعد، بل واستأثر بالسلطة في عملية غير مسبوقة في تاريخ العائلة المالكة، لصالحه وأبنائه، وعبر تصفية منظّمة للجناح السديري، دون ان يعطي شيئاً للأجنحة المهمّشة.

إن سيطرة الملك عبدالله وأبنائه على السلطة لا تخلو من مخاطر. بالنظر الى أمرين: حجم الإستئثار وهو كبير جداً جداً؛ وأيضاً بالنظر الى أن الملك استعدى أكثر الأخوة والأجنحة، فالجميع متضرر من تسارع عملية الإستئثار ومباغتتها، والطريقة التي تمت بها.

قد تكون مركزية السلطة مفيدة لانتظام أمر دولة تتنازعها الرؤوس والأهواء والمصالح! وقد تخفّف ـ إن كان ما سيحدث في النهاية تعيين متعب بن عبد الله ملكا ـ من أزمة الوراثة، حينما تُحصر في أبناء الملك عبدالله، فتنتقل الوراثة من الأفقية ـ الأخ لأخيه ـ الى العمودية، أي من الأب لإبنه الأكبر.

آخر ما قام به الملك، هو تعيين ابنه تركي أميراً لمنطقة الرياض، حاضرة الحكم السعودي. وقبلها في ديسمبر الماضي، عيّن إبنه الآخر مشعل أميراً لمنطقة مكة، أي أنه سيطر على العاصمتين السياسية والدينية للبلاد، اضافة الى ما هو متوقع من سيطرة على العاصمة الإقتصادية في الشرق حيث الأحساء والقطيف، وحصر محمد بن نايف في الداخلية.

التعيينات الملكية الأخيرة أصابت معظم أجنحة العائلة المالكة بالإحباط والقلق البالغ. فقد تأكدوا أن الملك ماضٍ وبسرعة كبيرة باتجاه تغيير شكل السلطة واحتكارها.

آل الملك فيصل تمّ اضعافهم بإقالة تركي الفيصل كسفير في واشنطن وقبلها من جهاز الإستخبارات، ثم جرى إبعاد خالد الفيصل من إمارة مكة الى وزارة التعليم، والإمارة أهم بالطبع. والآن، يتوقع الإطاحة بسعود الفيصل كوزير للخارجية لصالح عبدالعزيز ابن الملك عبدالله، الذي يتولى منصب نائب وزير الخارجية.

جناح الملك سعود، كما جناح الملك خالد، لم يتبق لهما سوى منصب أمير الباحة للأول؛ وللثاني أمير منطقة عسير.

أما جناح الملك فهد فتمت تصفيته بشكل شبه كلّي: فقد عزل محمد بن فهد امير الشرقية، وعزل مؤخراً عبدالعزيز بن فهد كوزير دولة؛ وقبل ذلك تمّ عزل سلطان بن فهد رئيس رعاية الشباب، ولم يتبق سوى منصب نواف بن فيصل بن فهد في رعاية الشباب، وهناك إشاعة قوية تفيد بأن الملك عبدالله سيعيّن ابنه خالد رئيساً لرعاية الشباب، بعد ان ابعده منذ التسعينيات عن الحرس الوطني

وأقحمه مؤخراً في عالم الرياضة!

جناح الأمير سلطان كُسرَ ظهره بإقالة الأخوين خالد بن سلطان من وزارة الدفاع، وبندر بن سلطان من الإستخبارات، ثم لحق بهما سلمان بن سلطان من وزارة الدفاع ايضاً، وبقي لدى هذا الجناح امارة منطقة تبوك (فهد بن سلطان)!

ابناء ولي العهد سلمان، يخشون أن يخسروا الوزارة وزارة الدفاع في حال وفاة والدهم، فالملك بموجب التعيينات الأخيرة، منعهم من السيطرة الكاملة عليها. ومن يدري، فقد تدمج وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني تحت إمرة متعب بن عبدالله.

ابناء طلال كما أبيهم غاضبون بأنهم لم يحصلوا على شيء من كعكة السلطة؛ واخوة اخرون يتميّزون غيظاً: عبدالرحمن ـ نائب وزير الدفاع السابق مثلاً، او احمد وزير الداخلية السابق؛ أو غيرهم.

الجميع غاضب وخائف.

لا يبدو أن مخطط الملك عبدالله سيتوقف عن السيطرة على السلطة له ولأبنائه.

ولا يبدو ايضاً أن الصراع بين الأمراء والذي قفز الى السطح بقوة أواخر التسعينيات الميلادية الماضية واستمر الى الآن، سيبقى على مستواه؛ بمعنى ان الأمراء المهمشين الكُثُر لا يمكن بالقطع ضمان صمتهم، فهناك حدود لما يمكن للمال ان يشتريه، وبعض الأمراء ـ كالوليد بن طلال ـ صار طالباً للسلطة أكثر من كونه طالباً للمال! وإن كانت السلطة تجرّ المال.

فهل يستطيع الملك عبدالله وأبناؤه ـ وبالمال فقط ـ أن يتغلّبوا على المعارضة المتنامية من الأشقاء وأبناء العمومة؟ والى أيّ حدّ يمكن التعويل على القبضة الأمنية، إن نزَل الخلاف الى الشارع، وشقّ الموالين للنظام، خاصة في المحيط الاجتماعي للعائلة المالكة في نجد؟ خاصة وأن الملك ـ حتى الآن ـ لا يمتلك سوى ثلث القوة الأمنية الرادعة، اي الحرس الوطني، في حين ان وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ليستا بيده.

ايضاً، يجب التساؤل: الى أي حدّ يمكن ان يذهب الجسد الأكبر من العائلة المالكة والذي يعترض الآن فعلياً على سياسة الإستئثار بالسلطة من قبل الملك وأبنائه؟ هل بالكلام فقط، هل يقوم باستمالة المؤسسة الدينية الوهابية المنشقة على نفسها اليوم؟ هل يتم استخدام السلاح او على الأقل التلويح به؟ هل يغامر بشقّ الشارع عامة بين هذا التيار وذاك؟

كل الأمور متوقعة، فقد دخلت العائلة المالكة مرحلة الخطر، حيث تتعرض وحدتها للإنشطار، ما يُضعفها أمام الخارج وأمام الداخل الشعبي، بشكل سيكون الإنشقاق الحاد والعنيف ـ ان حدث ـ بأسوأ مما كان في عهد الملك سعود بكثير.

يستطيع الملك عبدالله ان يوحّد السلطة بيده وبيد أبنائه؛ ولكنه لا يستطيع وهو إذ يغوص في التغييرات المتسارعة في المناصب، أن يوحّد العائلة المالكة نفسها. فإذا انشقتّ الأخيرة، انشقّ المجتمع، خاصة في نجد، وانشقّت النُخب، وانشقّت المؤسسة الدينية، وانشقّ الجهاز العسكري/ الأمني.

الى الآن، فإن جدارة العائلة المالكة بالحكم تهبط بشكل مريع، بسبب الفشل في الإدارة والفساد والإثرة. فإذا ما أُضيف لذلك الصراع على السلطة، فإن النظام نفسه سيكون مهدداً بالتمزّق والنهاية. حينها لن تكون هناك: مملكة سعودية، بل ستعود الحدود الى ما كانت عليه عشية القرن العشرين الميلادي، إمارات مستقلة ترفض الهيمنة النجدية، والحكم الملكي، والأيديولوجيا الوهابية العنفية المتطرّفة.

بلا شك فإن الأمراء يدركون خطورة تمزّق العائلة المالكة على نحو حادّ. لكن هناك جهة او جهات ما داخل العائلة، يقع عليها الغرم، وهي مطالبة بالصمت منعاً للإنشقاق، فيما يرى المهمّشون بأن الملك عبدالله هو من يجب ان يعيد النظر في سياساته.

قال ابن خلدون بأن العصبة المتوافقة توصل الى المُلك بادئ ذي بدء؛ ثم يجري احتكار المُلك والغنيمة، فتتفرّق العصبة بسبب الإستئثار، بحيث لا يدافع أعضاء العُصبة كلهم عن المُلك، فينهار أمام أية عصبة أخرى!

الإستئثار عنوان احتضار السلطة سواء كان داخل جناح من العائلة المالكة، او في العائلة المالكة كلّها.

فقد تغيّر مفهوم الإستئثار، وما لم يكن للشعب كلمة، فإن الشعب قد لا يشارك في معارك تطاحن السلطة بين الأمراء، بل قد يغتنم الفرصة للتخلص من الحكم السعودي/ الوهابي/ النجدي برمّته.



الفيصل يدعو ظريف لزيارة الرياض

آفاق العلاقات الإيرانية السعودية

تراجع الرياض الظاهري بدعوة وزير الخارجية الايراني لزيارتها، إنما هو انعكاس لواقع صعب داخلي وخارجي، تعيشه العائلة المالكة، في ظل غياب استراتيجية واضحة لدولة تُسيّر وتُدار بالبركة كما يقال!

محمد الأنصاري

لا مفاجئ في دعوة وزير الخارجية السعودي لنظيره الإيراني لزيارة السعودية. اللهم من حيث التوقيت فقط؛ فقد تقدّم سعود الفيصل على الموعد بنحو شهرين تقريباً. ذلك ان ساعة تغيير المواقف السعودية قد ضُبطَت على وقع نتائج اجتماعات ايران والدول الغربية خمسة زائد واحد، بشأن ملفها النووي. فالرهان بتغيّر الموقف السعودي في العلاقة مع ايران، كان مرهوناً بنجاح الاتفاق الايراني الغربي (ولو كان نجاحاً محدوداً)، بحيث تعمل السعودية على تخريب الإتفاق والشوشرة عليه فيما تبقى لها من وقت، فإن لم تنجح، فإنها تستطيع التكويع سياسياً وتغيير الموقف. لكن الظاهر ان الأمراء السعوديين تلقوا تأكيدات عديدة، اضافة الى نتائج مراقبتهم للحوار المستمر بين ايران والغرب، بأن العلاقة مع ايران لن تتراجع الى الوراء مهما كان الأمر، ولن تكون هناك حربٌ ايرانية غربية، وهذا ما أكده أوباما في زيارته الأخيرة للرياض، حيث كان النقاش يدور في تأثير تفاصيل الصفقة الايرانية الغربية على السعودية، وليس في أصل نجاحها وإبرامها.

أية مراقب للعلاقات السعودية الايرانية، كان يدرك بأن الرياض ستتراجع عاجلاً أم آجلاً.

الأمر المحزن للمقربين من الرياض، هو أنها تتراجع وهي ضعيفة، وقد خسرت الكثير من مواقعها، او اوراق الضغط لديها، أي بعد ان استنفذتها في أكثرها، كما هو الحال في سوريا والعراق وحتى اليمن والبحرين.

لو كانت الرياض قد تفاهمت مع ايران قبل نحو عام او اكثر، لكان المُخرج المتوقع لها أكثر ايجابية.

أما اليوم فالأرجح ان تأتي وهي صاغرة، بعد أن ناطحت رغبة حلفائها الغربيين بضرورة تغيير سياستها وترتيب أوضاع المنطقة بالتعاون مع ايران، وإن كانت يدها

هي السفلى.

لكن العناد السعودي الذي شهدناه خلال عـام على الأقـل، ليس فقط قبالة ايـران وفي كل الملفات المتوترة في المنطقة، بل وقبالة امريكا ودول الاتحـاد الأوروبـي، فيما يتعلق بالمشهد المصري ودعـم القـاعدة وتفهّم التغيّرات الإستراتيجية الغربية وأولوياتها.. هذا العناد، وإبداء الألم، وإظهار التحدّي أحياناً رغم خواء القوة السعودية عسكرياً وسياسياً.. هو الذي أوقع الرياض في حبائل شرّ أعمالها، فتحوّلت الآن الى سياسة الدفاع أكثر فأكثر، سواء تعلق الأمر بالحرب على داعش (وليس كل القاعدة) لتظهر براءتها من منتجها الفكري والسياسي والمالي؛ حيث اقالت بندر بن سلطان بعد زيارة اوباما بأيام؛ ثم أقالت أخيه نائب وزير الدفاع سلمان بن سلطان، فيما كان وزير الدفاع الأميركي لازال في الرياض.. وهذان الشخصان كانا رأس الحربة في سياسة تخريب المنطقة ودعم القاعدة، وإرساء التشدّد ضد الجميع، إقليميا ودولياً بمن في ذلك روسيا نفسها.

لم تكن الرياض مضطرة لـهذا، ولا أن يـتراجـع سعود الفيصل فيظهر في مؤتمر صحفي يعلن فيه استعداده لقبول زيارة ظريف الى الرياض؛ في حين كان الأخير يلحّ علناً على الزيارة من الدوحة ومن مسقط، فلم يرَ أُذناً سميعة؛ وفي حين كان الرئيس روحاني - ومن خلال تسريبات وكالة أنباء ايرانية - يعلن استعداده لزيارة السعودية، فتصمت الرياض رافضة.

لماذا تغيّر الموقف السعودي وتم الاعلان عن استعداد علني للرياض للتعاون مع طهران في حلحلة ملفات المنطقة؟

أمور عديدة تغيّرت.

- على الأرض لم تُفلح السعودية في تغيير المعادلة على الأرض السورية، فالنظام هناك يستمر في حصد مكاسب عسكرية وسياسية، فيما تتشرذم القوى المعارضة وتتطاحن عسكرياً فيما بينها. الرياض التي أُجـبرت على حضور مؤتمر جنيف ٢ لحل المشكل السوري، رفضت أي دور إيراني، في حين أن الإيرانيين بدوا زاهدين في الأمر إن كان الحضور بشروط مسبقة عليهم. فشل جنيف، وفشل تغيير المعادلة العسكرية على الأرض، وسقط الرهان السعودي بتزويد المعارضة بأسلحة فتّاكة يتم من خلالها تغيير ميزان القوى العسكري على الأرض، ووجدت الرياض حلفاءها الغربيين أكثر اهتماماً بنشاط القاعدة وداعش من انتصار المعارضة نفسها (المعتدلة كما يقولون) وهي كلّها تتلقّى الدعم السعودي المالي والسياسي والإعلامي والعسكري.
- سقط خيار السعودية في سوريا الى حدّ بعيد؛ كما سقط خيارها في العراق بإسقاط المالكي، بل بتخريب العمليّة الإنتخابية برمّتها، من خلال دعم القاعدة، وهو أمرٌ قامت به الرياض بشكل مؤكد. الإنتخابات ستعيد المالكي - الى السلطة - على الأرجح بموافقة امريكية ايرانية؛ في حين أن تمدد القاعدة في العراق في الأشهر الماضية، بـدأ يفرض على الغربيين التفكير في المشاركة في حرب على الدواعش والقواعد إن في العراق او سوريا. بل حتى الأردن بـدأ بالتنسيق مع بغداد في المعلومات لمحاصرة داعش والقاعدة.

الحوارات الايرانية السعودية التي كُشف عنها مؤخراً، حفّزت سعود الفيصل لدعوة نظيره الإيراني لإجهاض الحوار الذي يستهدف تهميشه

- ايضاً على الأرض، تدهـور مـوقـع السـعودية في اليمن. فالوصفة السحرية السـعـوديـة (المـبـادرة) لم تنتج نظاماً مستقرّاً؛ وتمـدد الحوثيون الى مشارف صنعاء حتى أضـحـوا القـوّة العسكرية والسياسية الأولى في اليمن، في حين تراجع أنصار السعودية القبليين او السلفيين في دمّـاج او حزب الإصـلاح/ الإخـواني الذي تركته الرياض تلبية لأحقادها وغضبها من جملة التنظيمات الإخوانية.
- يمكن قول الأمـر ذاتـه بالنسبة للبحرين، حيث نجح السعوديون في حماية نظام آل خليفة بالقوة؛ ولكنهم لم يفلحوا في إخـراج البحرين من الأزمـة. وفي لبنان اضطرت الرياض الى التنازل في تشكيل حكومة، بضغط من السفير الأميركي الذي زار الرياض، وبمباركة فرنسية. قد يتحقق الأمر ذاته مجدداً بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية، الذي لاتزال الرياض وفرنسا ترفضان ان يكون (الجنرال عون).
- وخـلال عـام واحـد انتكست العـلاقـات السعودية القطرية وسُحب السفراء، كما لفّت الثلوج العلاقة مع تركيا؛ كما مع امريكا والإتحـاد الأوروبـي وروسيا، وكل ما استطاعه الأمـراء ان يطوف ولي العهد ووزير الدفاع الأمير سلمان على الباكستان والصين لتوفير صواريخ بعيدة المدى علّها تجلب شيئاً من الطمأنينة لنظام مهزوز داخلياً.
- في داخـل المملكة نفسها، فرغم القمع الشديد واعتقال معظم القيادات الميدانية الحقوقية والسياسية وفي كل المناطق، ورغم التشريعات المتشددة ونسبة كل فعل الى الإرهـاب.. ورغـم الأحكام القضائية الاعتباطية بالسجن لسنوات طويلة على الناشطين وحتى المغردين.. فإن العائلة المالكة فقدت مساحة ولاء كبيرة لها خـلال العـام الماضي أكـثر مـن أي عام مضى. الدواعش والقواعد تصاعد نشاطهم؛ والأزمــة داخـل أجنحة العائلة المالكة تتصاعد بسبب الـصـراع على السلطة، حيث يمضي الملـك في حسمه بالقوة عبر تعيينات متسارعة غير مسبوقة في تاريخ السعودية منذ قيامها، حيث تمّت خلال العامين الماضيين تصفية الجناح السديري، وصعود نجم الملك وابنائه، ما جعل الخـلافـات تـزداد على السطح بين الأمراء، في تعبيرات لم نكن نشهد لها مثيلاً من قبل.

السخط الشعبي متصاعد، وفشل الدولة وفساد اجهزتها يزداد وضوحاً ويرسل قناعة للجمهور بـان لا حل للبلاد الا بـابعاد الاسرة عن الحكم كليّة.

الملك الذي صفّى بعض الأجنحة المنافسة في العائلة المالكة، لم يغيّر من حقيقة انها

بلد لاتزال تحكمه رؤوس متعددة، فقد ضاعت المركزية منذ استلام الملك عبدالله السلطة، او قبلها بقليل، ورغم تغييب الموت لرؤوس الجناح السديري (نايف وسلطان وفهد) الا ان الملك لم يسيطر بعد على السلطة كاملاً، وليس في قدرته ادارتها كونه يعيش ارذل العمر (ومن نعمّره ننكسه في الخلق..). لكن هناك خشية لدى من تبقّى من الأمراء من تصفية مواقعهم، وهذا ما انعكس على صراعات داخلية امتدت الى الشان الخارجي: بين سعود الفيصل وابناء الملك في الديوان، ومحمد بن نايف في الداخلية، وبندر قبل اقالته في الاستخبارات، ومقرن ولي ولي العهد، الخ؛ فكل رأس يعمل بمفرده تقريباً، ويتصيد اخطاء غيره، ويرفع تقريراً مبكّراً لواشنطن بالأمر!

ومن هنا فإن ما قامت به السعودية من تراجع مظهري بدعوة وزير الخارجية الإيراني لزيارة الرياض، إنما هو انعكاس لواقع صعب

الغرب ضغط من اجل تفاهم ايراني سعودي لحل ملفات المنطقة، والرياض رفضت في البداية لكنها في الطريق الى تراجع حتمي

داخلي وخارجي، في ظل غياب استراتيجية واضحة لدولة تُسيّر وتُدار بالبركة كما يقال!

لا بدّ ان تتكسّر العنترة السعودية، كنتيجة لواقع بائس، ليس فقط قبالة ايران، بل حتى قبالة حلفائها الإقليميين بمن فيهم الضعفاء كقطر. بل أن الحلفاء الغربيين للنظام، الذين يدركون عجزه وضعفه، يقومون بابتزازه اليوم بصورة مخيفة، وليس أمامه إلا عقد الصفقات التسليحية والإنشائية، فيما يلوحون هم لآل سعود بورقة دعمهم الإرهاب القاعدي، وملفهم الأسود في حقوق الإنسان، واحتمال تخلّيهم عن حماية العرش!

ما يدهش ان المقربين من الرياض من شخصيات واحزاب وانصار في الدول العربية، لازالوا يعتقدون بأن كلام الرياض الكبير، وعنف لغتها السياسية، والتشدد في المواقف والتشهير بالأشخاص، واعلاء الخطاب الطائفي، يكمن وراؤه قوة سعودية حقيقية، ولكنهم سيكتشفون ـ كما اكتشف القليل منهم ـ بأن الرياض صعدت على شجرة مرتفعة بخطاب مرتفع، ويُخشى أن تسقط من ذلك العلو بشكل غير تدريجي. فالتشدد غير المدعوم بالحكمة والرؤية الاستراتيجية مصير صاحبه الفشل.

هل تغيّرت الرياض؟ هل تغيّرت طهران؟

حين وجدت القيادة الإيرانية الجديدة صدوداً من سعود الفيصل وزير الخارجية، الذي يعدّ من الصقور، ويدا موتوراً من النفوذ الإيراني المتصاعد، والذي يمثل افضل تعبير لفشل الفيصل.. التفّت حول الملك عبدالله ومن حوله في الديوان الملكي، باعتقاد سائد لدى الإيرانيين ـ مدعّم بأمثلة غير قليلة ـ يفيد بأن رأي وزير الخارجية في العديد من القضايا السياسية، لا يمثل بالضرورة رأي الملك عبدالله الذي كانت تربطه علاقات حسنة مع الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني. ولهذا يقال اليوم، بأن ما كشف عنه من حوارات ايرانية سعودية مؤخراً، حفّز سعود الفيصل الذي لم يدع للمشاركة فيها.. لدعوة نظيره الإيراني. أي ان الدعوة لا تعبّر عن قناعة بتغيير في السياسة، بقدر ما تعبّر عن رغبة وزير الخارجية السعودية في اجهاض الخطوة الايرانية باتجاه الديوان الملكي، والتي تستهدف تهميشه والإلتفاف على سياسة الصقور التي يمثلها هو وأخوه تركي الفيصل.

يدعم هذا رأي القائلين بأن من المبكّر أخذ الدعوة السعودية على محمل الجدّ. ولكنها بداية تستهدف تفادي الضغط الغربي بالذات، إذ من المعلوم ان لجنة الخارجية في البرلمان الاوروبي ـ مثلاً ـ دعت علناً الرياض الى التنسيق مع طهران في شؤون امن المنطقة؛ وأن اوباما نصح السعوديين ايضاً باتخاذ هذه الخطوة اثناء زيارته الأخيرة للرياض.

قد تكون الدعوة السعودية متأخّرة، وفق هذا الرأي، بعد أن اعتقدت الرياض انها استطاعت الرياض تأمين ظهرها بالاتفاق مع الباكستان لاستقدام ثلاثين الف جندي لحمايتها، في تكرار لسابقة عام ١٩٧٩م، وبعد أن اظهرت شيئاً من عضلاتها في مناورات عسكرية باسم (سيف عبدالله) وأظهرت صواريخ بعيدة المدى في المناورة، بتصوّر ان هذا الإستعراض السياسي العسكري سيقوّي الرياض حين يحين وقت التفاوض.

لكن الشيء الثابت في كل هذه التحليلات، هو أن السعودية ان لم تكن تراجعت بالفعل في مواقفها، فإنها في طريقها الى التراجع الحتمي. اذ لا أفق للسياسة السعودية المتشددة في المرحلة القادمة، التي سيكون عنوانها (عالمياً) محاربة القاعدة والتطرف الوهابي وليس محاربة ايران كما تشتهي الرياض وتل أبيب.

حين يخنق التشدد الرياض

نعم ستكون هناك صعوبات امام الرياض. فهي قد خلقت منظومة عداء مؤسسية، اعلامية وسياسية ومالية وطائفية يتعيّش عليها كثيرون؛ كما أنها صاغت رأياً عاماً يجعل من ايران العدو الأول قبل اسرائيل؛ وأججت صراعاً طائفياً بمؤسسات اعلامية وقدرات مالية واجنحة عسكرية يصعب التراجع عنه بين ليلة وضحاها، الى الحد الذي يمكن معه القول ان الرياض أضحت أسيرة سياستها المغامرة التي تضع كل البيض في سلّة واحدة، ولا تقبل بأنصاف حلول، او يصعب عليها القبول بأنصاف حلول، لأنه لا يوجد لديها سوى خطة (أ) بدون (ب) او (ج).

- كل رهان السعودية خلال العقود الماضية اختصر في: (اسقاط النظام في ايران) ثم اضافت له رهان القطيعة وتدمير النظام السياسي الجديد في العراق، وزادت عليه اسقاط الأسد بدون القبول بأنصاف حلول، وفعلت ذات الشيء مع حزب الله ومع حماس وقوى المقاومة الأخرى، وها هي تكرر التجربة مع الإخوان في مصر، ومع قطر ومع الحوثيين. لم تترك الرياض لنفسها طريق عودة او تراجع يحفظ ماء الوجه.
- الدائرة المحيطة بالنظام أصبحت متطرّفة

متشددة متطيّفة عنيفة لا تقبل بأنصاف الحلول ايضاً بعد التغذية الطويلة والمستمرة عن الخطر الإيراني الأكبر. لهذا كانت صدمة الموالين للنظام داخلياً كبيرة حين أعلن سعود الفيصل دعوة ظريف لزيارة الرياض. وصاروا يتساءلون: هل تنازلت ايران، ام تنازلت الرياض؟ الشارع الوهابي الذي في مجمله موالٍ للنظام ـ وإن كان أقلّوياً على مستوى المملكة ـ لا يستطيع قبول عودة العلاقات الطبيعية مع ايران، ولا الاعتراف بالوضع في العراق وتعيين سفير فيها، ولا القبول بالأسد رئيساً، ولا شيء أقلّ من محاربة حزب الله.

تشدد سعود الفيصل وفشله قد يؤدي الى عزله

▪ لقد نجحت الرياض في صناعة متطرفين بلا عقل، سواء في السياسة او في المعتقد. وظنّ هؤلاء المتطرفون بأن حكومتهم لن تتغيّر او تتراجع، وبالتالي لا حل إلا بالقتال الى النهاية. لكن الرياض فشلت في صناعة موالين يدركون متى يكون التراجع السياسي، وهذا يتطلب تعبئة تتخفّف من الأيديولوجيا والطائفية. لن تواجه ايران مشكلة وهي تتحاور مع الرياض، ومثلها العراق وسوريا وحتى قطر وحزب الله، لأن جمهور هؤلاء لم يُعبّأ بالطريقة الأحادية السعودية، ولم تكن التعبئة سوى سياسية وليست أيديولوجية طائفية. وهنا مكمن المشكلة بالنسبة للأمراء.

فحتى أتباع القاعدة الذين تتهمهم الحكومة بأنهم عملاء لإيران، صاروا يقولون: من هو العميل الآن؟! وصاروا يصطادون في الماء العكر مستخدمين خطاب النظام الذي لم يتخلّ عنه في توصيف ايران، ليضربوا الأمراء به! فهل ستفاوضون المجوس الصفويين الكفرة عملاء امريكا الذين يتدخلون في كل قضايانا وهم اساس المشاكل؟ يقول اتباع القاعدة للنظام.

الرياض ـ إذن ـ بحاجة الى زمن لتعديل خطابها السياسي؛ فهي لم تترك معارضاً شيعياً او سنياً او وهابياً إلا واتهمته بالعمالة لايران، واودعته السجون. وألقت بكل فشلها الداخلي والخارجي على المؤامرة الإيرانية، بما في ذلك فيروس كورونا! فكيف ستتخلص الرياض من هذه الأعباء، وكم من الوقت ستحتاج لترتيب وضعها الداخلي، وتتحلل من الخطاب القديم، بل وكم من الثمن ستدفع بسبب ذلك الخطاب، والأهم هل سينتظر العالم ـ بمن فيهم الإيرانيون ـ الأمراء ويراعوا وضعهم الداخلي، في ظل تسارع تغيير سياسي يشمل كل المنطقة والعالم؟

أُفق العلاقات السعودية الإيرانية

الأصل في العلاقات بين الرياض وطهران هو التنافس؛ قد يتطوّر الى العداء والمواجهة بسهولة، ولكن من الصعوبة بمكان ـ حسب التجربة التاريخية في العلاقة بين البلدين ـ تأسيس تفاهم وتعاون طويل المدى زمنياً؛ واوضح شاهد على ذلك أن طهران والرياض عقدتا سلسلة من الإتفاقات اواخر القرن الماضي، شملت كل المناحي الإقتصادية والعسكرية والسياسية والأمنية والتعليمية وحتى الثقافية والدينية والاعلامية، ولكن ذهبت تلك الإتفاقيات أدراج الرياح، وكأنها غير موجودة أصلاً.

لا تكمن أزمة العلاقة بين البلدين من قلّة الإتفاقيات، وإنما في التنافس والشكوك بينهما.

فطهران، كأكبر بلد مطلّ على الخليج تمارس نفوذها الحيوي في منطقة تشابك مع السعودية، التي شكت وتألّمت من أن هذا النفوذ قد تمدّد على حسابها حتى كاد ان يهمّشها كليّاً. فإذا كان هناك من أمل في علاقة دائمية بين البلدين، فيجب التفاهم والتنسيق وربما تقاسم النفوذ الحيوي لكلا الدولتين.

هناك ايضاً معينٌ لا ينضب من الشكوك السعودية القائمة على أسس طائفية او تاريخية. فالرياض لا تثق في طهران لمجرد اختلافها المذهبي، رغم أنه لا يوجد إرث حرب او ما أشبه في تاريخ البلدين. يوجد شبيه لهذه الحالة بين تركيا والسعودية، فهناك ارث تاريخي/ سياسي/ مذهبي يجعل الرياض تتوجّس من تركيا. فالأخيرة بنظر الرياض لها ماضٍ استعماري، وسبق لها أن دمّرت الدولة السعودية الأولى على يد حاكم مصر محمد علي باشا في القرن التاسع عشر، ثم ان تركيا لها طموحات امبراطورية ـ بنظر الرياض ـ شأنها شأن طهران. لهذا، لا يجد الدور التركي ترحيباً في الرياض سواء تعلق الأمر بالعراق او سوريا او لبنان او فلسطين او ليبيا او مصر أو حتى

لا أفق للسياسة السعودية المتشددة، فعنوان المرحلة القادمة ـ إقليميا ودولياً ـ هو محاربة التطرف القاعدي الوهابي وليس إيران كما تشتهي الرياض

البحرين والصومال!

هناك مشكلة اخرى تتعلق بالسعودية، فهي تتحدث كالكبار، ولها طموحات الكبار، لكن تصرفاتها وطريقة تعاملها مع الآخرين يشابه اية مشيخة او دولة صغيرة؛ والأهم ان تلك الطموحات مبالغ فيها وهي أكبر من حجم وقوة ومكانة الدولة السعودية نفسها.

وهنا مربط الفرس: فحين المنافسة مع طهران او مع تركيا، تجد الرياض نفسها الطرف الأضعف على الأرض، ما يجعلها تميل الى العداء، وتحوّل المنافسة السياسية المشروعة للمتنافسين جميعاً الى صراع دموي سياسي تاريخي او طائفي ضد المنافسين فتُرسل اليهم القواعد والدواعش وتسلط عليهم سيف الاعلام والتشويه، وتتآمر عليهم ـ كما هي الحالة مع ايران ـ بغية اسقاط النظام هناك بالسلاح والحرب المباشرة وتمويلها، كما تكشف وثائق ويكيليكس.

وهنا تأتي أزمة أخرى، فالرياض لا تقبل التفاوض مع طهران وأنقرة أيضاً وربما غداً مع مصر، كما هو الحال ايضاً مع الدوحة، لا تقبل ان تتفاوض مع مَن تتنافس معهم، بسبب تقدير سعودي خاطئ للذات وقدرتها.

فالرياض ـ كما رأينا مع قطر ـ لا تتفاهم، بل تفرض شروطاً وتصدر أوامر، وتريد أن تتحول وزارة الخارجية القطرية الى ملحق لوزارة الخارجية السعودية، اعتماداً على التهديد بإغلاق الحدود البرية والجوية وسحب السفراء والحصار السياسي. وبنظر السعودية

الأصل في العلاقات بين الرياض وطهران هو التنافس؛ قد يتطوّر الى العداء والمواجهة بسهولة، ولكن من الصعب تأسيس تفاهم طويل المدى

ليس أمام قطر الا التنازل. وهي هنا مخطئة، في تقدير قوتها وقوة منافسها الذي تريده الانصياع لسياستها في مصر والسودان واليمن وتركيا وغيرها.

والرياض ـ كما هو الحال مع طهران ـ لا تريد أن تتفاوض وتتناقش، وتصمّ أذنها عن الدعوات الايرانية المتعددة، أولاً لأنها تعتقد بأنها لا تستطيع أن تفرض شروطها على طاولة الحوار، بالنظر الى تفاوت ميزان القوى، ما يجعلها الطرف الأقل الذي لا يستطيع ان يحقق كل ما يبتغيه؛ وهي تتمنّى لو أن طهران تنازلت لها في بعض الملفات بدون حوار، او قبل الدخول في حوار او نقاش؛ وهذا لم يحدث ولا يبدو أنه سيحدث.

وفي كلتي الحالتين فإن الأهداف العالية التي تضعها الرياض لنفسها، لا يمكن تحقيقها كلها لا بالاعتماد على القوة على الأرض، ولا عبر التفاوض. وحين وجدت الرياض ان الطرف الإيراني ماضٍ في سياساته الإستراتيجية، واصلت هي ايضاً سياستها التصعيدية في كل المحاور: سوريا والعراق ولبنان وغيرها، وجرّبت ما يمكن لقوّتها أن تحققه، فاكتشفت أن النتائج أدنى مما توقّعت بكثير، بل اكتشفت انها تخسر، فما كان منها الا التنازل وقبول التفاوض والتفاهم، ولو متأخراً.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الرياض تأتي للحوار مع طهران ـ إن أتت جادّة ـ بعد ان استهلكت رصيدها ـ إن لم يكن قد فرّطت به في مغامرات التصعيد الذي قام به بندر بن سلطان ـ وبالتالي تأتي الى طاولة الحوار وهي أكثر ضعفاً مما مضى.

والمدهش، ان الطرف الإيراني لم يبدِ حماسة كبيرة لدعوة وزير الخارجية السعودي، وهي دعوة توقع البعض ان تتلقفها طهران بتلهّف، في حين ان الخارجية الإيرانية ردّت على الدعوة السعودية ببرود والقول بأنها لم تتلق (دعوة مكتوبة) من الخارجية السعودية.

ربما يفسّر هذا البرود، بأن طهران لا تريد ان تتعامل مع سعود الفيصل ووزارة الخارجية، باعتباره عنصر التشدد ضد ايران، وهي تريد استكمال الحوار مع الرياض عبر الدائرة المقرّبة من الملك عبدالله في الديوان الملكي، وربما عبر ابن الملك نائب وزير الخارجية عبدالعزيز بن عبدالله.

وربما يكون سبب البرود، هو قراءة طهران للدعوة بأنها غير جادّة وأن هدفها هو تخريب مسار التفاوض القائم مع اشخاص آخرين في الدائرة السعودية الحاكمة.

وربما تكون البرودة الإيرانية في التعاطي مع الدعوة السعودية سببها موقف الرياض المهزوز، فما كانت تلح طهران عليه قبل ستة اشهر، والشعور بالحاجة الى التفاهم مع الرياض بشأنه لم يعد قائماً، بل اصبح عكسياً، فالرياض أكثر حاجة الى الحوار مع طهران اليوم مما كانت عليه بالأمس.

في كل الأحوال، سيتفاوض السعوديون والإيرانيون، وسيقدّم الطرفان تنازلات في سبيل استعادة الاستقرار في المنطقة. لكن هل



نفاق أيام زمان: هل كانت العلاقة حسنة؟

ستدوم تلك التفاهمات المتوقعة؟ هذا في رحم الغيب، والمؤشرات ـ من خلال القراءة التاريخية للعلاقة بين البلدين ـ غير مشجّعة كثيراً. لكن هناك تحوّل ما في الموقع الاستراتيجي لكلا البلدين، قد يشجعهما على عقد تفاهمات ذات مدى متوسط في أفضل الأحوال. فالسعودية، تخشى خسارة مكانتها الاستراتيجية في عيون الغرب، وهي تدرك بأن انحلال نفوذها في المنطقة كان نتيجة طبيعية لتراجع النفوذ الغربي فيها، وهي تدرك ايضاً بأنها مهما بالغت في قدراتها، تبقى مجرد اداة من ادوات السياسة الغربية نفسها، ولا تستطيع مصادمتها مع الاعتراف بوجود هامش مناورة لدى الرياض استغلته في السنوات الأخيرة، ولكنها لم تحقق منه فائدة واضحة، حين خالفت السياسات الغربية في دول عديدة كما في العراق ومصر والآن في لبنان وايران.

والمزعج اكثر للرياض هو احتمال تضاؤل مكانتها في الاستراتيجية الغربية لصالح العراق وايران. وتلك حكاية اخرى تحتاج ان تروى في أعداد قادمة.

الفوزان وهلوسة طاعة ولي الأمر

عبدالحميد قدس

في قرار مفاجىء وإن لم يكن مستغرباً، أصدر عميد كليلة أصول الدين في جامعة الامـام محمد بن الاسلامية الدكتور عبد العزيزبن عبد الله الهليل خطاباً موجّها الى مدرّسي الكلية وجاء فيه:

فقد تقرر حضوركم بصحبة طلابكم اليوم الخميس الموافق ١٤٣٥/٦/٢٤هـ ابتداء من الساعة التاسعة الى قاعة الشيخ محمد بن ابراهيم بمبنى المؤتمرات، لحضور لقاء سماحة الشيخ الدكتور/صالح بن فوزان الفوزان، عضو هيئة كبارالعلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء.

نأمل منكم تحضير الطلاب في قاعة الشيخ محمد بن ابراهيم

وفقكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ونشرت الكلية على صفحتها في الشبكة وفي الموقع الخاص بجامعة الامـام إعلاناً جاء فيه:

يسر كلية أصول الدين دعوتكم لحضور محـاضرة: وجوب لزوم الجماعة والسمع والطاعة لولي الأمر والتحذير من الانتماء للفرق والأحزاب والجماعات، لسماحة الشيخ د.صالح بن فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء..

المحاضرة جرى التحشيد لها على نطاق واسع، وأريد لها أن تحظى بأهمية خاصة إعلامياً ودينياً، الأمر الذي يكشف عن حاجة ال سعود الى جرعات دينية مستعجلة لتثبيت أركان النظام. وقد اعتاد ال سعود على دعوة الشيخ صالح الفوزان لإلقاء محاضرات في طاعة ولي الأمر، والدعاء له، وحرمة الخروج عليه، حتى بات رمزاً لما يعرف بالجاميّة لفرط تماهيه مع السلطة.

وقد خصّص الفوزان محاضرته لتأكيد مبدأ السمع والطاعة لولي الأمر والتحذير من الخروج (على هذه الدولة بشبهات أو مغريات أو غير ذلك من الانتماءات الأخرى الفكرية والمذهبية، والتمسك بهذه الدولة ومناصرتها، وأن تكون مع جماعة المسلمين فيها، وعدم التفرقة وتبني الأفكار الوافدة التي ضيعت كثيرا من شباب المسلمين).

وطالب الفوزان بمواجهة من يدعون الى الخروج على ولي الأمر. وكرر ما كان قاله في مرات عديدة بأن (يطاع لولي الأمر المسلم ولا يخرج عليه سواء كان براً أو فاجراً ما لم يرَ كفراً بواحاً، وطاعة الإمام ضرورة دينية ودنيوية، فلابد من الصبر حتى ولو جار أو ظلم، ولا يعني ذلك إقرارا للظلم أو الجور، لكن دفع لما هو أشد..). ولن يجد آل سعود أفضل من الفوزان كي يضفي على جورهم وطغيانهم هذا الرداء الديني الذي يجعلهم في مأمن من خطر الخروج عليهم ورفض ولايتهم. فقد حذّر من عواقب الخروج، ونسج من خياله الأمثله، وقال بأنه ما (خرج قومٌ على واليهم إلا كان حالهم بعد الخروج شراً من حالهم قبل الخروج عليه)، واعتبر ذلك (سنة كونية).

كل ما سبق يستهدف موضوعاً واحداً وهو الخوف من تداعيات الربيع العربي الذي خرّبه آل سعود ليثبتوا لعلماء الوهابية بأن الثورة على الجور تؤول الى فساد عظيم، وتخريب الممتلكات، وهلاك الأنفس والثمرات. وهذا ما قاله الفوزان حين لفت إلى أن (التفرّق والاختلاف شر على المسلمين، كما تشاهدون الآن من الثورات التي حصلت مـاذا كانت نتائجها، وما آثارها التي تشاهدونها اليوم إلا أكبر شاهد على ضرورة لزوم الجماعة والسمع والطاعة لولي الأمر، والبقاء معه، لأن الله يدفع به ما يضمن للمسلمين أمنهم واستقرارهم، لهذا لا بد من الحذر من كيد الجماعات التكفيرية).

وأسهب الفوزان وأطنب في مدح الدولة السعودية وقال بأن: (الدولة هذه قائمة على الحق، والواقع يشهد لها.. فأي دولة الآن في الإسلام مثل هذه الدولة)؟!.

ما يبعث على الغرابة: كلام الفوزان عن سلمية الدولة السعودية منذ نشأتها وقوله: (هي منذ قامت على يد الإمامين محمد بن عبدالوهاب ومحمد بن سعود، قامت على قاعدة سلمية..)، وهذا ينطوي على استخفاف بعقل الحضور وكل من يعرف تاريخ الوهابية وحروبها في نجد وفي المناطق المجاورة وصولاً الى العراق وبلاد الشام، وهي ما قامت كما تكشف الوهابية نفسها الا على الدم والهدم.

من الأوصاف الغريبة التي استخدمها الفوزان في ردّه على ملايين المغرّدين على



الفوزان: الطاعة العمياء لآل سعود

تويتر وأحاديث المجالس وانتقاد آل سعود، بأن (هذا من عمل الخوارج، والخروج ليس فقط في الشوارع بل يكون بالاعتقاد بمنهج الخوارج والاعتقاد أو العمل، فالخروج له أنواع والذي يتلفظ بدعوة الخوارج فهو خارجي، فمن خرج عن المنهج السليم فهو من أهل الضلال). من الواضح ان الفوزان خصّص محاضرته للدفاع عن آل سعود في مواجهة موجة الانتقادات الواسعة التي يتعرضون وحكمهم لها.

في تصنيف الوهابيين أنفسهم، يعتبر الفوزان في تماهيه مع ال سعود جامياً، وقد تنبّه لذلك، فدافع عن نفسه وعن المنتهجين منهجه في مدح الحكّام حيث قال بأن (هذا ليس منهجا أو حزبا بل هو قول الله: يا أيها

الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. ولم يقل بذلك جامي أو غيره، وهم من أوجدوا المسميات كالجامية والوهابية، ونحن في هذه البلاد والحمد لله على المنهج الصحيح)، وفي حقيقة الأمر أن من أوجد مسمى الجاميّة هم اشخاص ينتمون للوهابية عقيدة ومنهجاً، وليسوا غيرهم.

ولم ينس الفوزان توجيه قسط من النقد لجماعة الاخوان المسلمين التي باتت هدفاً لحملة آل سعود، فنزع من الاخوان مسمى الجماعة وقال بأن (الجماعة هي أهل السنة والجماعة، ولا نلتفت إلى من يطلقون على أنفسهم: الإخوان. ومن كان منهجه معتدلاً ومتوسطاً ومطابقا للكتاب والسنة فلهم التقدير والود، أما غير ذلك فهم ليسوا منا).

وفرّق الفوان بين من دعاة ودعاة، وطالب المعلّمين وخطباء المساجد والعلماء (توضيح خطورة من يسمون أنفسهم بالدعاة، والذين يدعون إلى الخروج على ولي الأمر، أو زج الشباب بأماكن الصراع)، وطالب بـ (ضرورة كشفهم والرد عليهم).

ولم يبرح الفوزان الفكرة المركزية في محاضرته التي تحوم حول مبدأ طاعة ولي الأمر، وقال: (يجب علينا عدم الخروج عن جماعة المسلمين وعن طاعة ولي الأمر، هذا هو ضمان النجاة في الدنيا والآخرة، وبه يحصل الأمن والاستقرار وبدونه تحصل الفوضى والدمار ويحصل سفك الدماء وخراب الديار، ويضيع الأمن ويتشجع المجرمون على أهل الحق، فالواجب علينا أن نحذر من الفتن ونحذر منها، وأن نمنع أولادنا من الذهاب إليها، وإن سموها بأسماء براقة، ونحن نعلم أنها ليست من المصلحة وليست من الجهاد في سبيل الله، وما يحصل من الدمار والخراب هو نتاج الاستماع للأفكار المنحرفة التي تدعو الناس باسم الجهاد وباسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تريد واقع ذلك أو تجهل العواقب، لا نقول كلهم على هذا، بل بعضهم عن حسن نية).

وهذا الرأي يلتقي مع التوجّه الجديد لدى ال سعود بعد ٣ فبراير الماضي حين صدر الأمر الملكي بمعاقبة المقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج، وبدء خطة احتواء تداعيات عودتهم الى الداخل، ووقف هدير التعبئة المذهبية والتحشيد الاعلامي والمالي لخدمة مشروع الجهاد في سوريا والعراق.

من جانبه، قدّم مدير الجامعة الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل شكره للفوزان على ما قال وأجاد وأفاد به، ونوه (الى وجوب لزوم جماعة المسلمين وإمامهم والسمع والطاعة لولاة الأمر في غير معصية الله، محذراً من الجماعات والأحزاب والاتجاهات خصوصاً بعد الأوامر السامية والقرارات من وزارة الداخلية والتي من خلالها أعاد الملك عبدالله بن عبدالعزيز أساس هذه الدولة وبناءها وكيانها المنطلق من نصوص الوحيين عندما منع أبناء هذه البلاد من الخوض في المسائل والوقوع في المزالق والذهاب إلى أماكن الصراعات التي يسميها دعاة الباطل جهاداً).

باختصار، إنها محاضرة في مدح ال سعود ودعوة الناس للامتثال لسياساتهم بعد تبدّلها، إذ كانت حرباً في سوريا شاملة ومفتوحة بعنوان الجهاد بكل أشكاله كما كان يقول وزير الخارجية سعود الفيصل في إجابته عن سؤال حول مشاركة المملكة بالجهاد في سوريا خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأميركي جون كيري. وبعد صدور الأمر الملكي في ٣ فبراير الماضي أصبح الجهاد فتنة والمقاتلون في الخارج إرهابيين لابد من قطع دابرهم والتحذير منهم لأن في ذلك خروجاً على طاعة ولي الأمر.

الشورى والخروج على العلماء!

لو أن ما قاله مجلس الشورى في فتوى الشيخ صالح اللحيدان حول رياضة البنات، قد قيل قبل عشر سنوات، فلربما كان رد الفعل مختلفاً، ولربما صدر بيان تضامني من هيئة كبار العلماء ضد المتطاولين على مقام العلماء والرد عليهم. ولكن الحال تبدّل الآن.

نلفت هنا الى الأمر الملكي الصادر في ٢٩ إبريل ٢٠١١ الذي لحظ (على بعض وسائل الإعلام من التساهل.. بالإساءة أو النقد الشخصي سواء لعلمائنا الأفاضل المشمولين بأمرنا رقم (أ/٧١) بتاريخ ١٣/٤/١٤٣٢هـ أو غيرهم ممن حفظت الشريعة لهم كرامتهم وحرّمت أعراضهم من رجال الدولة أو أي من موظفيها..)؛ وبناء عليه تقرر حظر (التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة، أو أعضاء هيئة كبار العلماء، أو رجال الدولة، أو أياً من موظفيها، أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة).

حين يوضع مضمون الأمر الملكي في مقابل ما صدر عن مجلس الشورى حول كلام الشيخ صالح اللحيدان، عضو هيئة كبار العلماء، والرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى في المملكة، تصبح القضية مختلفة. ففي رد فعل على وصف اللحيدان لإقرار مادة التربية البدنية لطالبات التعليم العام بأنه «كبيرة من الكبائر» جاء رد الشورى نقدياً وغاضباً. فقد نقلت صحيفة (الحياة/ الطبعة السعودية) التي يموّلها الأمير خالد بن سلطان، في تقرير لمراسلة الصحيفة في ١٨ إبريل الماضي من الرياض حياة الغامدي وتحت عنوان (الشورى: فتوى اللحيدان لا تعنينا.. ولن نلتفت له!)، نقلت عن مصدر في مجلس الشورى قوله: أن «الشورى» غير معني بفتوى اللحيدان حول قراره الذي صوّت عليه بالموافقة غالبية أعضائه.. وأضاف المصدر بأن (فتوى الشيخ صالح بن محمد اللحيدان تعبّر عن رأيه، لذلك يقول ما يريد..)، ويعتبر هذا الموقف سابقة في تاريخ العلاقة بين المؤسسة الدينية وبقية أجهزة الدولة حيث كانت هيئة كبار العلماء تمثل أعلى سلطة دينية في البلاد، ولها الكلمة الفصل في القضايا التي تتطلب موقفاً دينياً، ولكن بهذا الرأي ينزع الشورى عن الهيئة صفة السلطة الدينية الفاصلة. وهذا ما المصدر عنه بوضوح شديد حيث أشار بوضوح الى ان مجلس الشورى (لن يلتفت إلى ما يقوله فلان وعلان) واعتبر «أن آراءهم خاصة». أي أنها غير ملزمة.



تحشيد لمحاضرة الفوزان


مصالحة بعيدة المنال!

تفاؤل مفتعل في خلاف الدوحة والرياض

تسوّية مؤقتة أم مصالح متعارضة؟

عبد الوهاب فقي

التوقيع على وثيقة الرياض، كان بمثابة وقف اطلاق نار فحسب، وما قيل عن بداية انفراج الأزمة هو الإشارة التي أراد المشاركون في لقاء الرياض التقاطها وتعميمها إعلامياً لتحقيق هدف تكتيكي يتعلق بتطوّرات واستحقاقات مستعجلة في المنطقة، فرضت انسجاماً خليجياً مؤقتاً لأن خسارة السعودية لقطر في هذه المرحلة ستكون مكلفة.

مثل كرة ثلج تدحرج الخلاف السعودي القطري، وبلغ ذروته بسحب السفراء من الدوحة. موضوعات الخلاف باتت معروفة، ومواقف الطرفين، وكذلك هوية الوسطاء «لرأب الصدع في البيت الخليجي»، ولكن ثمة تباينات حول تداعيات الخلاف وآثاره ومدياته، وبقي السؤل الكبير: هل نجحت الوساطات واللقاءات الثنائية والمشتركة في الكويت والرياض في وضع نهاية حاسمة للخلاف؟

ونبدأ باجتماع الرياض الذي عقد في القاعدة الجوية بالقرب من مطار الرياض في ١٧ إبريل الماضي وحضره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي. بدت أجواء ما قبل وبعد الاجتماع كأنها بهرجة إعلامية مفتعلة ومريبة الى حد ما. لم يخرج أي من وزراء خارجية الدول الخليجية الأربع المعنيّة بالخلاف الى الإعلام ليزفّ بشارة المصالحة، واكتفى المتخاصمون ببيان مشترك.

وحين يجري الحديث عن (آلية) لتنفيذ اتفاق الرياض نكون أمام معطيين: عدم الاتفاق بصورة نهائية وحاسمة على المسائل الخلافية، وأن ثمة مدى زمنياً طويلاً نسبياً لتنفيذ بنود الاتفاق. هذا خلاصة ما ورد في البيان الصادر عن (لقاء الرياض)، وإن العبارات المفتوحة على تفسيرات متعدّدة كفيلة بتغيير وجهة التفاؤل المفتعل.

ساعة ساخنة أمضاها وزراء خارجية السعودية والامارات والبحرين الى جانب قطر قبل أن يلتحق بهم في الساعة التالية وزيرا خارجية الكويت وعمان. وبخلاف ما كان متوقعاً كان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أقل تشدّداً بالمقارنة مع وزير الخارجية الاماراتي الشيخ محمد بن زايد الذي عاد الى بلاده خالي الوفاض، لأن الشروط المطلوب من قطر تنفيذها قبل السماح بعودة السفراء الى الدوحة، لم تكن مطروحة على نفس الدرجة من الحدّة، وقد أغضب ذلك قيادة دولته التي شعرت بأن مصداقيتها قد تضرّرت كثيراً.

وكانت السعودية قد وضعت خمسة شروط لتحقيق المصالحة مع قطر، خلال لقاء جمع الملك عبد الله والشيخ تميم بحضور الشيخ صباح الأحمد في الرياض في نهاية نوفمبر

٢٠١٣. وقد وجّه الملك اتهامات بنبرة غاضبة لضيفه القطري بدعم جماعة الاخوان، ووقوفها ضد وزير الدفاع السابق والمرشح الرئاسي الحالي في مصر عبد الفتاح السيسي، وتحريض قناة (الجزيرة) على نظام الحكم المصري بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

قيل حينذاك، بأن الأمير القطري الشيخ تميم، وعد بالتجاوب مع النقاط الخمس الواردة في مذكرة الاتفاق، ووقع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، كشاهد.

بدت المطالب السعودية تعجيزية وتمسّ بالسيادة القطرية، ما دفع بأمير قطر السابق الشيخ حمد للتدخل من أجل وقف العمل بالبنود لأن ذلك يتطلب تغييرات بنيوية في الدولة القطرية. فقررت السعودية والامارات والبحرين سحب سفرائها من الدوحة في سياق سلسلة خطوات تصعيدية، من بينها اغلاق الحدود البرية والجوية وإلغاء عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.

بقيت الأزمة تتفاعل خلف الكواليس، وتوقفت الوساطات من كل الأطراف، الكويتية والاميركية، ببساطة لأن الرياض كانت متمسّكة بخيار التصعيد حتى النهاية، فيما أصرّت قطر على حقها في التصرف باعتبارها دولة ذات سيادة، ولديها سياسة خارجية مستقلة تنسجم مع مصالحها الوطنية.

لقاءات في السر جرت بين مسؤولين خليجيين وأميركيين وأوروبيين لجهة احتواء تداعيات الأزمة، وتقرر وضع صيغة أولية لتفاهم خليجي يأخذ نصيبه في الاعلام أكثر منه في الواقع السياسي، فكان لقاء الرياض والبيان المشترك الصادر عنه بعباراته الغامضة وبنوده المفتوحة.

لعل تغريدات وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتية أنور قرقاش تومىء لأبرز مطلب إماراتي، حيث أوضح في حسابه الخاص على «تويتر»، بأنه (في ترميمنا لعلاقاتنا الخليجية المشتركة، يبرز مبدأ عدم التدخل ركناً أساسياً، ومنه عدم التعرض لبعضنا البعض إعلامياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة). ولفت الى ضرورة تحصين البيت الخليجي، وقال: (علاقاتنا تحتاج إعادة بناء الثقة..). يشير الوزير الى انتقادات كان الشيخ يوسف القرضاوي قد وجّهها للإمارات في وقت سابق لوقوفها الى جانب الحكم في مصر بعد سقوط الاخوان.

بيان الرياض لم يشر الى أي التزام قطري حيال شروط الدول الخليجية الثلاث بخصوص وقف دعم جماعة الاخوان وايواء شخصيات معارضة خليجية أو عربية، ووقف التجنيس لعوائل بحرينية، وعدم التدخل في شؤون مصر السيسي.

غابت الشروط السابقة وجرى التأكيد على مبادىء عامة من قبيل الحفاظ على وحدة الصف الخليجي، وعدم السماح لأطراف خارجية التدخل في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي، وعدم تدخل أي دولة بشؤون دولة أخرى من دول المجلس، أو القيام بما من شأنه الإضرار بمصالحها.

في حقيقة الأمر، فإن التوقيع على وثيقة الرياض، كان بمثابة وقف اطلاق نار فحسب، وما قيل عن بداية انفراج الأزمة هو الإشارة التي أراد المشاركون في لقاء الرياض التقاطها وتعميمها إعلامياً.

تصريح وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي لصحيفة (الحياة) في ١٨ إبريل حول

الكلام عن انتهاء الخلاف القطري السعودي وبدء الاجتماعات التنسيقية في إطار مجلس التعاون ينطوي على تبسيط للخلاف العميق بينهما

نهاية الأزمة وأن الخلاف بين الدول الاربع أصبح (من الماضي) حمل إشارة ملتبسة، بخلاف ما يعتقد البعض، لأن تصريحاً كهذا يفترض صدوره من أحد الوزراء الأربعة المعنيين بالخلاف، أو على الأقل من الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي. وأيضاً، إن النهاية المفترضة للخلاف، بحسب الوزير العلوي، تقتضي عقد مؤتمر صحافي مشترك يتلى فيه بيان البشارة بنهاية الأزمة. كل ذلك لم يحصل، بل لحظنا أن حرباً إعلامية ناعمة اندلعت في صحافة الدول الخليجية الأربع، على قاعدة أن كل طرف يسوّق لـ (انتصارات) حققها على الطرف الآخر.

صحافة الدول الثلاث السعودية والاماراتية والبحرينية تواطأت على اعتبار ما جرى في الرياض بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة اختراق أدى الى إذعان الدوحة لشروط هذه الدول بعودة السفراء وتطبيع العلاقات.. والحال، لم يعد السفراء حتى اليوم، ولم يجر الحديث حتى الآن عن مواقيت لعودتهم.

في المقابل، كانت الصحافة القطرية تبتهج لأن المطالب السعودية التي طرحت في بداية الأزمة بإغلاق قناة (الجزيرة)، ووقف كل أشكال الدعم لجماعة الاخوان المسلمين، وإغلاق مراكز بحثية أميركية، لم تتحقق، ولم يأت البيان المشترك الصادر بعد لقاء الرياض على ذكرها البته.

أكثر من ذلك، فإن لقاء الرياض نفسه فقد طابعه الاستثنائي ووضع في سياق اللقاء التشاوري، نصف السنوي، الذي يعقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بحسب مقررات قمة أبو ظبي العادية في ديسمبر ١٩٩٨، لمناقشة آخر المستجدات في الخليج والمنطقة والعالم.

ما أعقب لقاء الرياض من بيانات وتصريحات ومواقف من مسؤولين خليجيين من مستويات متعدّدة لم يقنع المراقبين بقرب زوال الأزمة ناهيك عن نهايتها التامة. صحيفة (وول ستريت جورنال) ذكرت في ٢١ إبريل بأن «وثيقة الرياض» هي مجرد «حبر على ورق» وقالت: «إن محاولات وضع حد للصدع بين دول الخليج جديّة، ولكن الشروط وبنود المصالحة لا تزال غامضة»، خصوصاً لناحية تحقيقها أو تنفيذ بعض منها.

نعم، قيل عن التزام قطر بطرد نحو ١٥ عضواً من الاخوان المسلمين من مواطني مجلس التعاون الخليجي ٥ منهم إماراتيون، وبينهم سعوديان، والبقية من البحرين واليمن، وهؤلاء يقيمون في قطر. ومع أن السعودية طالبت قطر بإبلاغهم بضرورة مغادرة الاراضي القطرية، إلا أنه لم يصدر حتى الآن ما يفيد بقيام قطر بخطوة من هذا القبيل، وكذلك الحال بالنسبة لتخفيف هجوم الاعلام الفضائي القطري على مصر، حيث لا تزال البرمجة على حالها دون تغيير والتي

تعكس سياسة قطر إزاء الحكم العسكري في مصر. مطلب الدول الثلاث بطرد الشيخ يوسف القرضاوي من الدوحة رفضته الأخيرة على لسانه حين قال بأنه قطري وسوف يدفن في قطر.

قد تزهد السعودية في المطالب الأخرى، باستثناء التحريض على النظام المصري الحالي عبر توجيه انتقادات لانتخابات الرئاسة القادمة، أو استضافة معارضين

أحباب في الظاهر وأعداء في الواقع!

مصريين من الاخوان وغيرهم في الاعلام القطري وخصوصاً قناة (الجزيرة) لانتقاد الأوضاع السياسية في مصر.

ما يلفت في كل ما ورد حول مطالب الثالوث الخليجي من قطر أن ثمة تراجعاً واضحاً في النبرة السعودية، بالقياس الى الايام الأولى للأزمة، ويرجع ذلك الى حاجة دول الخليج الى تحقيق أكبر قدر من الانسجام لمواجهة الاستحقاقات الكبرى المقبلة في مصر وسوريا والعراق ولبنان.

أياً يكن الحال، فإن الاحتفالية التي رافقت لقاء الرياض وبعده كانت بمثابة إطلاق غمامة إعلامية لتحقيق هدف تكتيكي يتعلق بتطوّرات مستعجلة في المنطقة، وهذا يفرض انسجاماً خليجياً في الموقف السياسي وأن خسارة قطر في هذه المرحلة سوف يكون مكلفاً للسعودية ولدول مجلس التعاون مجتمعة على المدى البعيد.

وبصرف النظر عن كل ما سبق، فإن الكلام عن تراجع او انتهاء الخلاف القطري السعودي وبدء الاجتماعات التنسيقية في إطار مجلس التعاون الخليجي وما يحمله من انطباعات إيجابية، ينطوي على تبسيط لملف العلاقات السعودية القطرية.

ليس هناك خلاف بين الرياض والدوحة في الموضوع السوري مثلاً، بل صرّح المسؤولو القطريون بأن خلاف الدوحة مع الرياض لن يؤثر على تعاونهما في الملف السوري. وليس هناك خلاف بين البلدين حول التعاون الأمني، ولا الموقف من تنظيمات «القاعدة» والتنظيمات التكفيرية، فالدولتان الخليجيتان تدعمان «داعش» في العراق، وتدعمان جبهة «النصرة» في سورية. بل أكثر من ذلك، ليس هناك خلاف حول بقاء النظام العائلي الوراثي في البلدين وفي بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي.

إذاً أين يكمن الخلاف بين قطر والسعودية، على الأقل في الوقت الراهن؟.

الخلاف بينهما يتركز في ثلاث قضايا أساسية:

القضية الأولى، الموقف من الإخوان المسلمين: فلا تزال قطر تدعم هذه الجماعة، في حين أن السعودية تحاربها، ولذلك دعمت إطاحتها في مصر، وصنفتها كجماعة إرهابية.

القضية الثانية، الموقف من إيران: فمن المعلوم أن السعودية سعت وتسعى إلى توحيد الموقف الخليجي حول سياستها من إيران، ولكنّ دولا خليجية مثل عُمان وقطر رفضت الامتثال لإرادة السعودية إزاء هذه القضية. وإذا كانت مسقط انتهجت دائماً نهجاً مختلفاً عن السياسة السعودية، فإن قطر في موقفها وسياستها من إيران عبّرت أيضاً عن إرادة مستقلة وتوجّهاً ينطلق من مصلحة قطرية بدرجة أولى قبل أي شيء آخر، في حين ان هناك إصرارا سعودياً على فرض الوصاية على بقية دول مجلس التعاون، وتحويل الأخير الى ما يشبه إطاراً لممارسة هذه الوصاية.

القضية الثالثة، التنافس على لعب دور سياسي فاعل بين السعودية وقطر على مستوى الخليج والمنطقة. وتغذي المصالح المتضاربة سياسة التنافس هذه في إطار استراتيجية قائمة على مبدأ تنويع وسائل التعامل مع قضايا وتحدّيات منطقة الشرق الأوسط.

فثمة خلافات واضحة بين السعودية وقطر في ملفات اليمن ولبنان وليبيا والسودان ومصر وتونس وتركيا وفلسطين، ولطالما عبّرت عن ذلك في هيئة مواقف واتصالات سريّة وعلنية.

وتأتي المكالمات الهاتفية المسرّبة لأمير قطر السابق الشيخ حمد مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في ٢٠٠٨، والتي كشفت فيها قطر عن عمق خلافها مع النظام السعودي، وما تحمله من تصوّرات حوله، وما تتوقعه أيضاً منه وله في المستقبل. ولذلك، فإن حديث الشيخ حمد عن سقوط وشيك للنظام السعودي، أي في غضون ست سنوات، وأن أسعار النفط وحدها التي دفعت عنه خطر الزوال ينطوي على أكثر من مجرد موقف سياسي بل يحمل في طياته تمنيات برحيله، بعد أن تحوّل حكم آل سعود الى عبء على المنطقة وشعوبها، وهذا ما يؤشر الى منسوب التوتر الذي بلغته العلاقات السعودية القطرية.

باتت لقطر منظومة حلفاء وشبكة مصالح لا تنسجم وقد تتعارض مع نظيرتها السعودية، فتسوية الخلاف بينهما تصبح جزئية ومؤقتة

في ضوء ذلك كله، لا يمكن القول بأن الخلاف السعودي القطري قد سوّي نهائياً، فالخلاف سوف يستمر، لأن السياسات التي ترسم في البلدين لا تخدم التصالح والتوافق بل تعزّز التباين والانقسام، فقد باتت لقطر منظومة حلفاء وشبكة مصالح لا تنسجم بل قد تتعارض مع نظيرتها السعودية، وبالتالي فإن التسوية في الخلاف بينهما تصبح جزئية ومؤقتة.

قراءة أطراف الصراع القطري السعودي

اتفاق على المبادئ واختلاف حول الوقائع!

محمد شمس

هنا قراءة ما صدر إعلامياً عن الجانبين القطري من جهة، والسعودي/ الاماراتي/ البحريني من جهة أخرى، فيما يتعلق بمزاعم الإتفاق السعودي القطري، ومناقشة مقولة ان قطر قد خضعت للرياض بشكل مذلّ، وذلك في الإجتماع الذي عقد في قاعدة عسكرية خارج الرياض لوزراء خارجية دول مجلس التعاون.

القراءة القطرية

في موقع (العربي الجديد) المموّل قطرياً وبإدارة النائب السابق في الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة، نشر مقال في ١٩ إبريل الماضي بعنوان: (لا تنازلات من أي طرف في اتفاق المصالحة الخليجية)، نفى فيه بصورة قاطعة تطرّق اجتماع الرياض للمسألة المصرية، وأنها لم تكن مطروحة للنقاش. وبحسب مصادر الموقع: فإن موضوع مصر لم يناقشه أحد، ولم يطالب به أحد من أطراف الإتفاق الذي جرى من خلاله التوصل لآليات تتعلق بالمستقبل، وليس بالماضي.

يأتي كلام الموقع الالكتروني للرد على «ما يروج عن إغلاق قناة الجزيرة أو المس باستقلاليتها، وإغلاق مراكز أبحاث وغير ذلك»، حيث ثبت بأن «كله كلام لا أساس له». وأن الموضوع الرئيسي هو «التعامل من منطلق ميثاق مجلس التعاون في عدم مس أي دولة من دول المجلس بأمن أي دولة أخرى وسيادتها». وبالتالي، لا تغيير في خطاب الجزيرة في تغطيتها للموضوع المصري، ولا إبعاد لسياسيين وشخصيات يقيمون في قطر.

وفي مقالة للكاتب والاكاديمي القطري من أصل سعودي محمد صالح المسفر بعنوان (وزاري «التعاون» في قاعدة عسكرية) في موقع (العربي الجديد) في ٢٠ إبريل الماضي، تساءل المسفر عن سبب الاجتماع في القاعدة الجوية في مطار الرياض، ولم يتم في مقر الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، أو في مقر وزارة خارجية الدولة المضيفة، أو لماذا لم يتم في دولة الكويت، باعتبارها الوسيط في الخلاف بين قطر وشقيقاتها الثلاث.

المسفر لم يشأ التوقّف عند مكان انعقاد الاجتماع رغم الاسئلة المشروعة والكبيرة التي طرحها حول المكان، خصوصاً وأن الأطراف المجتمعة ليست في حال حرب حتى يتطلب اجتماعاً في مكان ذي طبيعة عسكرية. ولكنه توقف مليّاً في ألفاظ البيان الصادر عن الاجتماع من قبيل عبارة «التزام حرفي باتفاق الرياض»، وتساءل: «فهل يعني اتفاق الرياض القبول والتوقيع على الاتفاقية الأمنية والالتزام بها؟ في هذا المجال، وقعت كل دول مجلس التعاون على تلك الاتفاقية، إلا أن لبعضها تحفظات على بعض بنودها، وهذا طبيعي، وإذا كان هناك اتفاق آخر، فلماذا لا ينشر في وسائل الإعلام، كما هي الاتفاقية الأمنية نفسها، والتي تعد أهم اتفاق بين القيادات السياسية الخليجية».

في ضوء ما سبق، توقف المسفر عند احدى نقاط البيان الصادر عن اجتماع الرياض مثل «تتوقف دول المجلس عن احتضان وتجنيس المعارضات الخليجية»، ورجّح خيار عدم امتناع دول المجلس «عن احتضان بعض أفراد المعارضات الخليجية وتجنيسهم، بدلا من انتقالهم إلى دول أوروبية، لأن تلك الدول تؤمن بحرية الرأي، وتمنح الاطراف المعارضة حق اللجوء السياسي، وتسهل عقد مؤتمرات لمعارضين لهذا النظام أو ذاك»، بمعنى آخر، أن يبقى المعارضون داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي على أساس أن دوله لا تمنح حرية الرأي أو حق اللجوء السياسي، ولا تقدّم تسهيلات لعقد مؤتمرات وتجمّعات، كما هو حال معارضين خليجيين يعيشون في قطر بمن فيهم المسفر نفسه، الذي يحمل رأياً مخالفاً للنظام السعودي، ولكنه آثر البقاء في قطر والحصول على جنسيتها والعمل فيها. وضرب مثلاً بالمعارضة البحرينية التي تنشط في بريطانيا، وقبل ذلك المعارضة الايرانية بقيادة الخميني حين كانت في العراق قبل ان تنتقل الى فرنسا، والمعارضة العراقية في الخارج وتأليبها الرأي العام الدولي ضد نظام صدام حسين.. على أية حال، تبدو دعوة المسفر غير متوازنة رغم أنها تلبي حاجة خاصة.

توقف المسفر أيضاً عند عبارة «التوقف عن دعم الحوثيين»، وحاول أن يقذف بالتهمة بعيداً، أي الى ايران، وتساءل (إذا كان المقصود إيران فما شأنها بـ«بيان الرياض»)؟ في حقيقة الأمر، أن العبارة موجّهة لقطر، التي تتهمها السعودية والامارات والبحرين بدعم الحوثيين في مواجهة حلفاء السعودية في اليمن.

وفي تواصل مع قراءة البيان الصادر عن اجتماع الرياض، توقف المسفر عند مطالبة السعودية والامارات والبحرين بوقف بث قناة (الجزيرة) وتعرّضها لمصر، وقال: (هناك أكثر من وسيلة إعلام لدول خليجية في الشتات تعمل على تحريض الرأي العالم العربي والدولي على قطر، فلماذا تغضب بعض دول مجلس التعاون عندما تتناول «الجزيرة» أخبار مصر بموضوعية؟ أليس من حق قطر ممارسة حرية الإعلام في الشأن العربي؟ وهل المطلوب من قطر ان تكون نسخةً طبق الأصل لوسائل إعلام خليجية؟).

وتساءل: (يا سادة الخليج: هناك أكثر من ثلاثين وسيلة إعلام مرئية ومسموعة موجهة ضد دولة قطر، فهل أسكتّموها كما تحاولون

إسكات «الجزيرة»؟).

في مقالة أخرى لرئيس تحرير صحيفة (الراية) القطرية صالح الكواري في ٢١ إبريل الماضي بعنوان (قطر.. تسامح وثبات على المبادئ والمواقف) أكّد على أن بيان الرياض لم يكن موجّهاً لقطر وحدها بل «أن كل دول مجلس التعاون معنية بتنفيذه وملزمة بما جاء فيه».

مقالة الكواري تأتي، حسب ما جاء في سياقها العام وفحوى عباراتها، للرد على انتشار الكثير من الشائعات والأخبار المفبركة والمضروبة التي تدّعي حسب قوله «أن قطر قدمت تنازلات لطي صفحة الخلاف في وجهات النظر مع شقيقاتها.. أو الإيهام بأنه تم منحها مهلة لمدة شهرين لتأكيد التزامها وحسن نيتها..».

نفى الكواري كل ما قيل عن تنازلات قطرية أو عن مواقيت محددة لتنفيذ بنود الاتفاق، وقال لكل من يروج لتلك الشائعات «قد خاب فألكم وخسر رهانكم..». وأكّد على «أن تعامل قطر مع الأزمة الطارئة مع شقيقاتها.. كان تعاملاً صائباً وحكيماً وراقياً لأبعد الحدود..). ونفى أن يكون اجتماع الرياض قد تطرّق الى ملف مصر وأكّد (أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لم يتطرقوا لهذا الملف في اجتماعهم الأخير ولم يطرحوه البتة للمناقشة ضمن أجندة اجتماعهم). وقال بأن قطر ليست مع الاخوان أو مع أية فئة أو جماعة ضد أخرى، وأن الاخوان متواجدون في منطقة الخليج منذ عشرينيات القرن الماضي، وقال بأن (قطر مع الشعوب المقهورة والمضطهدة والمغلوبة على أمرها..).

القراءة السعودية الإماراتية

وحدها صحيفة (العرب) اللندنية المموّلة من الامارات والسعودية والتي تعكس توجهات نظام آل سعود ووزارة الداخلية على وجه التحديد، انفردت بأخبار عن ضغوط خليجية على قطر في اجتماع الرياض، ونقلت عن وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد آل خليفة قوله بأن عودة سفراء السعودية والإمارات والبحرين إلى قطر مرتبطة بتطبيق اشتراطات مؤتمر الرياض.

وأوردت الصحيفة في ٢٥ إبريل الماضي خبراً عن الوزير البحريني بأنه أحبط المساعي القطرية لنفي وجود أي تنازلات تمّ الاتفاق عليها خلال توقيع قطر على آلية تنفيذ وثيقة الرياض التي تلزم الدوحة بتعديل سياساتها المؤيدة للإخوان المسلمين والمعيقة للاندماج ضمن موقف خليجي موحد. وقالت الصحيفة بأن الدوحة تسابق الزمن للتخلص من الإخوان المصريين الموجودين على أراضيها حتى لا تجبر على تسليمهم للقاهرة، وأول الخطوات إرسال دفعة منهم عبر تركيا إلى ليبيا التي تعيش أوضاعا مضطربة ما يسهل على الإخوان الاختباء فيها.

وكان وزير الخارجية البحريني أكّد خلال افتتاح مؤتمر دول مجلس التعاون في المنامة بأن «مسألة الحديث عن عودة سفراء السعودية والإمـارات والبحرين إلى الدوحة مرتبطة بتطبيق اشتراطات مؤتمر الرياض، حيث تم منح الدوحة فترة زمنية لتطبيقها». ونقلت الصحيفة عن مصادرها ان اللجنة الخليجية تعقد اجتماعات مكثّفة من أجل عرض نقاط الاتفاق على وزراء الخارجية قبل أن تعمل قطر على تنفيذها «وستكون تحت مجهر اللجنة خلال شهر مايو وإلى أجل يستمر قرابة الثلاثة أشهر». وهذا ما تنفيه قطر جملة وتفصيلاً.

وتحدثت الصحيفة عن نقاط اعتبرتها جزءً من التعهد القطري يقوم على «تسليم عناصر الإخوان المقيمين في قطر إلى دولهم، خاصة مصر حيث يقيم في الدوحة عدد من الأعضاء الهاربين من القضاء المصري وأبرزهم طارق الزمر» وأيضاً «التزام قطر بتعديل سياسة شبكة قنوات الجزيرة وإبداء حسن التعامل مع الشؤون العربية، ووفقا لما تقتضيه المواقف الخليجية المشتركة». وهذه الشروط نفت قطر ورودها في البيان الصادر عن اجتماع الرياض.

وتمادت الصحيفة في الحديث عن استجابة قطر للشروط الخليجية ومن بينها أن طائرات مدنية وعسكرية قطرية هبطت في مطار «معيتيقة» بالعاصمة الليبية طرابلس، وتقل على متنها قادة الصف الأوّل والثاني لجماعة الإخوان المسلمين الذين قررت الدوحة إخراجهم من أراضيها.

صحيفة العرب سعت الى تحقيق ما تعتقده سبقاً صحافياً ولكنها تعرّضت لهزّة عنيفة في مصداقيتها، حيث نفت السلطات السعودية في ٢٩ إبريل الماضي الأنباء التي نشرتها صحيفة «العرب» ونسبتها لوزير الخارجية، الأمير سعود الفيصل حول تفاصيل ومعلومات وقعت داخل اجتماعات وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب معلومات حول اتفاق «الرياض.»

وجاء في تقرير نشر على وكالة الأنباء السعودية الرسمية «صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بأن ما نشرته صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ٢٧/٤/ ٢٠١٤، تضمن تصريحات منسوبة لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية لم يدل بها».

وجاء في التقرير أن المصدر الذي لم يُذكر اسمه أكد على «احتفاظ وزارة الخارجية بالحق في اتخاذ الإجراءات النظامية حيال ذلك».

وباسلوب يتّسم بالخفة وعدم المهنيّة ورغبة في الشهرة والانتشار ردّت الصحيفة على تصريح الخارجية السعودية في اليوم التالي، وأكدت صحة ما نشرته «حول التنفيذ القطري للالتزامات التي تضمنتها آلية تنفيذ وثيقة الرياض». وأكّدت بأنها «استقت معلومات خبرها المذكور من عدة مصادر موثوق بها، ولم تأخذه مباشرة من الأمير سعود الفيصل، كما أشار المصدر السعودي»، والحال، أن الصحيفة نسبت الخبر بكل تفاصيله الى سعود الفيصل وإن ارجعته الى ما أسمته «مصادر موثوق بها».

هل غادر الإخوان الدوحة؟

صحيفة (حريت ديلي نيوز) التركية نشرت في ٤ مايو الجاري خبراً عن بدء قطر تنفيذ «وثيقة الرياض» والتي تقضي بالتوقف عن دعم الاخوان، كأحد بنود المصالحة بين قطر والسعودية والامارات والبحرين. وأكّدت الصحيفة بأن عدداً من قادة الاخوان غادروا العاصمة القطرية إلى تركيا خلال الأسابيع الماضية، موضحة أنه تم رصد أحد قادة الإخوان بمحافظة المنيا ويدعي «شعبان عمر» وهو أحد المحكومين عليه بالإعدام في مصر، في تركيا خلال الأيام العشرة الماضية، بعدما غادر قطر. الا أن الصحيفة التركية محسوبة على تيار متخاصم مع الاخوان المسلمين ما يضع أسئلة حول دقة الخبر.


مدير جامعة محمد بن سعود: تركيا الفاجرة تحارب العقيدة السعودية الصحيحة!

سيراً على سيرة السلف الوهابي

مدير جامعة الامام: تركيا فاسدة فاجرة!

يحي مفتي

لم يأت مدير جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض بجديد حين أطلق العنان للسانه كي ينال من تركيا الدولة ورئيس وزرائها رجب طيب أردغان. قد يكون الخلاف سياسياً ويأتي في سياق حرب ال سعود على الاخوان المسلمين، ولكن بالنسبة للمجتمع الديني الوهابي هي قضية عقدية وتعود الى ما قبل قرنين من الزمن، حين أرست عقيدة تكفير الآخر، أشخاص كانوا أو جماعات أو دول. وكان خروج الوهابية على الدولة العثمانية بوصفها الترميز السياسي للأمة الاسلامية والتي حظيت باجماع علماء المسلمين من المذاهب كافة، وعاضدوها وحرّموا الخروج عليها، يمثل خروجاً على اجماع الأمة وعلى الدولة الشرعية.

نستحضر هنا نتفاً من فتاوى علماء الوهابية ضد الدولة العثمانية، فقد كتب الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٣٣هـ) كتب رسالة بعنوان (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك) وتدور حول كفر الدولة العثمانية، وبدأ الرسالة بما نصّه (أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم: خوفاً منهم، و مداراة لهم و مداهنة؛ لدفع شرهم. فإنه كافر مثلهم ، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين). وقدّم أحد وعشرين دليلاً على ردّة وكفر من أعان الدولة العثمانية وإن لم يكن موافقاً لها على مذهبها...

ما يلفت في الرسالة هو تكرار الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في الدليل الثامن عشر، لعبارة (عباد القباب وأهل القحاب واللواط) في توصيف تركيا وشعبها وهي تلتقي مع عبارة (نادي العراة) التي استخدمها مدير جامعة الإمام. ومن ذلك قول الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في سياق المقارنة بين تركيا ونجد :(ولا يخفى: أي الحزبين أقرب - إلى الله ورسوله وإقامة الصلاة و إيتاء الزكاة - أأهل الأوثان والقباب والقحاب واللواط و الخمور والمنكرات، أم أهل الإخلاص وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة..؟! فالمتولي لضدهم: واضع للولاية في غير محلها، مستبدل بولاية الله ورسوله والمؤمنين - المقيمين للصلاة المؤتين الزكاة، ولاية أهل الشرك والأوثان والقباب).

وجاء في رسالة من الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت١٢٩٣هـ) الى الاخوان من بني تميم (..وقتال الدولة - يعني الدولة العثمانية - والأتراك، والإفرنج وسائر الكفار، من أعظم الذخائر المنجية من النار..). الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، ط ٢٠٠٤، الجزء التاسع، ص ٢٢ - ٢٣.

وفي الدولة السعودية الثانية، بويع عبد الله بن فيصل بن تركي آل سعود (١٢٤٧هـ – ١٣٠٧هـ) بالامامة لحكم الدولة السعودية عام ١٨٦٥، ولكن أخاه سعود عارضه وخرج عليه وقرر أن يغادرالرياض ودارت بينهما مواجهات وحروب. فكتب الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ال الشيخ رسالة إلى الشيخ حمد بن عتيق بشأن استعانة عبد الله بن فيصل بالعثمانيين ضد أخيه سعود بن فيصل في معركة (جودة) في حوادث عام ١٢٨٩ هـ قال فيها: (وعبد الله له ولاية وبيعة شرعية في الجملة، ثم بدا لي بعد ذلك أنه كاتب الدولة الكافرة - يعني الدولة العثمانية - واستنصرها واستجلبها على ديار المسلمين..). أنظر: الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، ط ٢٠٠٤، الرياض، مج ٨، كتاب الجهاد، ص ٣٩١.

وقال في دخول العثمانيين للجزيرة العربية عام ١٢٩٨ هـ: (فمن عرف هذا الأصل الأصيل – أي التوحيد – عرف ضرر الفتن الواقعة في هذه

الأزمان بالعساكر التركية، وعرف أنها تعود على هذا الأصل بالهد والهدم والمحو بالكلية، وتقتضي ظهور الشرك والتعطيل ورفع أعلامه الكفرية).

وكانت النتيجة أن عاد الأمير سعود إلى الرياض التي غادرها أخوه عبد الله وبويع بالإمامة عام ١٨٧١ ثم توفي. وبويع عبد الرحمن بن فيصل بالإمامة إلا أنه تنازل عنها لأخية عبد الله في عام ١٨٧٦ وحكم حتى مات في الرياض سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩١.

وكانت للشيخ حمد بن عتيق (ت ١٣٠١هـ) فتاوى في تكفير الدولة العثمانية جاءت في ثنايا رسائله للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن وثبتت في مجلدي السابع والثامن من مجموع الدرر السنيّة.

وسئل الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف (ت ١٣٣٩هـ) عن من لم يكفر الدولة – أي العثمانية – ومن جرهم على المسلمين واختار ولايتهم وأنه يلزمه الجهاد معهم، والآخر لا يرى ذلك كله بل الدولة ومن جرهم بغاة ولا يحل منهم إلا ما يحل من البغاة وإن ما يغنم منهم من الأعراب حرام، فأجاب: (من لم يعرف كفر الدولة ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين لم يعرف معنى لا إله إلا الله، فإن اعتقد مع ذلك أن الدولة مسلمون، فهو أشد وأعظم، وهذا هو الشك في كفر من كفر بالله وأشرك به، ومن جرهم وأعانهم على المسلمين بأي إعانة فهي ردة صريحة..). الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الجزء العاشر من كتاب الردة، الطبعة السادسة سنة ٢٠٠٤ الرياض ص ٤٢٩.

ومن المتأخرين، ذكر الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف ال الشيخ في كتابه (علماء الدعوة ص ٥٦) ما نصّه: (ومعلوم أن الدولة التركية كانت وثنية تدين بالشرك والبدع وتحميها).

في ضوء ما سبق نتوقف عند ما جاء على لسان مدير جامعة الامام محمد بن سعود الدكتور سليمان حمود أبو الخيل خلال مؤتمر الارهاب الذي رعته الجامعة الاسلامية في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٤ إبريل الماضي. فقد شنّ أبو الخيل هجوماً لاذعاً على تركيا ورئيس وزرائها رجب طيب أردغان ووصفها بأنها (دولة فاسدة وفاجرة وتحارب عقيدة السعودية)، وتعرّض لرئيس وزرائها، وتساءل: (كيف يمكن للعاقل أن ينتظر منه أن يكون خليفة للمسلمين وهو يفتتح نادي للعراة في بلاده).

ومما قاله أيضاً: (هل يعقل أن يبرز رجل درس العقيدة ونهلها ورضعها مع لبن أمه في هذه البلاد، يقول إننا ننتظر من أردوغان في تلك الدولة الفاجرة الفاسدة الفاسقة أن يكون خليفة للمسلمين؟!)؛ ويضيف: (يعيش في دولة الإسلام، وفي محضن العقيدة، وفي دولة رفعت راية التوحيد في جميع المحافل، ويقول نحن نرى أن هذا الرجل هو الذي سيعيد خلافة المسلمين، بعد أن ضاعت ٨٠ عاماً).

وفي سياق ردّه على من أثنى على أردوغان في وقت مضى قال: «هذه الدولة التي يمجدها، لأنه يسير على منهجها الإخواني، هذه الدولة هي من أشد الدول عداوة لعقيدة هذه البلاد، ومنهجها وما تقوم عليه. هذه الدولة ومن سيقول أنه سيعيد الخلافة، يفتتح نادياً للعراة في بلاده! هذه الدولة التي يشيد بها ويرفع من شأنها ومن شأن المسؤول فيها هي من أشد دول أوروبا في الفساد والفجور والبعد عن دين الله).

نتوقف قليلاً عند كلام أبي الخيل، والذي يكاد يكون مجرد إعادة إنتاج لما قاله السلف من مشايخ الوهابية في بداية نشأة دولتهم وما بعدها، أي أن الموقف العقدي من تركيا لم يتغيّر ولا يزال تكفيرها قائماً. بل لم يتردد ابو الخيل في النيل من شعب تركيا بطريقة غير مباشرة كما فعل من سبقه من مشايخ الوهابية.

السؤال لماذا صمت أبو الخيل وأهل دعوته عن تركيا حين كانت العلاقة مع المملكة السعودية في أحسن حالاتها، وحين كان التنسيق بين الدولتين بخصوص الملف السوري على أوجه، فماذا تغيّر حتى يعاد إنتاج ما قرّ في الذاكرة التكفيرية ليخرج دفعة واحدة، وينال من تركيا الدولة والشعب والحاكم؟. ثم، كيف يمكن لجماعة عقدية ترى في كل ما حولها كفراً محضاً أن تتواصل معه، وتزور بلاده، وتتعامل معه تجارياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً؟.

طلال يخرج على الملك برفض بيعة مقرن

كما في مرات سابقة، بدأت بتعيين نايف نائباً ثانياً، وتالياً تعيينه ولياً للعهد، وثالثاً بتعيين سلمان من بعده لولاية العهد، والتي كان للأمير طلال موقف معلن فيها، انتهت آخرها بإعلانه الاستقالة من هيئة البيعة، فإنه في تعيين أخيه غير الشقيق والأصغر مقرن، أصغر أبناء عبد العزيز في منصب ولي ولي العهد.. أبى إلا أن يكون له موقف أيضاً، خصوصاً وقد وضعه الآخر أمام خيار لا مفر منه، بعد أن حمّله موقفاً لم يتبناه، وهو مبايعة مقرن بمنصب ولي ولي العهد، وهي ما رفضها طلال بشكل غير مباشر.

فقد كتب في تغريدة عبر تويتر في ٢٩ إبريل الماضي ما يلي: (تلقيت اليوم رسالة شكر من سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز يشير فيها إلى تهنئتي له بتعيينه ولياً لولي العهد، وحيث أنني لم يسبق لي تهنئته، ولا غيره فلزم التنويه).

وفي إشارة الى أن قرار تعين ولي لولي العهد فيه تجاوز لدور هيئة البيع، كتب طلال: (فموقفي بضرورة البعد عن التجاوز الذي يؤدي إلى الفرقة ثابت كما أعلنته في ٢٣ يناير ٢٠١٢ ولن يتغير).

وكان الامير طلال قد اعلن في تغريدة له في ١٣ يناير ٢٠١٢ (ان لا طاعة له لأحد غير الملك عبد الله بن عبد العزيز)، وذلك في تأكيد على معارضته لتعيين وزير الداخلية الراحل الامير نايف بن عبد العزيز وليا للعهد. ومن تغريدات طلال في تويتر: (أقولها صريحة إن ولائي فقط هو لله أولاً ثم ـ الملك ـ عبد الله بن عبد العزيز ـ أما ما عداه فلا طاعة لأحد بعده، إلا إذا أتى من هو جدير بذلك ومتقيد بشريعة الله أولاً، ثم القوانين المرعية، ونضمن ألا يتجاوزها لنبتعد عن الفرقة).

ونقلت صحيفة (القدس العربي) في ١ مايو الجاري عن مصادر مقربة من الامير طلال أن عدم تهنئته لاخيه الامير مقرن انما هو اعتراض على مبدأ تعيين «ولي لولي العهد»، بما فيه من تجاوز لنظام هيئة البيعة. وكان الملك عبد الله أنشأ هيئة البيعة في ٢٠٠٦ لتمثل كل أفرع أسرة آل سعود في اختيار الورثة المستقبليين للحكم، وتضم الهيئة أبناء الملك عبد العزيز آل سعود وأحفاده، ويرأسها الأمير مشعل بن عبد العزيز. وبموجب النظام الاساسي لهيئة البيعة، فإن من حق الملك الجديد أن يختار خليفته من ضمن أسرة آل سعود الحاكمة ما دامت هيئة البيعة موافقة على اختياره.

ونقلت الصحيفة ان العاهل السعودي لجأ لتعيين اخيه الاصغر وليا لولي العهد ليمنع خلافاً على ولاية العهد سيحصل بعد اعتلاء سلمان العرش، وليقطع الطريق على امكانية تعيين الامير أحمد بن عبد العزيز ـ وزيرالداخلية السابق ـ وليا للعهد بعد الامير سلمان. واوضح مقرّبون من الامير طلال أن الاخير جمد عضويته في هيئة البيعة في اكتوبر ٢٠١١ احتجاجا على تعيين نايف بن عبدالعزيز وليا للعهد وقالوا: (ان الامير فوجئ واخوته عندما دعوا لاختيار ولي للعهد بعد وفاة الامير سلطان بن عبد العزيز ان الملك طلب منهم الموافقة على قراره بتعيين الامير نايف وليا للعهد، وبدا الامر انه أمر وليس مشاورة، الامر الذي أغضب بعض الامراء الحاضرين ومنهم الامير عبد الرحمن بن عبد العزيز والامير طلال الذي استقال من هيئة البيعة بعدها وقاطع كل امور الحكم).

جيش السعودية هو القاعدة

رسائل المناورة العسكرية السعودية

سامي فطاني

قالوا أنها أكبر مناورة في تاريخ السعودية! بل انها اكبر تمرين عسكري في الشرق الأوسط كما زعم اعلاميون سعوديون ـ وهو غير صحيح طبعاً؛ شارك فيها مائة وخمسون ألف جندي من الجيش والحرس الوطني والحرس الملكي ووزارة الداخلية، وسمّوها (سيف عبدالله) مذكرين إيّانا بمسرحية عبدالحسين عبدالرضا (سيف العرب) التي قصّت حكاية احتلال الكويت! وقد حضر المناورة وفود من كل دول الخليج، عدا قطر، حتى أن أمير البحرين المُتملّق حضر بنفسه شخصياً!

العائلة المالكة وحاشيتها بحاجة ماسّة الى منجز تقدّمه. هي بحاجة الى اظهار عضلات ارتخت منذ زمن، والمواطنون الذين يرون التحديات تحيط بهم وببلادهم، لا يرون إلا نظاماً منهاراً، وجيشاً اطلقوا عليه صفة (جيشة الكبسة).

لهذا كانت المناورة مهمة: فالسعودية تحمي نفسها دون حاجة لأميركا، هكذا يراد ان يقال!

والسعودية تستطيع ان تواجه المخاطر، والدليل صواريخ بعيدة المدى الصينية التي شبعت صدأً منذ منتصف الثمانينات الميلادية.

اذن النظام يريد ان يقنع المواطن بأنه قوي وأنه كفؤ لمواجهة التحديات. وهناك من المواطنين من يريد ان يصدّق بأن لديه جيش حقيقي لا تهزمه ميليشيات الحوثيين، ويستطيع ان يقوم بمناورة او تمرين عسكري، مقابل ايران التي صارت الآن بنظر آل سعود أخطر من اسرائيل، والتي تجري مناورات كل شهرين تقريباً!

أين هي عضلات السعودية العسكرية؟

انها في (تدريب سيف عبدالله)!

يا له من منجز، فقد استطاع الجيش السعودي ان يجري مناورة وحيداً بدون رفقة اميركان او غيرهم.

ابداً كان الأجانب حاضرين، وبينهم قوات باكستانية، حاول الإعلام عدم تسليط الضوء عليها إلا لماماً.

هل هناك رسائل أخرى؟

ربما، ولكنها قد تكون غير مقنعة:

قد تكون هناك رسالة الى دول الخليج، بأن الرياض قوية ويمكن الثقة بدعمها وحمايتها لها! لكن من يقتنع بذلك؟ فهذه الدول جميعاً تعتمد الحماية الغربية، الأميركية والبريطانية وحتى الفرنسية، وإذا ما حضر الماء الغربي، بطل التيمّم السعودي! وفضلاً عن هذا، فإن الرياض التي قامت ولازالت على الحماية الغربية ـ الاميركية والبريطانية ـ كيف لها ان تحمي غيرها؟ وحتى بعد مناكفتها مع امريكا، فإنها لاتزال تستشعر الحاجة للحماية الخارجية، وإلا لماذا ذهب ولي العهد السعودي وزير الدفاع الأمير سلمان الى الباكستان، سائلاً اياهم استقدام ثلاثين الفاً من جنودهم الى الأراضي السعودية؟

رسالة اخرى غير مُقنعة أيضاً، فقد تكون الرياض بحاجة الى الفات نظر الإيرانيين بأنها قوية، وان لديها صواريخ بعيدة المدى، ولو قليلة. ولكن لماذا؟ فإيران ليست في وارد الحرب مع الرياض. فهل كانت الأخيرة تبحث عن تقوية وضعها التفاوضي مع طهران حول ملفات المنطقة اذا حان حين ذلك؟

ربما. لكن هذا غير مقنع أيضاً.

فالمناورة وقيمتها على ارض التفاوض تساوي شيئاً قريباً من الصفر!

بقي ان نقول ان الأمراء السعوديين قد يكونوا ارادوا ان يطمئنوا انفسهم في عملية تضليل ذاتي، وكثيراً ما يلجأ الفاشلون المبررون لأنفسهم الى أوهام الذات وخديعتها؛ وقد لا يكون القصد بادئ الأمر تضليل النفس، ولكن مجرى الأحداث السياسية يقود الى أوهام، خاصة في بلد لا تعتمد مقاييس علمية لا في سياسة ولا اقتصاد ولا عسكر ولا غيره.



#سيف عبدالله

هذا واحد من الهاشتاقات على تويتر التي ناقش وسخر فيها المواطنون من المناورة.

الصحفي جمال خاشقجي تساءل مادحاً: (لماذا تتحرّك نفس السعودي فخراً وإيماناً وهو يشهد مناورات سيف عبدالله؟) يجيب: (انها روح جهادية تكمن في خلايا المسلم، يسعى جاهلٌ لوأدها بتشويه الجهاد). يعني الجيش السعودي هو جيش الجهاد الوحيد، لا عجب فقد حرر الأرض وحمى العرض! وهو الجيش المسلم المجاهد الوحيد، لا جيش داعش والقاعدة اللتان شوهتا الجهاد!

إنها مصادرة حقاً! ففي حقيقة الأمر، لا

جيش لدى السعودية الا جيش القاعدة! وجيوش الغرب الحامية للعرش!

صحفي اخر هو سلطان القحطاني يقرّر بعُجْبِ كاذب: (حين يشاهد الأعداء ذلك التمرين العسكري الضخم، سوف يراجعون كثيراً حساباتهم)! الرجل واثق من حساباته، فالجيش السعودي معروف حجمه وتسليحه وإمكاناته وتجربته، وهو لا يخيف الأدنين، ولن يسمع أحد حتى بالمناورة او التمرين هذا!

ومثل السابقَيْنْ محمد سعيد بيك الذي يتوقع ان يتصدّر خبر المناورة الوكالات العالمية ويستحوذ على اهتمام اقليمي ودولي. لم يحدث هذا يا محمد! فالجميع يعرف البير وغطاه!

اما المشيقح فارتُجّ عليه، وظنّ ان المناورةَ حربٌ حقيقية؛ وصار يهدد: (اتّقِ شرّ الحليم اذا غضبْ)! ليتبعه آل موجان: (اضرب بسيفكَ كلنا لك سيوف! اضرب جِعلْ عدوّك ما يقوم). الى حدّ ان مغردة خشيت على نفسها وهي تتابع قناة بوليوود السعودية وظنّت ان هناك حرب قامت او قريبة الوقوع: (وشْ السالفة: نبايعك يا عبدالله.. وكلنا سيف عبدالله؟! وشْ بيصير؟ حرب ولا أيش؟).

جمال خاشقجي
@JKhashoggi
Follow

لماذا تتحرك نفس السعودي فخرا وإيماناً وهو يشهد مناورات #سيف_عبدالله
؟انها روح جهادية تكمن في خلايا المسلم يسعى جاهل لوْدها بتشويه الجهاد

history seeker
@history_seeker
Follow

#مناورة_سيف_عبدالله
لا أعلم هل نصدق"تطبيل الصحف"أم نصدق واقعنا؟
طالما جيشنا قوي كما"يقولون"؟
اذا ما تفعل القواعد العسركية الأمريكية لدينا؟

المغرد القنّاص يفاخر: (السعودية تشهر سيف عبدالله من غمده، وتحذّر: لن نسمح بالتدخّل في شؤوننا)، فيرد عليه أحدهم: (أقول! لا تستغفلْ الناس. ترانا عارفين الى أين وصل حال جيشنا)! ومشاعل الجعيّد تريد ان تقنعنا بدعايات النظام بأنه: ثاني اقوى جيش عربي؛ وثاني أقوى سلاح جو في المنطقة، وأنه جيش حرر الخفجي، لتصل الى (يطلعْ جاهل وجبان يسخر من مناورة سيف عبدالله)! لكن مشاعل لا تعلم ان من حرر الخفجي هو الحرس الوطني القطري!

لكن مغرداً يرد: (لا أعلم هل نصدّق تطبيل الصحف، أم نصدّق واقعنا؟ طالما جيشنا قوي كما يقولون.. إذن ماذا تفعل القواعد العسكرية الأميركية لدينا؟). ما يلفت ان عدداً كبيراً من الأمراء شاركوا في هاشتاقات التمجيد بالمناورة العسكرية. هذا احدهم يغرد:

مَنْ يظنْ حدودنا تِسْهَلْ عليه

او يطاوِلْ في عنادَهْ او يديه

دونكِ رجالِ بواسلْ ما تِلينْ

ما هو من هاليوم من ذيكِ السنين!

خالد القويز اعتبر اجراء المناورة مكسباً لوزير الدفاع ولي العهد سلمان وعدّ ذلك نقلة استراتيجية، وأوضح ان وجهة المناورة هي رسالة لإيران: (الإيرانيون يجرون سنوياً مناورات عسكرية ضخمة، ودول الخليج تتفرّج او تُنظّم مهرجانات. فمرحى بسيف عبدالله). بيد ان منال لِعْنزي رأت ان عضلات النظام العسكرية موجهة للشعب: (لن أدعو للسعودية بالنصر، لأن الشعب عدوها. ها هي إيران قبّلوها بالرأس؛ ودعموا اسرائيل من تحت الطاولة) تقصد آل سعود.

وبمناسبة المناورة غرّد لنا الشيخ العريفي حانثاً في شهادته: (أنا أشهد أني زرتُ قواعدنا العسكرية، والتقيت بعشرات الآلاف من جنودنا وبمواقع الحرب. رأيتُ شجاعة وقوّةً وصدقاً وصلاةً واحتساباً). وهنا ردّ عليه الشيخ حجّاج العجمي من الكويت: (واضح جداً شجاعتهم في تسهيل ضرب العراق واحتلاله)! هذا الردّ تحوّل الى هاشتاق شارك فيه كثير من الطبّالين ضد العجمي ذي الميول القاعدية والداعشية شأن معظم مشايخ السلفية.

الشيخ طنف اتهم العجمي بأنه حرامي الطحين؛ ويندر يقول انه سارق التبرعات للسوريين؛ وآل الشيخ وصم العجمي بأنه جاهل نسي فلسطين، وكأن الجيش السعودي يتذكرها! محمد العمر هاجم الإثنين: العريفي والعجمي: (اثنينهم ذريّة بعضها من بعض. اجتمعت المُـتَرَدّيَـةُ على النَّطيحَةْ). كذلك فعل فيصل الشنيفي الذي يقول بأن حجّاج معروف، اما العريفي فمنافق كذاب، يقول انه ذهب للحرب، في حين انه ذهب للتصوير وبشهادة الجيش، ولم يصل لخط النار!

المتحمّس لوليّ أمره الصحفي سعود الريّس فُجِعَ من نقد العجمي للجيش المُسَعْوَدْ فقال: (عندما تسقط الأقنعة، وجوه يسكنها الخزي على استحياء).

مكّة تغرق

تسعون سنة وآل سعود يحكمون الحجاز بعد ان احتلوه. دمّروا تراثه، ونهبوا خيراته، وفشلوا حتى في تنظيم مرور الحجاج! ولازالوا فاشلين في توفير ماء الشرب وتصريف المجاري. النهب قائم، والفساد معشعش، ومكة تغرق المرة تلو الأخرى بمجرد ان تسقط بعض الأمطار!

(المدن تغرق؛ والمواطن هو الغريق. السارق يحقّق، وتبدأ لعبة التحقيق. والحرامي يُرزق! والغريق هو الغريق)! يقول مغرد.

ويقول آخر: (مكة تغرق؟ وستبقى تغرق حتى يصل الناس الى حكومة منتخبة تتم محاسبتها تحت سقف برلمان منتخب). مكة تغرق؟ لا جديد يقول الشيخ الكلباني، إمام الحرم السابق.

المغرد عبدالمجيد يقول ان السماء فضحت الفاسدين، ويحذرهم: (الكَفَن ليس له جيوب؛ وجهنّم ليس بها مراوحْ). ويتحفنا العلامة الأثري: (ولاة أمورنا وفقهم الله طبقوا مقولة: علّموا أولادكم السباحة، وهذا من الأدلة على حكمة ودهاء وحنكة ولاة الأمر والقيادة الرشيدة)!

ويتساءل الناشط علي آل حطاب عن الأربعمائة مليار دولار التي صرفت في ست سنوات على مشاريع البنية التحتية: كم هو المسروق؟! اما المحامي والحقوقي عبدالعزيز الحصان فيرى السكوت عن الجرائم العلنية جرمٌ بحد ذاته. يعني بالفصيح: انتفض أيها المواطن!

يبقى امير صغير يحدثنا عن التزلج في شوارع جنوب بريطانيا بعد الأمطار، مستنكراً تذمر المواطنين، وعليهم ان يقبلوا الواقع ويستفيدون منه!

لو كانت لدينا حريات بريطانيا لقبلنا بالأمر الواقع مع التشهير والتنديد بالمسؤولين كما حدث فعلاً. لكن هدف الأمير الصغير هذا هو ايصال رسالة تقول: (اغرقوا بصمت، وإن تألّمتم، فلا نريد سماع صوت استغاثاتكم)!

الخارجية الأميركية: سجلّ السعودية الحقوقي أسود!

توفيق العباد

اصدرت الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان، خصت السعودية فيه بصفحات عديدة بلغت ٣٩ صفحة. وحسب التقرير فإن مشاكل حقوق الإنسان في السعودية تشمل كل أبعاد حقوق الإنسان المدنية والسياسية، بدءً من: افتقار المواطنين إلى حق تغيير حكومتهم وإلى الوسائل القانونية لتغييرها؛ والقيود الشائعة على الحقوق العالمية مثل حرية التعبير، بما في ذلك على الإنترنت، وحرية التجمع وتأسيس الجمعيات والانتماء إليها وحرية التنقل والحرية الدينية؛ مروراً بعدم تمتع النساء والأطفال وكذلك العمال الأجانب بحقوق متساوية، وشياع التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة؛ والاكتظاظ في السجون ومراكز الاعتقال؛ واحتجاز سجناء ومعتقلين سياسيين؛ وانتهاءً بالحرمان من المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ والتدخل التعسفي في الشؤون الخاصة والمنزلية وفي المراسلات، اضافة الى العنف ضد النساء، والاتجار بالأشخاص، و التمييز بسبب الجنس، والدين، والطائفة الدينية، والعرق والأصول الإثنية، والتي تعتبر أمورا شائعة في السعودية بحسب التقرير، فضلا عن غياب الشفافية وامكانية الوصول الى المعلومات الحكومية حول الخروقات الحقوقية.

بهذه الشمولية يبدو أن الحليف الأميركي يعترف بسجل الأمراء الأسود، ويفصّل فيه أيضاً. فأحكام الإعدام يشوب قانونيتها الشك، والناشطون لازالوا يقتلون كما هو الحال مع علي حسن المحروس (١٩ عاماً) من القطيف. اما التعذيب، فمزاعم الرياض بأن ليس هناك تعذيب في سجونها بحق معتقلي الرأي، فلم تقنع واشنطن، حيث يشير التقرير الى حالات عديدة من التعذيب أدت الى وفيات عديدة كما هي هي حالة خالد فهد الشمري.. كما أن أوضاع السجون ومراكز الاعتقال لم تستوف المعايير الدولية ما أدى الى احتجاجات المعتقلين كما حدث في بريدة. وترفض السعودية وجود مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان يزورون السجون بشكل دوري.

وبشأن الإعتقال التعسفي فإن تقرير الخارجية الأميركية يشير الى أن هناك غموضاً في تطبيق الحكومة للقانون، كما ان هناك افتقاراً لإجراءات التقاضي السليمة، وهناك تجاوزات من قبل وزارة الداخلية التي يقول التقرير انها تتمتع بسلطات واسعة في الاعتقال بدون الاكتراث بتوفير مذكرات التوقيف؛ اما الاحتجاز فيتم لفترات غير محدودة وبدون اشراف قضائي، ويستمر لسنوات أحياناً.

ويقول التقرير بأن اعتقالات تحدث دون ان يبلغ أهالي المعتقلين او اصدقائهم بمكان وجودهم، والسلطات لم تحترم حقوق المحتجزين بالاتصال بأهليهم وذويهم. ويؤكد التقرير وقوع اعتقالات تعسفية رغم حظر القانون شملت زعماء دينيين شيعة.

وبالنسبة للقضاء فهو غير مستقل بنظر التقرير عن السلطة التنفيذية، فمطلوب منه دائماً تنسيق أحكامه مع وزارة الداخلية التي ترفض تنفيذ أوامر المحاكم إن لم يعجبها، كما في اطلاق سراح المعتقلين.

ولاحظ التقرير ان جلسات المحاكمات للناشطين كانت في معظمها سرية وليست علنية كما يفترض القانون، كما ان القضاة يقللون من قيمة شهادات المرأة او المسلمين الشيعة او السنّة الذين لا يمارسون الشعائر الدينية. وضرب التقرير مثلاً بمخالفة العائلة المالكة لأصول اجراءات المحاكمة من خلال استعراض قضية محمد صالح البجادي، الناشط السياسي وعضو حسم، حيث منعت المحكمة المراقبين من حضور الجلسات، ورفضت السماح لمحاميه بدخول قاعة المحكمة. كما استعرض قضية الشيخ نمر النمر، والشيخ توفيق العامر، والناشط عيسى النخيفي.

وأكد التقرير وجود تدخل تعسفي في الشؤون الخاصة للأفراد والأسر وفي المراسلات والتجسس عليهم في اماكن العمل والسيارات الى حد مراقبة أو تعطيل استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت. ويضيف التقرير بأن الحكومة راقبت بصرامة النشاطات ذات الصلة بالأمور السياسية واتخذت اجراءات عقابية كالإعتقال لمن انتقد علناً امراء العائلة المالكة، وكذلك من حاول تأسيس حزب سياسي. وزاد التقرير بان السلطات تقوم بشكل روتيني بفتح الرسائل والطرود، اضافة الى التجسس المباشر عبر الأفراد.

في مجال حرية التعبير والصحافة يقول التقرير (لا يحمي القانون المدني السعودي حقوق الانسان بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة) وقدّم مطالعة لنظام المطبوعات السعودي والعقوبات الوارد فيه، وحظر الكتابة على الأفراد، كما ان الحكومة تمتلك كافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة وبالتالي يعتقد التقرير انه لم تكن هناك حاجة لاجراءات حكومية علنية لمزيد من التقييد باعتبارها المالك لتلك المؤسسات. وفي مجال الانترنت تزايدت عمليات المراقبة والحجب للمواقع، ووجهت تهماً لمن يعبر عن معارضته عبر النت تشمل التخريب والكفر والردة؛ كما اعاقت اجهزة الأمن حرية التعبير في المجال السياسي وحظرت على الموظفين المشاركة بآرائهم بأي شكل كان في الاعلام المحلي او الخارجي. وضرب التقرير أمثلة ممن تعرضوا للقمع بسبب التعبير عن آرائهم مثل عمر السعيد ووليد ابو الخير وتركي الحمد ورائف بدوي وغيرهم.

يضاف الى هذا كله القمع الرسمي للحريات الأكاديمية والمناسبات الثقافية والتعبير الفني العلني وعروض المسرح والموسيقى، وحظرت السلطات على اساتذة الجامعات استضافة اجتماعات اكاديمية بل انها الغت ندوة عشاء في الجبيل جمعت ناشطين محليين بغرض الدعوة للتعايش السلمي بين الشيعة والسنّة.

ولا يوفر القانون السعودي حرية للتجمع او تكوين الجمعيات، بل يعاقب عليها، واستخدمت الحكومة الترهيب لثني المواطنين عن المشاركة في المظاهرات المستمرة في القطيف حسب التقرير، واطلقت النار، وفككت اعتصامات نسائية في بريدة وحائل والرياض ومكة والجوف. وبشأن حرية السفر، اقرّ التقرير بأن هناك قيوداً شديدة مفروضة على النساء والأقليات من السفر للخارج، واحصى التقرير عشرين حالة لناشطين منعوا من السفر بسبب نشاطهم الحقوقي او السياسي، بمن فيهم الصحفية ايمان القحطاني اضافة الى ٦٠ مواطناً شيعياً.

ومن المواضيع الحساسة التي تطرق اليها تقرير الخارجية الأميركية مسألة عديمي الجنسية (او بدون جنسية) فيقول ان عددهم كبير في البلاد، ولكن البيانات الحكومية نادرة. وبشأن التمييز، فإن تقرير الخارجية الأميركية السنوي أكد رسوخه رسمياً ضد المرأة وضد الأقليات العرقية والأثنية اضافة الى التمييز العنصري ضد العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا، بل ان هناك تمييزاً بناء على الأنساب القبلية. ويقول التقرير ان الكثير من حالات الاعتداء على العمال الأجانب وقعت كما ان اساءة المعاملة لهم قائمة على نطاق واسع. وتابع: (استمرت معاناة الأقلية الشيعية من التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ضد المنتمين اليها).

من علامات قيام الساعة!

السعودية تنتقد إساءة حقوق الإنسان في النرويج

فريد أيهم

انتقاد النرويج أثناء مراجعة سجلها الحقوقي، ليس قضية كبيرة، مع أن النرويج والدول الإسكندنافية عامّة تعتبر في أول قائمة دول العالم احتراماً لحقوق الإنسان. الشيء المدهش هو أن هذا النقد جاء من السعودية، صاحبة السجل الأسود في حقوق الإنسان، والدولة المصدِّرة للإرهاب والتطرف وعدم التسامح داخل حدودها وفي أرجاء العالم.

موضوع النقد السعودي مثير أيضاً وهو التعرّض للرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم، من خلال السماح بنشر رسوم كاريكاتيرية مسيئة له، انطلقت ابتداءً من الدانمارك. الان يبدو ان الرياض شربت حليب السباع، وبدأت بموقف متشدد ضد النرويج، وليس الدانمارك او ألمانيا او بلدان غربية اخرى، سمحت هي الأخرى بنشر الرسوم المسيئة، وسجلها الحقوقي أدنى مستوى من النرويج.

والسبب هو أن النرويج كانت في مقدمة الدول التي انتقدت سجل السعودية الحقوقي الأسود أثناء المراجعة الدورية الشاملة، فأرادت الرياض الرد بالمثل! وهذا ما جعل القصة متميّزة حقاً، وأضحت حديث الصحافة والقنوات الفضائية، وسخرية المغردين السعوديين.

وزير الخارجية النرويجي بورج برند الذي شهد جلسة المراجعة الدورية الشاملة لبلاده في جنيف وسمع تعليقات المندوب السعودي علق قائلاً بأن المثير للسخرية هو أن السعودية تنتقد دولة مثل النرويج لسجلها الحقوقي! واضاف: (من سخرية القدر أن دولاً لا تؤيد حتى حقوق الإنسان الأساسية لديها تأثير في مجلس حقوق الإنسان) في اشارة الى السعودية.

صحيفة الإندبندنت البريطانية، قالت بأن الرياض انتقدت النرويج بحجة عدم حمايتها مواطنيها المسلمين، اضافة الى انها لم تفعل بما فيه الكفاية لإيقاف إهانة الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم؛ والأكثر سخرية ان الرياض ومعها دول الخليج ابدت قلقها من واقع حقوق الانسان في النرويج حيث تزايد حالات العنف والإغتصاب وعدم المساواة في الثروة، في بلد ينهب أمراؤه ثروة الشعب وأرضه وتنعدم فيه المساواة ويضطهد فيه ليس فقط اتباع الأديان الأخرى، بل وحتى المسلمين من المواطنين والأجانب الذين لا يدينون بالمذهب السعودي الرسمي.

الصحفي المقرب من السلطات، طارق ابراهيم، كتب مقالاً بعنوان: (تكتيكنا الخارجي تغير والبداية بالنرويج!) واورد كلمة المندوب السعودي الناقدة، وعلق: (هذا الكلام كنا نسمع ممثلي بعض الدول الغربية والمنظمات الحقوقية توجهه لنا، والآن بتنا نبادر في توجيه النقد للآخرين، وفي ظني هذا عمل تكتيكي رائع)؛ ونصح: (ينبغي أن يكون هذا تكتيكنا في المستقبل؛ حتى لا يكون موقفنا دائما هو موقف المدافع فقط) مشدداً على ان خروقات النظام لحقوق الانسان ليست خروقات حقيقية ونَسَبَها الى الدين وثقافة المجتمع.



Follow
هضيب العلاطى
@Hudhaib

لم أتوقع أن اري هذا في حياتي
السعودية تنتقد سجل حقوق الانسان في النرويج
و بالأخص .. عدم عدالة توزيع الثروة
يا رباااه

المغردون السعوديون سخروا من نقد حكومتهم للنرويج. علق احدهم: (يلا هانت! بكرا السعودية تنتقد السويد في تصدير الإرهاب!) وآخر قال: (عادي يا جماعة! ليش مكبرين السالفة. هذا الشيخ الشنار والداوود يتكلمون عن حسن الخلق وهم اسوأ الناس خُلقاً)؛ واضافت مغردة: (ما لقيتم إلا النرويج؟! يا قوّة عينكم!) يعني يا بجاحتكم.

هل كان ما قام به مندوب السعودية في مجلس حقوق الانسان مجرد نكتة تتمتع بنهاية غير متوقعة؟ نعم: (انظروا من الذي ينتقد ويتكلم عن حقوق الإنسان! إنها السعودية)! يقول مغرد.

هضيب العضلاني يغرد: (لم أتوقع أن أرَ هذا في حياتي: السعودية تنتقد سجل حقوق الإنسان في النرويج، وبالأخص: عدم عدالة توزيع الثروة... يا ربّاه!). والناشط النعيمي علّق: (أوووف، من جدّ؟ هذا اذا قيل أعور ويناقرْ. فشّلتونا!). والمغردة بحور تقول: ما أعظمها من شطحة. الجَمَلْ لا يرى أن رقبته عوجاء. أيها النرويجيون: عيب عليكم! طالعوا وجْهْ السعودي واحلبوا حقوق)! والعتيبيّة الحرّة تسخر من تمسك آل سعود بالإسلام: (لو طبّقوا الشريعة الإسلامية مثلنا، كان أخذ المواطن النرويجي حقّه. بسْ كفّار، ما عليهم شَرْهَهْ).

لكن لا بأس فنحن في مملكة الإنسانية ندافع عن حقوق الإنسان في كل العالم!

بندر قدير أعلن ساخراً عن تضامنه مع الشعب النرويجي المظلوم، الذي أقفلت حكومته السجون وحولتها الى فنادق. ودعا مغرد آخر النرويجيين الى طلب اللجوء عندنا في مملكة الإنسانية؛ والعزاز غمز من قناة الانتهاكات السعودية فقال عن النرويج وهو يقصد بلده: (السجن بالمدد الطويلة في النرويج بدون محاكمات وإهانة بالغة لذوي السجناء عند زيارتهم. منكم لله يا النرويج)! وتمادى المغرد الشهراني في السخرية: (هؤلاء الكفرة ليش ما يطبّقون التشبيك، وحافز، ونطاقات؟ لن نسكت حتى يهشتقوا: الراتب ما يكفي الحاجة). وتصاعدت حمّى المزايدة، فقال سليم بَخْشْ: (الى متى نسكت عن هؤلاء الظَّلَمَةْ؟ لازم يأتون يأخذوا دورات في سجوننا عن المعاملة الإنسانية، وفي محاكمنا دورات عن العدل).

الحوقي طه الحاجي علق: (اعتقد انه لازم نبدأ ببرنامج مناصحة مكثّف للنرويج. ما ينفع نتركها تنتهك حقوق الناس بهذه الطريقة. أهم شيء التوزيع العادل للثروة)!

مملكة قطع الرؤوس، والفائض للتصدير!

محمد السباعي

عبثاً تحاول حكومة الأمراء إبعاد نفسها عن منتجها (القاعدة وداعش) وكافة التنظيمات السلفية التكفيرية المتطرّفة.

عبثاً هو الزعم بـأن الحكومة السعودية تحـارب الإرهـاب، فالمواطنون أنفسهم، بمن فيهم الكتّاب والصحفيون وأصحاب الرأي والناشطون الحقوقيون والسياسيون، غير مقتنعين بمزاعم الحكومة.

التكفير والقتل الداعشي والقاعدي هو منتج سعودي بامتياز حتى ولو غضبت حكومة الرياض، وحتى لو أعلنت براءتها من منتجها ووليدها المشوّه، وحتى لو أعلنت الحرب على جزء من ذلك المُنتَج، وصوّرت نفسها ضحيّة للإرهـاب القاعدي، فيما تستخدمه في دول اخرى.

فكر القاعدة وداعش هو فكر الوهـابية في أصوله (الصافية) واعضاء هذه الحركات أكثر أمانة على النص التكفيري من المؤسسة الدينية الوهـابية المدجّنة سياسياً ودينياً لتعمل لصالح الأمراء. ومرجعية كل الأجنحة السلفية المتطرفة والقاعدية والداعشية هي السعودية ومشايخها، والأمـوال التي تتغذّى عليها القاعدة هي أموال سعودية، والعنصر البشري الأكثر فاعلية في تنظيمات قطع الرؤوس جاءت من السعودية، فكيف تعلن البراءة من هذا المنتج؟!

هذا المنتج لم يهبط على السعودية من السماء، ولا استوردته من دول عربية واسلامية ابتليت بـالوهـابية ومنتجاتها التكفيرية والعنفية، بل هو مستوطن داخل السعودية. هو صنيعة المناهـج التعليمية التي تكفر حتى المواطنين، وهو



د . محمد البراك
@mohamdalbarrak

لو كان كتابا جريدة الرياض أبا الخيل والمحمود في زمن الخليفة المهدي رحمه الله والمعروف بقتله للزنادقة لحز رأسيهما

٢:٣٥ م - ١٠ مايو ١٤

صنيعة خطب وتحريض المشايخ الوهـابيين الرسميين وغير الرسميين؛ كما أنه منتج للإعلام الطائفي السعودي، ومنتج السياسة الطائفية داخل الوطن المُسعوَد والتي ينتهجها الأمراء.

فهل إعلان البراءة كافٍ، ونحن نعلم سياسة النفاق السعودي ذات الأوجه المتعددة؟

محمد الـبرّاك استاذ متخرج من جامعات السعودية، وحصل منها على الدكتوراة في الشريعة، وهو الآن يدرّس في جامعة أم القرى، هو مجرد نموذج داعشي صغير، دعا الى حزّ رأسي المفكر والكاتب محمد علي المحمود، والصحفي يوسف أبا الخيل، وذلك في تغريدة له على تويتر، حيث قال: (لو كان كاتبا جريدة الرياض أبـا الخيل والمحمود في زمن الخليفة المهدي رحمه الله والمعروف بقتله للزنادقة لحزّ رأسيهما) في دعوة واضحة، تقوم مقام الفتوى، بجزّ رؤوس المخالفين داخل المملكة السعودية نفسها. وحين وضع بعض المغردين هـاشتاقاً لمناقشة مواقفه، كرر رأيه في مخالفيه في أبيات شعرية: فالعدو ماكر، ولا يجب الخشية من كثرة الأعداء او المخالفين فهم هَمَج الورى، بل هم مجرد ذباب، فهل تخاف من الذباب؟ كما يقول. وعاد في تغريدة له فوصف خصومه بأنهم (جالية ليبرالية) أي ان لا حق لهم في المواطنة في الأساس: (أقولها بكل صراحة، بعض أفراد الجالية الليبرالية يستحقّون جزّ الرؤوس بعد محاكمتهم واستتابتهم).

والمحمود مفكر سعودي، له كتابات معمّقة في تحليل ظاهرة (الوهـابية

Follow
محمد علي المحمود
@ma573573

لم ولن أهادن هذا الفكر السلفي التكفيري الإرهابي حتى آخر نفس في حياتي، ولن أتوقف ولو دفعت روحي ثمنا.
#البراك_يدعو_لجز_رأسي_أباالخيل_والمحمود

والعنف) او ما يسميها السلفية التقليدية، وهو ناقد متمكّن في هذا الأمر؛ ومثله الصحافي والكاتب أبا الخيل، ما دفع التيار السلفي المتطرف الى تكفيرهما والتحريض عليهما، رغم أنهما ضمن المدرسة الاسلامية العامة الملتزمة.

المفكر محمد علي المحمود ردّ: (لم ولن أهـادن هذا الفكر السلفي التكفيري الإرهـابي حتى آخر نفس في حياتي ولن أتوقف ولو دفعتُ روحي ثمناً). لكنه رأى عدم رفع دعوى على من كفّره ودعا لقتله، فهذا ليس ضعفاً او مهادنة: بل هو استدراج للمتطرفين لينشروا غسيلهم: (امنحوا المتطرفين مساحة أكبر من حرية التعبير. لا تُخوّفوهم بأيّ شيء. دَعوهم يتكلّمون بصراحة عن عقائدهم)، يقول المحمود. وتساءل عما اذا كانت دعوة البرّاك بجزّ الرؤوس جزءً من مخطط التنظيم الداعشي لاغتيال شخصيات مدنية داخل البلاد.

ومن جانبه، فإن الكاتب والصحفي يوسف ابا الخيل علّق على دعوة القتل: (ما أكثر الدواعش بيننا، وما أشدّ غفلتنا عنهم. إذ هم يخرقون السفينة ونحن نيام). واستغرب: (الدواعش يمسك أحدهم رأس المقتول باليد اليسرى، ويرفع سبّابة اليد



د . محمد البراك
@mohamdalbarrak

وأقولها بكل صراحة بعض أفراد #الجالية_الليبرالية يستحقون جز الرؤوس بعد محاكمتهم واستتابتهم
#البراك_يدعو_لجز_رأسي_أباالخيل_والمحمود

اليمنى، شكراً وذِكْراً لله عزّ عنهم! أي دين هذا الذي يدّعون وصلاً به؟). ورأى ابا الخيل ان الأمور تتطور الى الأسوأ: (فمعيارٌ إن لم تَكُنْ معي فانتَ ضدّي، تحوّل مع فكر الإستدْعاش الذي يعيش بيننا، وتتنفسه آناء الليل وأطراف النهار، الى معيار: إنْ لم تكن معي فيجب قتلُكَ). ورأى ان سبب دعوات قتله هو أن الغلاة (لا يريدون للصوت الوسطي ان يرتفع)، ووجد أن لا فرق بين من (يفجّرون المستشفيات في اليمن، ومَنْ يخطفون البنات في نيجيريا ويبيعهنّ سبايا، وبين من يدعو الى حزّ رؤوس المخالفين. فالمشْرَبُ واحد). انه المشرب الوهـابي بـالطبع!

تضامن مع المحمود وأبـا الخيل جملة من الصحفيين وأصحاب الرأي والناشطين، فيما لزم التيار السلفي المنغلق والتكفيري، وكلّه كذلك، سواء كان

رسميا او غير رسمي، لزم الصمت في معظمه، وبادر القسم الآخر الى دعم التكفيري البرّاك في هاشتاق خاص يطالب بمحاكمة الكاتبين اللذين آذيا السلفية المتطرفة في أبحاثهما وكتاباتهما.

أما السلطة السياسية لآل سعود، والتي تتغذّى على الخلافات المجتمعية وتحريض فئات من المجتمع على أخرى، على أسس طائفية ومناطقية وقبلية،



فلزمت الصمت، ورفضت حتى الآن الدعوات المتتالية من قبل اصحاب الرأي والكتاب والصحفيين والناشطين الى وضع قانون يجرّم التحريض على الكراهية او العنف. ويبدو ان حكومة الأمراء قد اكتفت بتجريم من ينتقدها ومصادرة حريته لسنين طويلة في السجن.

صالح الصعقبي رأى وجوب (إبعاد تلك العقول المسكونة بالدم والعنف عن المؤسسات التعليمية، إن كنّا صادقين في حماية المجتمع)؛ والصحفي قينان الغامدي علق: (داعش تربّت في مثل هذه المحاضن المتطرف ولا حول ولا قوة إلا بالله). لكن من سمح بتربيتها ولازال يحث الخطى في انتاج الداعشيين والقاعدين والتكفيريين والقتلة؟ اليست جامعات النظام ومؤسساته وإعلامه وأمواله وسياساته التمزيقية؟

الصحفية حليمة مظفّر رأت ان (تجفيف منابع الإرهاب يبدأ بوضع أمثال هذا البرّاك خلف القضبان. حينها لن نجد كل فترة وأخرى خبراً عن خليّة إرهابية). والصحفي عبدالله الكويليت تساءل عن الضحيّة غداً بعد ان تعالت صرخات قتل المثقفين: (الإرهاب يكشّر عن أنيابه دون خوف). وتساءل: متى توجد قوانين تُجرّم الكراهية. هل ننتظر حرباً أهليّة ليتحرّك صانع القرار؟!

لا ننس ان صاحب القرار في تحالف قويّ مع هؤلاء الدواعش والقواعد والتكفيريين. انه يخشى السقوط من العرش. اما ان يتمزّق البلد ويقاتل بعضه بعضاً فأهون من السقوط!



بيد أن الصحفي جبرين علي الجبرين، رأى بمطالب جزّ الرؤوس: (مقياساً دقيقاً لمقدار نجاحنا في محاربة الإرهاب الفكري. ما رأي وزارة التعليم العالي؟). في اشارة الى ان البراك يعمل لديها مدرساً في الجامعة! وأما الصحفي خلف الحربي فكتب عن الموضوع مقالاً في عكاظ تحت عنوان: (دكتوراة في حزّ الرؤوس)! ليسخر: (ما أحلانا ونحن نستمتع بحرية التعبير وقد حُزّت رؤوسنا)، مذكرا بأن هذا الدكتور يذهب يوميا الى جامعته الإسلامية ليعلم الأجيال بأن هذا هو الإسلام وما عداه كفر يستلزم شحذ السيوف وحزّ الرؤوس.

ويواصل الصحفيون والكتاب نقدهم، فهذا الأكاديمي الطريقي يقول: (البرّاك وأمثاله يعلّمون أولادنا وبناتنا؟ أهذا الفكر الخبيث يُعلَّمْ؟. أهذا الفكر يُربّي؟) (كيف يُترك بيننا من هذا فكره؟ هذا وحدهُ كفيلٌ بإفساد جيل).

بالطبع فإن للدواعش انصار بين أتباع المذهب الرسمي المفروض على المواطنين، رغم أقليته، ولكنه سلطان القوّة.

داعشي يريد الجنّة اسمه فوزان الفوزان يسأل الشيخ محمد البرّاك عن صور المحمود وأبا الخيل وأماكن عملهم (فقط لإقامة العدل في هذه البلاد يوم أن عجز الحاكم) أي لكي يقتلهما! وآخر يطالب بصلبهم وتقطيع أيديهم وأرجلهم! ولا يحتاج الأمر الى محاكمة شخصين من داخل السلك المتديّن! وهذا فرّاج الصهيبي المقدّم في قناة وصال الداعشية الطائفية المدعومة من الأمراء (عبدالعزيز بن فهد مثلاً) يطالب بمحاكمة مخالفيه في الرأي ويتهمهم بما ليس فيهم دون حسيب. وما اكثر الدواعش، فهذا أخوكم عبدالرحمن يرى أن لا حل مع المخالفين إلا (جزّ رؤوسهم بل وسحلهم بالشارع). والشيخ الشّنَار يعتقد بأن القضاء ربما أمر بجزّ الرؤوس! ونحن مع الشنار في توقعه، فالقضاء ايضاً مصادر سياسياً من آل سعود، ودينياً من مشايخ الدواعش والقواعد، كان وسيبقى الى أن يشاء الله غير ذلك.

حقوقيون نددوا بالشنار، فكان هذا رأيهم:

وليد سليس استغرب وتعجب من صمت الحكومة عن دعوات العنف والعنصرية؛ والناشطة عزيزة اليوسف تسأل الى متى تستمر دعوات القتل التي تنمّ عن تخلّف وعدم فهم للدين؛ والمحامي الحقوقي عبدالرحمن اللاحم رأى ان تغريدة البرّاك تنطوي على سبّ وتكفير وتعدّ جريمة الكترونية بعرف السلطات السعودية، ولكنها لا تفعل شيئاً لأن الكلام لم يوجه للأمراء المؤمنين والأميرات المؤمنات! وتكمل الناشطة سُعاد الشمّري: (البرّاك ورَبْعَهْ مُخرجٌ طبيعيٌ لدولةٍ سلّمتهم حياتنا. الحكومة وحتى الآن لا تجروْ على سنّ قانون يجرّم خطاب الكراهية).

المغرد ماجد يرى أن (داعش ليست خارج السياق الممنهج، بل هي ثمرة ونتيجة طبيعية للفكر التكفيري، هي استمرار وليست انبثاق)، ونور تقول ان ثقافة جزّ الرؤوس ليست جديدة وانها سبب تفريخ القاعدة وتوابعها؛ فالقتل لديهم كشرب كأس ماء بارد في صيف حار، والدماء أرخص من ماء المجاري! والشاخوري يرى أن الكلمة مقابل السيف ولكنها أقوى منه. ورأى محمد الحمزة ان تأصيل ثقافة القتل تمثل تردياً اخلاقياً، وإفلاساً علمياً، وانهزاماً ثقافياً؛ لكن الأطرف هو تعليق المغرد سامي: (قلنا لكم: داعش في الأساس هي ابنتهم اللي مشْ راضين يعترفوا بيها).

(٢٧) عبدالعزيز العسيري يبلغنا بأن (الإنسان يُولد جاهلاً، والتعليم السعودي



يجعله غبيّاً؛ ثم تجعله الوهابية مجرماً الى جانب كونه جاهلاً غبياً)؛ ليخلص الى أن (القتل أقوى دليل يُقدّمه الوهابي لإثبات صحّة معتقده وبطلان معتقد مُخالِفه). وتُعلّق الشيخة سارة على عدم رفع دعوى قضائية على البراك بسخرية: (القضاء لدينا ولله الحمد على منهج سماحة الوالد البرّاك؛ ومعظم القضاة هم تلاميذ الشيخ، ومن هم على منهج الفرقة الناجية). في حين علقت المغردة وداد منصور: (دكتور جامعة، وهذا أسلوبه! ويزعلون إذا قال عنهم أحدٌ ما أنهم سهلي الإستحمار). وزميلتها المغردة ملاك تقول عن البراك انه داعشي أكاديمي، فحتى الدواعش لهم رُتَبٌ ومناصبٌ وألقاب! وتضيف بأن البرّاك استخدم نفس كلمة الدواعش، ولو اتسع له المجال بأكثر من ١٤٠ حرفاً في تويتر، لأكمل: ويلعبون برأسيهما الكرة. بعد الجزّ طبعاً!

ورأى المغرّد ظافر الشهري بأن (فكر المحمود وأمثاله يمثل سياجاً منيعاً لوجودنا، وإلا لقُصفنا ودُكّتْ مدننا كما حدث لمدينة أحلامهم قندهار). وتساءل مغرد: (هل البرّاك يتحدّث من المملكة أم من إمارة الرقّة؟). ورأى ثامر أن (مَنْ يدافع عن عقيدته بحزّ الرؤوس، فلا بدّ أن تكون عقيدته مُعتَلّةْ). ومحمد الملحم يرى جزّ الرؤوس من افكار الفرقة الوهابية المارقة من الدين، وهي صفة الخوارج.

وأخيراً فإن شرّ البليّة ما يُضحك: فبعد أن غرّد محمد البرّاك بقتل الزنادقة وحزّ رؤوسهم، يأتينا بعد ساعة وثلث ليوصينا في تغريدة بالإلتزام بوصية النبي صلى الله عليه وسلم: (إيّاكم والغلو في الدين) وليحذرنا من الجهل والحماس وتزكية النفس وسوء الظن بالآخر لأنها مصدر الغلو.

فعلاً المجنون لا يعلم أنه مجنون!

السعودية في القعر في حرية الصحافة

أظهر تقرير منظمة مراسلون بلا حدود أن السعودية تأتي من حيث الحريـات الصحفية في المرتبة العشرين بين الـدول العربية الإثنتين والعشرين، تسبقها الصومال في المرتبة ١٩، وتليها البحرين في المرتبة ٢١، في حين تأتي موريتانيا كأكثر دولة عربية تتمتع بحرية صحافة تليها تونس فلبنان فالكويت. أما على المستوى الدولي، فإن منظمة (مراسلون بلا حدود) تضع السعودية في المرتبة ١٨٣ بين دول العالم التي يزيد عددها على المائة والتسعين؛ في حين أن الصومال سبقت السعودية في الحريات الصحفية وجاء ترتيبها ١٨١، أما البحرين فترتيبها بين الدول ١٨٩.

وقد أثار هذا التقرير الحكومة السعودية، وانتقده عبدالله الجحلان أمين عام هيئة الصحفيين السعوديين ـ وهي هيئة حكومية، وقال أنه لا يعتدّ به كونه (ينطلق من أجندة مسيّسة).

وتقول مراسلون بلا حدود أنه لا توجد حريات صحافية في السعودية، حيث تسيطر الدولة على الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات، كما تسيطر بشكل كامل على الإعلام المرئي والمسموع. واضافت بأن السلطات الأمنية تحاول فرض رقابتها على وسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت متنفسا للسعوديين في محاولة مستمرة لخنق الحريات.

احتجاج على بيع السلاح للسعودية

اعتصم نشطاء من منظمة الحملة ضد تجارة السلاح أمام شركة بي أيه إي البريطانية التي ظلت ولازالت تزود السعودية بالأسلحة خاصة الطائرات، وحصلت على عشرات المليارات في صفقات طفح منها الفساد. واتهم المحتجون الشركة البريطانية في وقفتهم، بأن لها تاريخ طويل من الفساد، وبيع السلاح للطغاة، وأنها بلا جدال أسوأ شركة في العالم، مطالبين الحكومة البريطانية بعدم السماح لأمثالها بجني الأرباح من الأزمات.

وحمل المعتصمون يافطة تقول بأن بي أيه إي سيستمز تقوم بـ (القتل من أجل الربح) وذلك غداة تقديم السير روجر كار رئيس الشركة تقريراً سنوياً عن نشاطاتها وأرباحها، وزعم كار في المقابل بأن شركته تعمل من (اجل السلام داخلياً وفي الخارج)! وكان كبار مالكي أسهم الشركة قد سألوا كار عن علاقة شركتهم بدعم الأنظمة التسلطية كالبحرين والسعودية، وكان هناك تركيز على السعودية بالذات باعتبارها أكبر زبون للأسلحة البريطانية، بما في ذلك المدرعات التي تستخدمها الرياض في قمع المتظاهرين محلياً وخارجياً في البحرين.

عشر سنوات سجن لرائف بدوي

منظمة العفو الدولية طالبت السلطات السعودية بإلغاء العقوبة الصادمة التي صدرت ضد رائف بدوي، بالسجن لعشر سنوات وبإيقاع ألف جلدة بحقه، اضافة الى تغريمه مليون ريال بحجة أنه أهان الإسلام. واعتبر فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط في العفو الدولية رائف بدوي بأنه من سجناء الرأي، وأن كل جرمه كان إنشاء منتدى عام للحوار ولممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وطالب بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

واعتبر لوثر اعتقال بدوي ضمن حملة رسمية وصفها بالشرسة وهي ترمي الى (إخراس النشطاء السلميين في السعودية) حسب تعبيره؛ ورأى أن السلطات السعودية مصممة على سحق جميع أشكال المعارضة بكل ما لديها من سبل، بما في ذلك فرض عقوبات قاسية وعقوبات بدنية على النشطاء.

من جهة اخرى، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض على الشيخ المعتقل جلال محمد آل جمال بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٥٠ الف ريال، والشيخ آل جمال معلم باحدى مدارس المنطقة وهو من ابرز الناشطين في المجال الثقافي والإجتماعي في مدينة العوامية، وكان قد اعتقل في الخامس والعشرين من فبراير من العام ٢٠١٢. كما حكمت ذات المحكمة على الناشط علي جاسب آل تحيفة من العوامية بالسجن ست سنوات وغرامة ٥٠ الف ريال.

المناسف.. عشر سنوات سجناً

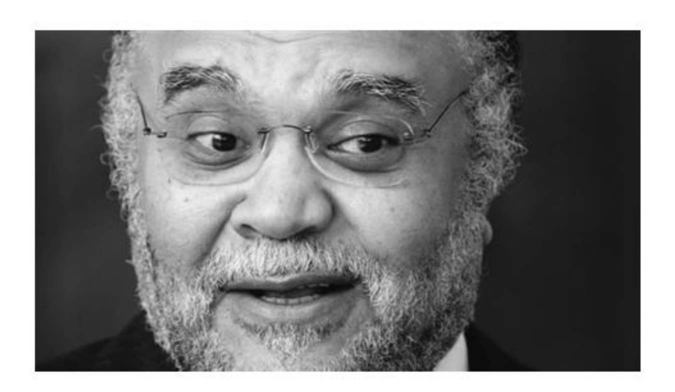
فاجأت محكمة سعودية الحقوقيين والمواطنين على حد سواء بإصدارها الحكم بالسجن لخمس عشرة سنة والمنع من السفر لذات الفترة وغرامة مائة ألف ريال، بحق المدافع عن حقوق الإنسان و المدون، فاضل المناسف. وتشمل التهم الموجهة للمناسف: المشاركة في الاحتجاجات، و تشويه سمعة المملكة من خلال التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية دون ترخيص ونقل صحفيين لتغطية الاحتجاجات، واعطائها المعلومات الضارة حول المملكة، ونشر مقالات على شبكة الإنترنت، والتوقيع على عريضة تطالب بحقوق المواطنين وصفها النظام من خلال المدعي العام بأنها عريضة مناهضة للحكومة.

وفاضل المناسف، ٢٨ عاماً، يُعد من أشهر المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وقد طالبت منظمات حقوقية ونشطاء حقوقيون باطلاق سراحه منذ اعتقاله قبل نحو ثلاث سنوات. وقد رفض المناسف الحكم، واعتبر التهم مجرد ممارسة اعتيادية لحرية التعبير، وطالب بالإستئناف. وأعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن صدمتها إزاء الحكم القاسي، وقالت: (إننا ندين هذا الحكم بأشد العبارات، كما نحث السلطات على إطلاق سراح المناسف وإسقاط كل التهم الموجهة إليه)، مؤكدة أن الأحكام (تُظهر مدى ازدراء السلطات السعودية بالحريات الأساسية وخاصة حرية الإعلام، إذ تحتجز كل من تجرأ على الحديث سعياً منها إلى ترهيب الأصوات الأخرى).

وأعربت منظمة فرونت لاين ديفندرز عن قلقها العميق إزاء الأحكام ورأت أن السبب المباشر لإدانة المناسف هو ما قام به من عمل مشروع وسلمي في مجال حقوق الإنسان.

بنات ملك الإنسانية جائعات

ناشدت ابنتا الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، الأميرتان سحر وجواهر، المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بالتدخل لإنقاذ حياتهما، مؤكدتين أن والدهما الملك قام باحتجازهما مع أختيهما الأخريين بشكل قسري في أحد قصور جدة، ومنعهما من السفر وملاقاة والدتهما العنود الفايز. وقالت ابنتا الملك أنه تم قطع الطعام وماء الشرب عنهما، وأنهما تتناولان طعاما معلبا منتهية صلاحيته. وأضافتا: (نريد أن نعرف بماذا اتهمونا، حيث أننا قيد الاحتجاز، وهو أقرب الى السّبي، وهو أمر غير شرعي في أي مكان من العالم، في حين لا أحد يحمّل المسؤولية لمحتجزينا على هذه الإساءة في المعاملة). وتابعتا: (ما زلنا ننتظر من أطراف المجتمع الدولي ومن كل من يدافع عن حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الحقوقية لينشطوا ويحمّلوا الملك وأبناءه المسؤولية).



إقالة بندر بن سلطان

جهاز الإستخبارات صار نحساً!

عمر المالكي

بأمر من الملكي، أُعلن الديوان الملكي في ١٥ أبريل الماضي عن إقالة بندر بن سلطان مع اضافة جملة معتادة وهي: (بناء على طلبه)، وذلك حفظاً لماء وجهه.

قد تكون الحجة صحيّة؛ ولكن الإعفاء سياسي، وإلا فلدينا مرضى وعجزة ومصابين بالزهايمر ولازالوا يمسكون بالسلطة. والملك فهد فقد عقله بسبب الجلطة وبقي ملكاً لتسع سنوات من ١٩٩٦ الى ان مات في ٢٠٠٥.

كان بندر آخر سهم في كنانة العائلة المالكة، استخدمته بأوامر من واشنطن بعد إجازة قسرية مدتها ثلاث سنوات، ولكن بندر لم يكن الشخص الذي يحل معضلات آل سعود الكثيرة في سوريا وايران والعراق ومصر والبحرين وغيرها، فضلاً عن المشكلات الداخلية التي هي منبع المشكلة. ثم ان الرجل بسبب الإدمان وحالة الإكتئاب الشديدة، اثرت على قراراته، فصار مغروراً بذاته، متجاوزاً لصلاحياته، واصبح يدعم القاعدة علناً، بل ويهدد باستخدامها ضد الآخرين، كما حدث مع بوتين ومع طوني بلير، وهو ما نشرته الصحف البريطانية وغيرها في حينه.

بفشل بندر السياسي في الملفين السوري والعراقي وغيرهما، وتضخيم القاعدة حتى اصبح الغرب يخشى وصول نارها اليه.. ولأن الملك يريد التخلص من الوجوه السديرية ما أمكنه حتى يصبح ابنه متعب ملكاً.. لكل هذا، تمّت اقالة بندر، وبأمر أمريكي، وقُضي على مستقبله السياسي، بعد ان مُنح فرصة أخيرة فشل فيها. وجاءت الإقالة بعد زيارة اوباما للرياض بأيام فقط.

يمكن القول بأن بندر جاء به الأميركون وذهبوا به. فحين ظهر فجأة بمعيّة مدير السي آي أيه السابق ديفيد بترايوس في يوليو ٢٠١٢ خلال لقاء مع الملك عبد الله في جدّة، بدا واضحاً ان العامل الأميركي لعب دوراً رئيساً في تذليل العقبات أمام بندر بن سلطان في الوصول الى مركز هام في الدولة السعودية.

وفي ضوء تقارير متعددة كان بندر قد غاب نتيجة خلاف مع الملك عبد الله، عقب تهديد بندر لمستشار الأخير خالد التويجري وإشهاره السلاح في وجهه. عاد بندر بدعم أميركي واضح، وكان تعيينه رئيساً للاستخبارات العامة حمل في طياته رسالة أميركية لمرحلة أريد من بندر أن يلعب فيها دوراً مركزياً.

نال بندر كل ما يريد من الدعم السياسي والمعنوي من الولايات المتحدة وأوروبا، وخلال عام ونصف تولى فيها إدارة الملف السوري بعد نقله من قطر، حظي بندر بن سلطان بكل أشكال الدعم، وراح يتحدث باسم الأميركي والأوروبي على حد سواء، ويعقد الصفقات مع الفرنسي والروسي وغيرهما.

جرّب بندر كل أشكال الخداع والمكر في مشروع إطاحة النظام السوري،



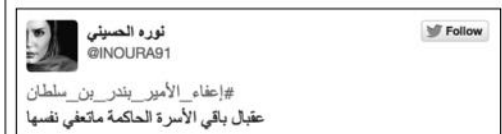
وحرّض على الحرب الاقليمية، وكاد أن يشعل حرباً عالمية لتحقيق هدف إسقاط النظام، ولكن في نهاية المطاف وجد الرجل نفسه أمام حقائق على الأرض يصعب تغييرها.

خسر الرهان، وكان لابد أن يخسر موقعه أيضاً. فكان قرار إعفائه من منصبه، ولكن ليس (بناء على طلبه) كما جاء في الأمر الملكي المتعلق بقرار إعفائه، وإنما بناء على طلب أميركي. هذا ما كشفت عنه صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية المقرّبة من الدوائر الرسمية في تل أبيب.

فقد ذكرت الصحيفة في ٢٨ إبريل الماضي بأن بندر لم يطلب الاستقالة،

وربما لم يكن يتوقع البيان الملكي الذي وضع حداً للدراما الجارية في ملعب الملك عبد الله منذ سنة. وذهبت الصحيفة لحد القول إن الرئيس الأمريكي اوباما هو من طلب من الملك استبعاد بندر من منصبه بهدف تهدئة التوتر بين البلدين خلال زيارته الاخيرة للملكة.

وتابعت: (بعد تراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة الى سوريا، وتوصلها لاتفاق نووي مع ايران، عمد بندر الى الاعلان ان السعودية تعمل على اعادة النظر في سياستها تجاه الادارة الامريكية، كما تبين للادارة الاميريكية أنه انتقد سياستها بالذات أمام خصومها الجمهوريين، وشجّع على مهاجمة



سياستها في كل مكان، بما في ذلك الكونجرس). وأوضحت الصحيفة: (إضافة الى الخلاف بشأن مصر، تأزم الوضع بين واشنطن والرياض بسبب سياسة المملكة في سوريا التي كان بندر مسؤولاً عنها، وهو الذي وجه المملكة للمطالبة بالتدخل العسكري، العربي والدولي. كما قام بتطوير ميليشيات متطرفة يرتبط بعضها بالقاعدة في سوريا. وقد نال بندر مساندة من الملك، بعد أن وعده بأن هزيمة الاسد قريبة). وختمت الصحيفة بأن (تزايد هذه الجماعات في سوريا أثار وزير الداخلية محمد بن نايف الذي بات يتخوف من عودة المقاتلين السعوديين الى المملكة، وهو ما أجّج الخلافات داخل البلاط الملكي، وإبعاد بندر يأتي للحد من الضربات السياسية داخل بيت آل سعود).

#شكراً بندر بن سلطان

كان التخلص من بندر يعني هزيمة لآل سعود، لم يتحملها البعض الذي وجد في الإقالة انتصاراً للمحور المضاد، فأسس الطبالون هاشتاقاً بإسم (# شكراً بندر بن سلطان) فكيف يُقال بندر وصفاته الغراء ملأت الكون كما يقولون؟

أحدهم غرّد: (لن ننساك يا سيدي)، يقول المطبل مبارك: (أطفأتَ حروباً أهلية ونازلتَ لوبيات قوية). وبندر داهية، بل هو حسب الطبال اياه: (ترسانة مواهب) اجتمعت في شخص!. المغرد بإسم النحياني فقد توازنه وصار يضع منجزات لبندر مثل (حصول المملكة على الرؤوس النووية من الصين)! في حين ان كل القصة شراء صواريخ بعيدة المدى! والمغرد ابو عمر يقول بأن السعودية هي وحدها التي تستطيع ان تقول لا لأميركا.

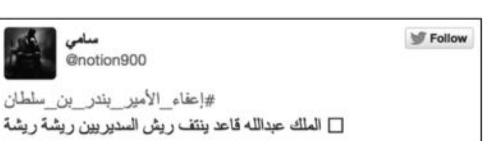
المغرد الجهني ذهب بعيداً وهو يخاطب بندر: (سيذكرك التاريخ بأنك من أسقطتَ بشار وأعوانه، وهدمتَ وأسقطتَ مخططات الفرس)! انها منجزات لم تقع. اما المغرد العضيدي فيختلط عليه الأمر، حتى ان الذم يصبح مديحاً: (شبل من ذلك الأسد، قاهر الفرس والمجوس. الإعفاء خسارة للكرة الأرضية. الآن مَنْ يسوّي لنا صفقات مثل صفقة اليمامة؟).

ومن فضائل بندر لدى المغرد محمد الوليم: انه حمل ملفات لو اجتمع سفراء العالم على حملها لفشلوا! وفاق المديح حدّه، وهو يعكس البكاء على رحيله، اذ يقول فيصل بأن بندر رجل دولة أرعب الغرب والشرق، انه اسطورة لا تعوّض! وهو عند المغرد السبيعي عبقري السياسة وأسطورة الدبلوماسية. وعند الثقفي: (لا نظير له، انه داهية هذا الزمان)!

اقالة بندر كان لها وقع الصاعقة على البعض، لأنهم صدقوا الدعاية أعلاه، ولأنهم من الطبالين فليس لهم إلا نقد (الفرحين) برحيله، وليس نقد الملك الذي أقاله. وإلا فإن كل ما يُزعم عن انجازاته واذا به (في الأخير شَلّوتْ لكلبْ أميركا)

يقول مغرد. المغرد خالد يسأل الطبالين ذكر منجزات بندر (علشان أسوّي مثلكم أي أمدحه وأتحسّر عليه). الأكثر اضحاكاً، انه وقبل ان يجفّ حبر اقالة بندر، جاءنا برزان ليقول: (هل تعلم ان ايران تهاب الإدريسي ـ خليفة بندر ـ أكثر من أي شخصية سعودية أخرى. من أفشل مخططاتهم في المنطقة هو الإدريسي). وهنا يعلق المنبطح ساخراً: بأن أكثر ما يخيف ايران هو مدرب الكرة ناصر الجوهر!

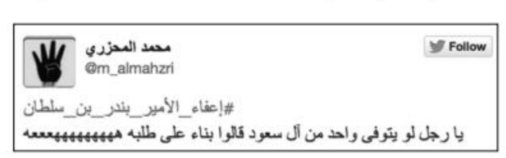
يستغرب المغرد بندر وهو يخاطب الطبّالين: (أحسستُ أنه أوقف النفط عن الغرب، وأخرج القواعد الأميركية، وأفسح الطريق للشعب لاختيار حاكمه.. كفاكم غباءً). داعشي اسمه تركي يشتم: (شكراً يامن تسرقون كل شيء وجعلتم الشعب شويّة بهايم تأكل الفتات وتلحس الأقدام). آخر يشكر الامير بندر ساخراً لأنه حرر بيت المقدس؛ ورابع يشكره (على هذا الإنبطاح)، وخامس يسأل: (تشكرون شخصاً سارقاً وخائناً للأمانة؟ منافقين! علّموني أيش سوّا بندر، هو أفضل متذوّق للويسكي، تبّاً لكم ولعقولكم المُغيّبة).



واستثارت جملة اقالة بندر (بناء على طلبة) سخرية المغردين السعوديين. فسالم يقول إنه ليس إعفاءً بل (طرداً). انها عادتهم في استخدام جملة: بناء على طلبه، يقول المغرد منصور. آخر غرد: (يا رجل، لو يتوفّى واحد من آل سعود، قالوا: بناء على طلبه)!

من جهة أخرى، استشعر المواطنون بأن إقالة بندر لها علاقة بالصراع على الحكم بين الأمراء. أي انهم لم يقتنعوا بالحجج الرسمية بأنه مريض او بحجة (بناء على طلبه).

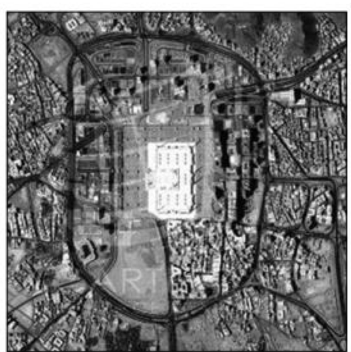
المغردة نورة تتمنى بعد اعفاء بندر وتدعو (عقبال باقي الأسرة الحاكمة ما تعفي نفسها)؛ ومن رأي المغرد سعد: (هل يغني استئصال إصبع واحد من رِجْل كلّها مصابة بالغَرْغَريْنا؟). واقالة الأمير بندر بالنسبة للمغردة مريم المطيري مؤشر لاتساع دائرة النزاع فراح بعضهم يصفّي البعض الآخر، تقصد الأمراء. أما البقمي فسرّ بإقالة بندر، ورأى أن (آل سعود يكسرون شوكتهم بأيديهم. اللهم اجعلهم كِبَاشاً تنطَح بعضها البعض). وتسأل مغردة: (وشْ فيه أبو متعب ـ تقصد الملك ـ قام يطيّرهم؟). يعني اخذ بازاحة العديد من الأمراء من مناصبهم؟ اما



المغرد سامي فرأى ان الملك عبدالله (قاعدْ ينَتِّفْ ريشْ السديريين، ريشةْ ريشة)! وهو صحيح!

غازي العصيمي علق اعفاء الامير بندر بن سلطان، بالقول: (سو وات So What) وهو جواب لبندر نفسه في مقابلة مع محطة تلفزيونية غربية حين سألته عن سمسرات وعمولات بالمليارات ضاعت، فأجابها يومها سو وات؟ الآن يرد المواطنون على اعفائه: سو وات؟

هناك من يسخر من تأخر قرار الإقالة، فبندر أقيل بعد أن (جابْ العيد والمشاكل لنا، ووهّقنا وراح). حقاً كان خطأ اعادته لجهاز الإستخبارات منذ البداية، تقول ليلى. والجنوبية لاحظت انه منذ تركي الفيصل، فإن جهاز الإستخبارات صار نحساً، كل واحد يجلس فيه سنتين ويتركه بناء على طلبه!

توسعة ام بزنس؟!

النهب والتغيير الديمغرافي في سمتها

(نـجدنـة) الحـجـاز! وكابوس التوسعة!

هاشم عبد الستار

منذ بدأ الحديث عن مشروع توسعة جديد في المدينة المنورة، وملاّك البيوت والمحال التجارية المستهدفة بالمشروع يعيشون صنوفاً من العذاب والقلق، وينتظرون لحظة وصول الزواحف البشرية ومعاول الهدم التي سوف تهوي على أملاك الأهالي لتحيلها قاعاً صفصفاً تحت عنوان التوسعة..

في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ كتب طلال عبد المحسن النزهة مقالة غاضبة بعنوان (القوة لله..فلا ترعبوا أهل المدينة)، وصف فيها حال الناس من خلال ما يجري تداوله في المجالس حيث تسود مشاعر (الألم والإستغراب.. والدهشة والأسئلة والإستفسارات.. والتخبط والخوف من الضياع). وأمام هذا كله، لم يظهر أي مسؤول لأهل المدينة كي يشرح لهم ما يجري على الأرض أو يبلغهم الحقيقة بل لم يأت (أي مسئول ليقول حرفا أوكلمة واضحة جليّة مفصلة تفصيلى لا عما يجري وقبل أن يكون .. عدا أخبار متناقضة وكأن الأمر إشاعة امنية لمعرفة الرأي العام).

الموضوع هو توسعة الحرم النبوي الشريف وما حوله وبناء مجرى القطار من جهات محدّدة. والنتيجة هي أن عدداً من آلاف المنازل سوف تتم إزالتها.. (وعندما تسأل أين المواقع الأخرى أمام عشرات الآلاف من زوال العمارات؟؟.. فتأتي لك الإجابة سريعاً..لانعرف. فكل واحد مسئول عن نفسه. وعندما تسمع صوت أناس يرغبون في البقاء في مواقعهم.. فيأتيك صوت خفي سوف يتم إقتلاعك إقتلاعاً).

لا يعترض أهل المدينة المنورة على تطوير المسجد النبوي وماحوله بل والمدينة باكملها (فأهل المدينة يستمتعون بلقاء زوار مسجد رسول الله على مدار العام حتى باتت الألفة بين القادمين وأهل المدينة في أبسط الإعمال وهي إبتسامة في وجوه القادمين للزيارة)، ولكن الاعتراض يتعلق بأمر آخر كأن (تصبح المدينة المنورة كلها مسجداً نبوياً ويخرج ربع أهلها لمكان مجهول بعيداً عن المواقع..) وتفصيل ذلك أن ما يحتاجه الحرم النبوي الشريف هي (فرحة أهل المدينة كلهم ولكن أليس لأهل المدينة الحق أن يعرفوا ماذا يصير وماذا يجري امام التخبط في الأقوال؟؟ وهل كل تلك المساحات سوف تصبح حرماً نبويا أو تكون أبراجاً على امتداد النظر يعبر بها سكانها القدامى ليقولوا كنا هنا منذ أربعين وخمسين وستين وسبعين عاماً مضت..وكان الأجداد قبل مئات الأعوام مستمتعون).

والنتيجة أن أهل المدينة المنورة (يعيشون في رعب لعدم المعرفة المؤكدة الأكيدة..متى؟ وكيف؟ ولماذا ؟وماذا؟ ومَنْ؟ وأين؟ سوف يسكنون..إنها قصة الألم التي تحتاج لمجلدات عن تلك الأسئلة.. فأين هؤلاء ذاهبون؟ فعاملوا أهل المدينة بالمعرفة والإجابة على السؤال..لعل النفوس تهدأ وتعرف ما سوف يصير بالمنازل والعتاب..فلا ترعبوا أهل المدينة فالقوة لله).

من جهة أخرى نشرت صحيفة (الوطن) في ٢٦ إبريل الماضي خبراً عن اجتماع المجلس العقاري الذي نظمته اللجنة العقارية بالغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة في ٢٥ إبريل الماضي ناقشت خلاله الموضوعات المتعلقة بنزع الأراضي والتعويضات لتوسعة الحرم النبوي الشريف ومسجد قباء، واستعراض التعويضات التي ستمنح لعدد كبير من العقارات المنزوعة لصالح المسجد النبوي والبالغ عددها تقريبا ١٤٩ عقاراً، وكذلك الاستفادة من العقارات المنزوعة لصالح توسعة مسجد قباء والبالغ عددها قرابة ٤٠٠ عقار، منها أوقاف متمثلة في مزارع ومنازل، والاستفادة من الفرص الاستثمارية قبل تحويل أموال تلك التعويضات إلى مناطق أخرى.

من جانبه، طالب العقاري وصاحب شركة الأفكار السعودية يوسف عوض الأحمدي، بأن تكون اللجنة المسؤولة عن نزع ملكيات الأوقاف مسؤولة في ذات الوقت عن توفير البديل بصورة مباشرة حتى لا تتكرر المشكلة كما حدث في مكة، موصياً العقاريين بقبول الإقالة من المشتري

إذا تراجع عند البيع تطبيقا للمنهج الشرعي، والاستفادة من العوائد الخيرية عند قبول البائع الإقالة من المشتري إذا تراجع بعد حين.

في ردود فعل على المخطط، بعث الكاتب الصحافي زهير جميل كتبي في ١ مارس الماضي برسالة الى أمير منطقة المدينة المنورة فيصل بن سلمان تحت عنوان (مسجد..وبركة ماء). وكتب في مقدمة الرسالة (يعيش أهل المدينة المنورة الطيبون والحنونون وهم أهل النخوة والشهامة حالة من الخوف والقلق على مستقبل عقاراتهم ودورهم، حيث يتعلق خوفهم باحتمال إزالة ما تبقى من آثار إسلامية في المدينة المنورة).

ونقل كتبي بعض ما سمع وعرف وعلم (بخصوص ما يدور في مجتمع المدينة المنورة من حالة ضجر وغضب وانفعال). وروى كتبي بعض القصص والوقائع التي حدثت في العصور المختلفة داخل المدينة المنورة بشأن مسألة نزع ملكية العقارات لعل ذلك يكون رادعاً من الاقدام على جريمة الازالة وقال كتبي «أريد أن أصل إلى نتيجة واحدة مفادها أنني أذكّر سموكم الكريم بأن نزع عقارات أهل المدينة المنورة من دون موافقتهم ورضاهم، يعرضك ويعرض سمعة الإسلام للتشويه ولا حول لنا ولا قوة».

رأفت حسن حسوبه، كتب مقالاً موسعاً بعنوان (هل المدينة سعيدة بتوسعة الحرم النبوي الشريف؟) وقال بأن الابتهاج ليس هو سمة الشعور الذي ينتاب أهل المدينة المنورة بخصوص مشروع التطوير المزعوم، منذ الاعلان عنه في سبتمبر ٢٠١٣، حيث ظهرت (أصوات معتبرة من شرائح مختلفة من المجتمع شملت المهندسين والمخططين والاقتصاديين ورجل الشارع البسيط داعية إلى التريث وإعادة دراسة المشروع ومحذرة من آثاره العمرانية والاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والطويل).

وللتذكير فإن المنطقة المراد نزع الأملاك داخلها يقطنها ٢٦٠ ألف نسمة وتفوق مساحتها ١٥ مليون متر مربع خصص منها ١٠٪ فقط لتوسعة الحرم النبوي الشريف، وعليه فمن الخطأ تسمية المشروع بـ «توسعة الحرم» والصحيح هو «مشروع إعادة تخطيط المدينة المنورة».

ولفت سحوبه الى ان جميع السيناريوهات التي تمّ وضعها في مشروع التوسعة (لم تعد تنطبق على المدينة وتخطيطها الجديد وأصبح منتجاً عديم الفائدة تماماً ضاع معه جهد المخططين)، وبالتالي:

ـ دخول المدينة في مرحلة لا يملك أحد تصورا واضحا لنهايتها ولا يمكن خلالها لأي جهاز حكومي التخطيط للمستقبل.

ـ عدم تنسيق العمل بين الأجهزة الحكومية، فهذه شركات الكهرباء والمياه والبلديات تنفذ مشاريعاً حتى يومنا هذا داخل أحياء تقع داخل نطاق المشروع .

ـ العودة إلى احتكار المعلومة فلا أحد يعلم عن المناطق المستهدفة للتمدد المستقبلي ولا مواقع شبكات الطرق الجديدة.

ـ العودة الى التنمية بدون ضوابط عمرانية محددة مما يسبب المزيد من الأفول لهوية البيئة العمرانية المشوهة أصلاً في المدينة والتي كان يعول على المخطط الارشادي في إعادة إحيائها.

ما هو أخطر من ذلك، أن الجهة المولجة بتطوير المدينة والاشراف على مشاريع التطوير هي هيئة تطوير المدينة المنورة والتي تأسست بأمر ملكي سنة ١٤٣١هـ ويرأسها أمير المدينة المنورة، وهي الجهة التي أعدّت المخطط الشامل للمدينة سابق الذكر، وهذه الهيئة «لا تضطلع بأي دور في مشروع إعادة تخطيط المدينة».

نتوقف هنا عند خبرنشرته صحيفة (الحياة) اللندنية في ١٥ فبراير الماضي بعنوان (تعويضات توسعة المسجد النبوي تضم ١٢ ألف أسرة لـ«نادي المليونيرات»)، وجاء في الخبر أن ٢٥ حياً شعبيّاً يضم ١٢ ألف أسرة فقيرة في المدينة المنورة قدرت اللجان المعنية بتعويضات مساكنها التي تقرر نزعها لمصلحة مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز للتوسعة الكبرى للمسجد النبوي وأن قيمة المتر المربع من المباني الملاصقة للمسجد النبوي بنحو ٩٠ ألف ريال، فيما قدّرت قيمته بالنسبة إلى المباني المجاورة بحدود ٦٥ ألف ريال.

مصطفى البلوشي الذي التقته (الحياة) وسألته عن شعوره بالملايين الثمانية اتي سوف يحصل عليها كتعويض عن بيته الشعبي في أحد الأحياء المجاورة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم،

مساحة ٩٠٪ من المشروع لا صلة لها بتوسعة الحرم النبوي، وإنما لبناء أبراج وفنادق ومراكز تجارية لعلية القوم في نجد تستوجب تغييرا ديموغرافيا غير مسبوق

وراحت تسهب في شرح مشاعر الفرح التي تغمر البلوشي بالتعويضات الا أنها نسيت التعمية على مشاعره المضادة حين قال «أموال الدنيا جميعها لا يمكنها أن تعوّضنا هذه الميزة، لا يمكنني أن أصف لك مشاعرنا ونحن نصحو من النوم على الأذان فجراً لنلحق على الصلاة سيراً على الأقدام في الحرم، ولا أجواء رمضان، ولا صداقاتنا مع الزوار والحجاج، إلى جانب استفادتنا المادية من بيع بضائعنا على المعتمرين».

وهنا يصبح سؤال سحوبه مشروعاً: هل أهل المدينة سعداء بالمشروع؟

ومن حق سحوبه أن يحذر الاصغاء الى القدر الذي قالت (الحياة) أنه ابتسم لتلك الأسر. واقترح سحوبه معايير لقياس السعادة في هذا الصدد ومن بينها:

ـ العلم بالجدول الزمني للمشروع ونزع الملكيات وصرف التعويضات بالمشروع (إدارة المشروع).

ـ تثمين العقارات (المال).

ـ توفر الوحدات السكنية البديلة للمستأجرين الذين سيغادرون منازلهم (المسكن).

ـ ماهية المشروع المستحدث مكان بيوتهم بعد نزعها (البديل).

ـ تأثر الخدمات والمرافق العامة (جودة الحياة).

ـ القيمة المضافة التي سيحققها المشروع لمدينتهم (أسلوب الحياة).

تبدو تلك المعايير منطقية بالنظر الى تجارب سابقة في مكة والمدينة وفي مناطق أخرى جرى نزع ملكيات فيها وعاش أهلها صنوفاً من المعاناة والألم والعذاب قبل أن يحصلوا على التعويضات المالية، والمساكن البديلة، والخدمات المناسبة، والتسهيلات الحياتية الأخرى.

من الملاحظات التي لفت سحوبه اليها أن مشروع إزالة الممتلكات بدأ مريباً وغامضاً منذ أيامه الأولى، فقد «استيقظ الناس ذات صباح ليجدوا بيوتهم قد وسمت بأرقام كتبت بواسطة بخاخات الشخمطة على الحوائط بألوان مختلفة لا يعرف لها تفسير، وبسبب ذلك ضجت المجالس بالإشاعات التي سخرها مضاربو العقار لصالحهم في كل مرة للتلاعب بالأسعار وتوجيه الناس حيثما أرادوا»، وتلك كانت المفاجأة الأولى، وكان آخرها ما نشر في الصحف المحلية نصه «قررت اللجنة الاشرافية على نزع الأملاك وترحيل الخدمات فصل الخدمات عن المناطق الملونة بالأحمر» هكذا ببساطة، استيقظ الأهالي ذات صباح وقررت اللجنة فصل الخدمات عن المناطق الحمراء. فالخبر لم يأت من جهة رسمية أو من اللجنة المكلّفة ولا عن طريق إخطارات خاصة وإنما على شكل خبر في صحيفة يومية، وتغريدات على تويتر ورسائل الواتساب. وهذا يعني أن كرامة الناس وخصوصياتهم غير واردة في حسابات الدولة.

ما لم يتناوله الاعلام وتحدّث عنه الكاتب سحوبه، أن مساحة ٩٠٪ من المشروع لا صلة لها بتوسعة الحرم االنبوي، وإنما (ستكون قطعاً تباع لغيره من المستثمرين من أجل بناء أبراج وفنادق ومراكز تجارية عليها في تغيير ديموغرافي لم يسبق له مثيل في تاريخ المدينة الحديث). في النتائج، سيحرم هذا المشروع الجوار ليأتي غيره مكانه سيعيش وأجيال بعده في قهر..

في المعطيات، أن مشروع الازالة سيطال ١٠٦

مدرسة ومرفق تعليمي، ولم تعلن وزارة التربية والتعليم بعد عن أي خطط لتعويض النقص بالرغم أن نسبة المدارس المستأجرة ماتزال غالبة دون أي إزالات تزيد الطين بلة. وأيضاً: ستتم إزالة ٣٣ مستشفى ومركزاً صحياً ولم تعلن وزارة الصحة عن خطة تعويض هذا العدد بالرغم من أن الحاجة أكبر منه. كما ستتم إزالة ٣٦ مزرعة و ٨٣ حديقة وموقعاً ترفيهياً وأمانة المدينة خارج المعادلة منذ بدايتها.

وخلص سحوبه الى نتيجة مفادها أن أهل المدينة غير سعداء بهذا المشروع والضرر الواقع عليهم بسببه كبير ولا أقل من الحفاظ على حاضر أهل المدينة بعد أن أفقدوا شواهد تاريخهم، ولهذا

مشروع التوسعة سيأتي على ١٠٦ مدرسة ومرفق تعليمي، و٣٣ مستشفى ومركزاً صحياً و٣٦ مزرعة و ٨٣ حديقة وموقعاً ترفيهياً دون تعويض

وينبغي على المتخصصين من أصحاب العلم الشرعي والدعاة أن يكتبوا عن فضل المدينة ووصايا الرسول صلى الله عليه وسلم بخصوص أهلها وتحذيره من الإضرار بهم، كما وينبغي أن يكتب لنا الفقهاء عن مشروعية انتزاع الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكيات خاصة مختلفة لصالح ملاك جدد.

وفي إطار ردود الفعل على مخطط مصادرة العقارات في المدينة المنورة وحرمان أهلها من حق التظّلم والاحتفاظ بأملاكهم ووقف الزواحف البشرية من الوصول الى غاياتها، انطلق أكثرمن هاشتاق على تويتر احتجاجاً على مخطط التوسعة. وفي هاشتاق حمل الجملة التالية (#تهجير_اهل_المدينة_بحجة_التطوير)، عبّر مغرّدون من المدينة المنورة وخارجها عن اعتراضهم على المخطط، وتساءل أحدهم عن سر خضوع أحياء واسعة لمخطط التطوير، وعن البدائل المقترحة لايواء قاطني هذه الاحياء. وتساءل آخر عن صحة الخبر: أيعقل أن يتم تهجير أهل المدينة بحجة التطوير؟) كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بأهلها: أما يرضيكم أن يذهب الناس بالشأة و البعير وتذهبون برسول الله.

أوفــى خليل غـرّدت قائلة: أغلب البيوت الموجودة في هذه الاحياء لا تتعدى ٢٠٠ متر وتضم ٤ الى ٥ عوائل أين يذهبون مع ورثة للمنازل وكل يريد حقه؟ أما مريم الحربي فاستنكرت الصمت الرسمي وغـرّدت: ماحولك أحد لا إذن صاغية ولا إحساس هم أرادوا تهجير أهل المدينة بحجة التطوير. أما صولا فذكرت حديثاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة: لا يكيدُ أهلَ المدينة أحدٌ إلا انْمَاع كما يَنْمَاعُ الملح في الماء .. وكفى بحديث رسولنا الكريم قولاً.

شخص آخر يطلق على نفسه عدو الشبيحة غرّد قائلاً: قد وصل الأذى لاهل مكة أيضاً ووالله سوف يسأل أحبار آل سعود لأنهم سكتوا بل ايدوا. وذكّر خالد عبد الوهاب خليل بفضل سكن المدينة المنورة وعاقبة من يؤذي أهلها. واقترح محمد صالح بأن يستعاظ عن مصادرة العقارات وهدم البيوت والمحال بتعدد الأدوار لمضاعفة أعداد المصلين بديلاً عن الهدم.

الدكتور والناشط عبد المحسن هلال قدّم مقاربة مختلفة لما يجري في المدينة المنورة وكتب في تغريدات متوالية:

لم يعد الأمر أثارا إسلامية ومعالم تاريخية تزال بل حقوقا تهدر وتسلب من فقراء لصالح أغنياء متنفذين. واقترح حلولاً على غرار ما حصل في مدن أخرى تاريخية وقال: هناك حلول أخرى غير الهدم لتطوير المدن: القدس، روما، أثينا لم تهدم بل طورت لاستقبال ملايين الزوار سنوياً.

أما شتات فكتب تغريدة يائسة: يهدموا متى شاؤوا!!، يثمّنوا كيفما شاؤوا !!، فـ عمر قد مات .

الدكتورة نورة السعد ذكرت في تغريدة بأن (هذه الهدميات مثار إستغراب العديد من المسلمين). ثم عادت وكتبت بأن الأهم هو «الحفاظ على حقوق الملاك الشرعيين والأهم أيضاً الحفاظ على روحانية المدينة وهل هذا المشروع ضروري؟» وأضافت في تغريدة ثالثة «مدن ايطاليا لانها مكتظة بالأصنام والتماثيل يرمموها ولايهدموها..».

أما أروى عسيري فعبّرت بحسرة عن هدم ذاكرتها بمعاول الجشع وقالت (هنا اتولدت وهنا كبرت هنا عشت واتربيت لاتحرمونا طهر سكنتها)، وكتب عطيف البلادي: تخيلو ان هذا الجمال كله راح يتغير!!، بس عشان مصالح التجار بإقامة الفنادق!!

وطرح الكاتب محمد معروف الشيباني على المسؤولين عن المشروع سؤالين لاكتشاف لماذا المدينة تستصرخ: أين الدراسات الإجتماعية والديمغرافية لتأثير توسعتكم؟ وأين مخططكم لمساحات العقارات المنزوعة بعد نزعها؟.

وجزم الشيباني بغياب إجابة عن السؤالين، وبالتالي لابد من إعادة النظر في المشروع برمته.

وغرّد عجب الجزراوية بالقول: «كيف يدمر النظام السعودي بلاد الحرمين؟ مَن هم معطلو التنمية الحقيقيون؟»، أما نجلاء أحمد فطالبت بمقارنة مساحة الحرم بالمنطقة الضخمة التي سوف يتم مصادرتها وما تفرض من تهجير ٥٠٠ ألف نسمة وتساءلت هل «هذا تطوير ولا خراب بيوت؟».

داري

هـذه أبـيـات نظمها الشيخ أحـد فالح المغماسي، وهو ممن تأثروا بمشروع التدمير السعودي، وتحتوي على دلالات عميقة ومؤثّرة:

ولمَّا رأيْتُ الرَّقْمَ فوقَ جِدَارِها
وأيقنْتُ أنَّ الهَدْمَ أصْبَحَ سَارِيَا
بَعَثْتُ إليْكُم بالبَرِيدِ رِسَالَتِي
وأرْفَقْتُهَا شَرحَاً عَنِ الدَّارِ وافِيَا
وأخْليْتُهَا والعَينُ تَذْرِفُ دَمْعَهَا
والابْنُ يَصْرُخُ، والبَنَاتُ بَواكِيَا
والزَّوْجُ مِن هَولِ المُصِيبَةِ صَوتُهَا
يَعْلُو وَمَا كَانَتْ لَهَا الصَّوْتُ عَالِيَا
فإنْ جَاءتِ الآلاتُ تَهْدِمُ مَنْزِلِي
وأصْبَحَ بُنْيَانِي عَلى الأرْضِ هَاوِيَا
فَلا تَرْفَعُوا ذَاكَ الرُّكَامَ بِقَسْوَةٍ
سَتَلْقَوْنَ قَلْبِي تَحْتَهُ كَانَ بَاقِيَا
وأُعْطِيتُ مَالاً يُرهِقُ النَّفْسَ عَدُّهُ
وأصْبَحْتُ بَعْدَ الفَقْرِ لِلمَالِ حَاوِيَا
فَمَا خَفَّفَتْ يَوماً عَنِ النَّفْسِ وَجْدَهَا
ومَا كَانَ ذَاكَ المَالُ للجرحِ شَافِيَا
فَمَا المَالُ إلا حِلْيَةٌ مُسْتَعَارَةٌ
إذَا زَالَ يَوْمَاً أصْبَحَ الجِسْمُ عَارِيَا
وَوَدَّعْتُ جِيرَانِي وكَانُوا أحِبَّةً
ومَا مَسْجِدُ المُخْتَارِ إلا المُوَالِيَا
إذَا أطْلَقَتْ تلكَ المَآذِنُ صَوْتَهَا
ولَبَّتْ جُمُوعُ المُسْلِمِينَ المُنَادِيَا
تَوَجَّهْتُ للدَّاعِي بِدُونِ مَطِيَّةٍ
وألْفَيْتَنِي مِن اقْرَبِ الدَّارِ سَاعِيَا
فَمَنْ لِي بِجَارٍ يَشْرَحُ الصَّدْرَ ذِكْرُهُ
ومَن لِي بِبَيْتٍ كَانَ لِلخَيْرِ دَانِيَا
فَإن كُنْتَ تَبْكِي أنْ سمِعْتَ مُصِيبَتِي
فإنِّي سَأبْقَى طِيلَةَ العُمْرِ بَاكِيَا
سَلامٌ عَلى دَارِ الرَّسُولِ وأهْلِهَا
فَقَدْ صِرْتُ بَعْدَ القُرْبِ بِالدَّارِ نَائِيَا

إعادة تموضع بريطاني - فرنسي

ملء الفراغ الأميركي في الخليج

محمد فلالي

قد لا تبدو المعادلة الجيوسياسية في الخليج محسومة لصالح الأطراف الأجنبية المرشح قدومها أو بقاؤها، في ظل أحاديث عن انتقال الولايات المتحدة إلى أقصى الشرق بحثاً عن فرص استراتيجية حيوية بعد أن استنزف الشرق الأوسط طاقتها بفعل أزماته المكلفة مالياً وبشرياً وتخطيطياً..

الولايات المتحدة تميل الى التخفيف من أثقالها الاقتصادية والبشرية وحتى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ونقلها الى المناطق الواعدة حيث التنافس النظيف مع الصين واليابان ودول الشرق الأقصى وما تحمله من استقرار أمني وسياسي وفرص استثمارية كبيرة. يضاف لذلك كله التغييرات التي طرأت في السنة الأخيرة خصوصاً ما يتعلق منه باكتشاف النفط الصخري الذي سوف يحيل من الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ الى أكبر دولة نفطية في العالم.

نشاطات محمومة شهدها الخليج منذ أكثر من عام، وكانت دول المنطقة تستقبل الوفود الاوروبية العسكرية والتجارية ما يشير الى تحوّلات على درجة كبيرة من الأهمية، وتتعلق بالضرورة مع التحوّل الحاصل في السياسة الاميركية في المنطقة والعالم.

وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند صرّح في ١٠ نيسان الجاري بأن المملكة المتحدة تنظر في خيارات تأسيس قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الخليج. وأجاب هاموند على سؤال لصحيفة (جولف تايمز) في الدوحة حول الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، وقال: فيما تسحب المملكة المتحدة قواتها من ساحات القتال في أفغانستان (من المؤكد أن واحدة من هذه الخيارات هي تأسيس قاعدة دائمة في مكان ما في الخليج).

لم يكن تصريحاً خارج السياق، فهو يشي بما هو أكبر من مجرد قاعدة عسكرية، أو حتى زخم الوجود العسكري البريطاني بتسهيلات جديدة على غرار ما جرى الحديث عنه في ٢٨ آذار الماضي بشأن نيّة بريطانيا توسعة مركز قيادة البحرية الملكية في العاصمة البحرينية، المنامة، في سياق تعزيز الحضور العسكري البريطاني في البحرين. ومن المعروف، أن منطقة الشرق الأوسط تضم ثاني أكبر وجود للقوات البحرية الملكية البريطانية والذي يشتمل على ١٠ من أصل ٣٢ بارجة حربية في المنطقة. ويتموضع الوجود العسكري البريطاني في البحرين بالقرب من قاعدة الاسطول الخامس الأميركي.

هنا تبدو المعلومة معزولة ما لم نضعها في سياقها الصحيح، ولا بد من عملية سرد للحوادث بطريقة منطقية.

زيارة أوباما الى الرياض في ٢٨ آذار الماضي فشلت شكلاً ومضموناً، وهي نتيجة كانت متوقعة قبل أن تبدأ. ولكن ليس هنا بيت القصيد، فثمة معطيات وقرائن تفيد بتحوّل استراتيجي كبير في المرحلة المقبلة..اختصرت مستشارة الأمن القومي الأميركي سوزان رايس هذا التحوّل في تصريحها الشفاف لصحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٦ تشرين أول ٢٠١٣، حين عرضت لمراجعة سياسة الولايات المتحدة في المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم، بحسب وصفها. وأوضحت بأن هدف الرئيس أوباما الحيلولة دون السماح لحوادث الشرق الأوسط من أن تبتلع أجندة السياسة الخارجية، كما كان الحال بالنسبة للرؤساء من قبله. وقالت رايس ما نصّه (لا يمكننا أن نُستهَلك ٧/٢٤ من قبل منطقة واحدة، مهما كانت أهميتها)، وأضافت (يعتقد - الرئيس أوباما - بأن الوقت كان مناسباً للتراجع للوراء وإعادة التقييم، بطريقة نقدية للغاية وغير مقيّدة، وكيف يجب أن ننظر الى المنطقة). وتحدّثت رايس عن رغبة أوباما في الرعي في مكان آخر، وتحديداً شرق آسيا. وبحسب قولها (ثمة عالم بأسره هناك ولدينا مصالح وفرص في هذا العالم).

> **ما قيل عن مناكفات سعودية حيال تحوّل الموقف الاميركي من الأزمة السورية، والنووي الايراني مجرد قراءة سطحية، ففي العمق أسس لشراكة استراتيجية جديدة**

نشير هنا الى تقرير صدر مؤخراً عن مجلس الاستخبارات الوطني في أمريكا يستشرف مستقبل القوات العسكرية الاميركية في منطقة الخليج، وتوقّع التقرير تراجعاً تدرّجياً لهيمنة الولايات المتحدّة، وصوّر وضع الأخيرة بأنها ستكون (الأولى بين متساويين). وذكر التقرير بأن الولايات المتحدة ستعيد النظر في استراتيجيها في المنطقة، على ضوء التوقعات بأن تصبح أمريكا أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وأن احتياطها ارتفع من ٣٠ عام الى ١٠٠ عام بفضل التكنولوجيا الحديثة، كما أن انتاجها النفطي سوف يؤهلها لأن تكون مصدّراً للنفط بعد أن كانت مستورداً له، حيث لا تتجاوز صادرات النفط والغاز من الخليج الى أمريكا ١١٪.

قد لا تعكس هذه التصريحات الصورة الكاملة عن الاستراتيجية الأميركية الجديدة، ولكّنها بالتأكيد تلفت الى رؤية مختلفة تعتنقها الإدارة الأميركية حيال المنطقة.

إن كل ما قيل عن مناكفات سعودية حيال التغيير الدراماتيكي في الموقف الاميركي من الأزمة السورية، والاتفاق النووي الاميركي الايراني مجرد قراءة سطحية، ففي العمق يتم إرساء أسس لشراكة استراتيجية جديدة..

ليست الصين ولا روسيا ولا أي قوة أخرى مصنّفة على المعسكر الآخر يمكن لها ملء الفراغ في مرحلة انتقال الولايات المتحدة من المنطقة الى أقاصي الشرق..

زيارات بندر بن سلطان الى موسكو وولي العهد سلمان بن عبد العزيز الى بكين لم تكن لجهة بناء تحالفات استراتيجية، بل كانت، من بين أهداف أخرى اقتصادية وعسكرية، تأتي في سياق لفت نظر الشريك الأميركي واستدراج حلفاء الأمس خصوصاً بريطانيا، ولم تكن - تلك الزيارات - ترتقي الى مستوى الشراكة الاستراتيجية. فثمة في الرياض من يدرك تماماً أن بوصلة التحالف موجّهة نحو الغرب فحسب..ولكن هذه المرة سوف يكون الغرب الأوروبي هو البديل.

في ٢١ أكتوبر الماضي نقلت صحيفة (وول ستريت جورنال) عن دبلوماسيين أوروبيين من

بينهم السفير الفرنسي في الرياض التقوا الأمير بندر بن سلطان قولهم أن الأخير أبلغهم بأن (الرياض بصدد إحداث تغيير كبير في علاقتها مع واشنطن احتجاجاً على عدم تحركها بشكل فعّال فيما يخص الأزمة السورية). ونقلت الصحيفة عنه قوله أنه ينوي التراجع عن الشراكة القائمة مع السي آي أيه لتدريب الجماعات المسلّحة في سوريا، و(العمل مع حلفاء آخرين) وذكر فرنسا والأردن.

تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العامة والسفير في لندن وواشنطن سابقاً، وأكثر الأصوات المسموعة في الغرب، أطلق تصريحات ناقدة للسياسة الاميركية في الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بالملفين السوري والايراني، ولفت بطريقة غير مباشرة الى تغيّر في وجهة الشراكة الاستراتيجية بين الرياض وحلفائها الغربيين.

على عكس ما يظن البعض، فإن السعودية بدأت تفكّر جديّاً في تنويع مصادر الحماية، تأسيساً على تحوّلات جديّة في الاستراتيجية الأميركية. الولايات المتحدة أمام استحقاقات اقتصادية واستراتيجية ذات أهمية كبيرة، ومن أبرزها اكتشاف النفط الصخري، الذي يجعل منها الدولة النفطية الأولى في العام في عام ٢٠١٥، ما دفع بشركة النفط السعودية أرامكو لتخصيص موازنة سخيّة بهدف إعداد خطة لمواجهة هذا التحدي. حين يوضع ذلك جنباً الى جنب مع ما كشفت عنه مستشارة الأمن القومي رايس بخصوص نقل الثقل الأكبر من السياسة الخارجية الأميركية صوب الشرق الأقصى، نكون أمام مرحلة جديدة لا يكون فيها للشراكة الاستراتيجية وفق المفهوم القديم معنى.

في حقيقة الأمر، أن اسرائيل والسعودية في مقدمة الدولة المستهدفة بالتحوّل في الاستراتيجية الأميركية، وقد شعرا به في مرحلة مبكرة، وعبّرا عن القلق إزاءه.

لم يعد كلام الملك فيصل (حكم من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥) للسفير الأميركي الأسبق في السعودية باركز هارت (نحن من بعد الله نثق بالولايات المتحدة الأميركية) صالحاً الآن، فثمة تبدّلات طاولت الأسس التي قامت عليها معادلة الحماية مقابل النفط، وأن مراكز الجاذبية الاقتصادية والاستراتيجية لم تعد في نظر الولايات المتحدة كما كانت عليه خلال نصف القرن الماضي، ما يتطلب التخلي عن بعض مناطق النفوذ لصالح الشركاء الأوروبيين.. لقد طاول التباين بين واشنطن والرياض ملفّات عديدة، وحتى قائمة الاعداء لم تعد هي كما كانت قبل شهور، فأعداء السعودية اليوم من الدول: ايران، والعراق، وسوريا، وتونس، والسودان، ومن الجماعات: الاخوان المسلمين، وحزب الله، والحوثيين..والقائمة تبقى مفتوحة طالما أن ثمة دولة أو جماعة تقف على النقيض مع توجّهاتها السياسية. بالنسبة لواشنطن، ليس الأمر على هذا النحو، فايران تقترب من تفاهم نووي مع الغرب، وقد يؤول الى فتح الأسواق الايرانية أمام الشركات الأميركية المتعطّشة لهذه الفرصة، والعراق لا يزال دولة حليفة لولايات المتحدة، وليست هناك عقدة لدى الأخيرة من وصول الاخوان المسلمين الى السلطة سواء في تونس أو في أي مكان آخر..

في ضوء ما سبق، يبدو البحث عن تحالفات بديلة مساراً سعودياً لا مناص منه. وتبدو بريطانيا، بوصفها أبرز قوى الانتداب القديمة عموماً، الخيار الأوفر حظاً وترجيحاً لدى السعودية، فيما تأتي فرنسا في المرتبة الثانية.

من الناحية التاريخية، تعتبر بريطانيا، صانعة وراعية للمشيخات في الخليج، ، وهي من ساهم في إرساء أنظمة أوليغارية من خارج حركة

اسرائيل والسعودية في مقدمة الدولة المتضررة بالتحوّل في الاستراتيجية الأميركية، وقد شعرا به في مرحلة مبكرة، وعبّرا عن القلق إزاءه

التاريخ. ولا غرابة في أن تبقى هذه المحميات الاستثناء في أي تحوّل ديمقراطي، بفعل معاهدة الحماية التي تجعل هذه الكيانات مصونة إزاء أي ضغط دولي لجهة احترام حقوق الانسان، ووضع تشريعات تمهد لانتقال ديمقراطي، أو اجتراح آليات حيوية لناحية تغيير شكل الحكم والتداول على السلطة.

لا ريب أن بريطانيا التي كانت أكثر دول الاتحاد الاوروبي حماسة للانفتاح على ايران تضع نصب عينها على الخليج مجدداً، من أجل عودة مريحة الى ساحل الذهب الأسود. استعجلت لندن الانفتاح على طهران، وهي التي حزنت لقرار الأخيرة تخفيض مستوى العلاقات بين البلدين الى أدنى مستوياتها قبل سنوات..

وفي ظل تحدي وجودي تواجهه بريطانيا حيث تفيد التوقعات بتصويت سكّان مقاطعة سكوتلاندا على الاستقلال وما ينطوي ذلك على خسائر فادحة لاقتصاد بريطانيا ودورها الحيوي في السياستين الأوروبية والدولية، فإنها أمام خيارات صعبة تفرض عليها البحث عن مصادر قوة بديلة..

بريطانيا هي الأقرب الى روح السياسة الاميركية، والأقدر على ترجمة اهدافها في المنطقة، دع عنك فهمها الدقيق لمشكلات المشيخات الخليجية..

البحرين، على سبيل المثال، كانت قبل الانتداب وبعده خاضعة للرعاية البريطانية وهي التي لم تكف عن تزويد العائلة المالكة في البحرين بكل ما تحتاجه من مشورات ودعم لوجستي لبقاء النظام الخليفي متماسكاً في مواجهة الثورة الشعبية التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات..

بالنسبة لفرنسا، التي لم يكن لديها حضور عسكري في الخليج، ولم تكن جزءاً من تاريخ الانتداب الاجنبي في المنطقة، نجحت في بناء شراكة استراتيجية مع كل من الامارات والسعودية، ما يجعلها مرشّحة لأن تشكّل الى جانب بريطانيا نظام حماية ثنائي قادر على ملء الفراغ بعد غياب الولايات المتحدة من المنطقة..

صحيفة (لوموند) كتبت في ٢٩ كانون أول الماضي تقريراً عن زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الى الرياض ووصفت هولاند بأنه (الحليف الغربي الأفضل بالنسبة للمملكة العربية السعودية)، منذ انقلاب أوباما على قرار توجيه ضربة عسكرية لسوريا في أيلول من العام الماضي، والميل الى عقد اتفاق مع ايران، الخصم العنيد للسعودية.

نشير إلى أن ثمة توافقات فرنسية سعودية بشأن ملفات عديدة: ايران، سورية، لبنان يجعلهما أقرب الى الشراكة الاستراتيجية. كانت زيارة سعود الفيصل وبندر بن سلطان الى باريس في ١٢ حزيران ٢٠١٣، بهدف تنسيق المواقف بعد سقوط مدينة القصير السورية ذات دلالة مهمة، إذ أبدت فرنسا هولاند تشدّداً مبالغاً في الملفين السوري والايراني. التوافق في المسألة اللبنانية كان واضحاً بين باريس والرياض، وقد يسهّل مهمة حلفاءهما من فريق ١٤ آذار.

صحيفة (الرياض) كتبت في ٢٩ كانون أول الماضي، أي في اليوم الذي زار فيه هولاند الرياض، بأن استقبال الملك عبد الله الرئيس الفرنسي هولاند في مقر إقامته بروضة خريم قرب الرياض (يعد حسب المطلعين على سجل الشراكة الإستراتيجية السعودية الفرنسية..). وقد شهد التعاون بينهما تطوّرات كبرى في مجالات التسلّح والصناعة والصحة والتجارة، وحصلت فرنسا على عقود مغرية لتحديث القوات البحرية السعودية بما في ذلك تزويدها بغواصات والتأهيل القتالي.

الزيارات المكثّفة التي يقوم بها مسؤولون فرنسيون وبريطانيون في الآونة الأخيرة ليست بالتأكيد بروتوكولية، فأهدافها، بالنظر الى كل المعطيات الواردة في هذا المقال، تؤشر الى مرحلة جديدة تشهد غياب قوى وحضور أخرى. ما ظهر حتى الآن هو الوتيرة السريعة للانفاق العسكري وكثافة الجيوش الأجنبية التي سوف تتواجد في المنطقة بهدف حماية المشيخات الخليجية من مخاطر، في الغالب محليّة، وعلى وجه الخصوص من دعاة الحرية والمدافعين عن حقوق الانسان وأنصار الديمقراطية.





اليمن ساحة خلاف سعودي قطري

خالد شبكشي

كتب خالد فتاح الباحث غير المقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط مقالة في إبريل الماضي عن تداعيات الخلاف السعودي القطري على اليمن. ينطلق فتاح من حقيقة كون الرياض والدوحة لعبتا دور الراعي لكثير من الجماعات السياسية والدينية في اليمن، وفي بلدان أخرى في الشرق الأوسط. ويعتبر فتاح أن الخلافات بينهما أحدثت انقساماً في اليمن حول الوجهة التي يجب السير فيها لضمان الرعاية.

فالشرخ الحاصل في العلاقات السعودية القطرية بقدر ما ينعكس على مجلس التعاون الخليجي، فإنه ترك تأثيرات مباشرة على مناطق أخرى، فانتقل الى اليمن، حيث وجدت الحكومة اليمنية نفسها عالقة بين السعودية وقطر، بلحاظ أن الأخيرة تستقطب تأييد عدد من الأفرقاء داخل المشهد السياسي اليمني كما أن حضورها التاريخي في اليمن أقل وطأة، ما يجعلها في موقع جيّد يخوّلها تأدية دور الوسيط في النزاعات المحلية المختلفة. في المقابل، ستجد صنعاء صعوبة في الابتعاد عن علاقتها الاستراتيجية المخضرمة مع السعودية. (فالجوار الجغرافي والثروة والثقل السياسي تتيح للرياض ممارسة نفوذ كبير– ولامفرّ منه – في اليمن، وغالب الظن أنها ستحافظ على هذا التأثير في المستقبل المنظور).

وبعد اندلاع الربيع العربي في اليمن، نجحت قطر والسعودية في شراء ولاء الأفرقاء المحليين بسهولة، ولاسيما على ضوء الضعف المستفحل في الدولة، وندرة الموارد الطبيعية، والانقسام المناطقي والمذهبي والقبائلي. وللسعودية تاريخ طويل من التدخّل والاستثمار السياسي في اليمن، ما يمنحها نفوذاً أكبر على الأطراف المحلية، ولكن يجعلها أيضاً أكثر عرضةً إلى تكوين العداوات. فعلى سبيل المثال، أثار دعم السعودية لمنح الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح حصانة شاملة من المقاضاة، غضب القوى الثورية في اليمن. في المقابل، سجل قطر في اليمن أقل إثارة للإشكالية. فقد أدّت، مثلاً، دور الوسيط في النزاع الحوثي وقضية الحراك الجنوبي، ولذلك فإن رصيدها في اليمن أقل وطأة.

واجهت حكومة عبد ربه منصور هادي مشكلات كبيرة نتيجة التشنج في العلاقات السعودية القطري، وطرح الخلاف بينهما حول الاخوان المسلمين معضلة بالنسبة إلى هادي (الذي يسعى جاهداً إلى تثبيت شرعيّته ومعالجة المظالم الأمنية والاقتصادية المتفاقمة). وهذا ما ترك أثره المباشر على الحوار الوطني الذي ساده التشوش، ووجد هادي نفسه عالقاً بين التيار الحوثي وحزبه السياسي، المؤتمر الشعبي العام، من جهة، وبين حزب الإصلاح من جهة أخرى.

ويبقى عبده في مسيس الحاجة الى أكبر قدر ممكن من الدعم، ولاسيما من الإصلاح الذي اكتسب نفوذاً واسعاً بعد حشد وتفعيل الانتفاضة التي أرغمت الرئيس السابق صالح على التنحّي من منصبه. لقد نجح الإصلاح الذي يملك حضوراً راسخاً في مختلف أنحاء البلاد، في تجنيد الآلاف من أنصاره داخل الهيئات الحكومية المختلفة، بما في ذلك وزارتي الداخلية والدفاع وهيئات الحكم المحلية. ويمارس الحزب الذي يضم جناحاً للإخوان المسلمين فضلاً عن العناصر القبلية بقيادة آل الأحمر وفرع سلفي، ضغوطاً على هادي للإبقاء على دور قطر في دعم العملية الانتقالية.

في المقابل، تدفع فصائل أخرى اليمن نحو السعودية. ففي ٢٢ آذار/مارس الماضي، نُظِّم تجمّع قبلي كبير على ارتباط بالمؤتمر الشعبي العام – الحزب اليمني الأكثر تنوّعاً على المستوى الأيديولوجي، والذي لايزال تحت قيادة الرئيس السابق صالح – في صنعاء للدعوة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. واتّهم التجمّع الدوحة بالتسبّب بالاضطرابات ودعم الإخوان المسلمين في اليمن. وجاء الاتّهام بعد أسبوعَين من قيام الحكومة السعودية بتصنيف الإخوان رسمياً في خانة المنظمات الإرهابية، في خطوة لقيت ترحيباً واسعاً من المؤتمر الشعبي العام والتيار الحوثي.

لكن الشخصية العسكرية الأكثر نفوذاً في اليمن، اللواء الركن علي محسن الأحمر، الذي

يشغل أيضاً منصب المستشار العسكري للرئيس هادي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ويتمتّع بشبكة واسعة من الدعم في المعسكر الإسلامي، اتّهم إيران بتأجيج التشنّجات بين الرياض والدوحة. وهو يحاول، من خلال هذه الخطوة، استرضاء البلدَين؛ فالدفاع عن السعودية من دون إثارة غضب قطر يساعده على الظهور في موقع الشخصية التوفيقية، ومنع حدوث شرخ سياسي في صفوف الجيش.

لكن على النقيض من تونس ومصر، حيث المعركة السياسية الأساسية هي بين المجموعات القومية وتلك التي تملك ميولاً يسارية من جهة، وبين مجموعات اليمين الديني من جهة أخرى، أصبحت خطوط المعركة في اليمن مشوّشة كما أنها تتبدّل باستمرار. حتى الجيش، المؤسسة الوحيدة التي ترتدي أهمية محورية في حاضر الأمن اليمني ومستقبله، لايزال يعاني من انقسامات خطيرة وهو معرّض أيضاً إلى مزيد من الاستنزاف. يشكّل الجيش اليمني انعكاساً لمراكز النفوذ المتعدّدة والمتداخلة في البلاد. فالولاء داخل المؤسسة العسكرية هو للقبيلة والمنطقة والقادة الأفراد أكثر منه لمؤسسات الدولة.

تكتسب تداعيات الخلاف السعودي–القطري على ديناميكيات السياسة والأمن في اليمن، أهمية بالغة نظراً إلى عامل الجوار الجغرافي. فعلى الرغم من أن اليمن يتيح فرصة للدوحة كي تمارس رغبتها في فرض ثقلها وهيبتها إقليمياً ودولياً، إلا أنه ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الرياض. ليس التدخّل السعودي في اليمن مرتبطاً بالهيبة أو التأثير الإقليمي، بل يندرج في إطار الأمن القومي. فالمجتمع الاستخباراتي السعودي يرى في اليمن امتداداً عند الأطراف يجب رصده وضبطه عن كثب. لن تقبل الرياض بعملية انتقالية ناجحة يقودها الإخوان في اليمن، لأنه من شأن ذلك أن يساهم في تعزيز النظرة التي تعتبر أن الدوحة نجحت في دعم التغيير السياسي بقيادة الإسلاميين في الدول العربية غير الملكية، كما أنه يطرح تحدّياً أيديولوجياً على الشرعية الإسلامية المستندة إلى الوهّابية في السعودية.

تحمل علاقات اليمن وسياساته تجاه الأفرقاء الخارجيين تداعيات ليس على الانتقال السياسي في البلاد وحسب، بل أيضاً على استقرار شبه الجزيرة العربية وأمنها. يمكن أن تترتّب عواقب وخيمة على اليمن جراء التفاوت في جداول الأعمال بين السعودية وقطر. فما يقف على المحك هنا ليس اقتطاع قطر حيّزاً لها في اليمن تمارس من خلاله نفوذها، ولا إبقاء السعودية على تأثيرها هناك، بل تفادي انهيار اليمن الذي من شأنه أن يطال بتداعياته المنطقة بأسرها. ولذلك فإن أحد التحدّيات الكبرى المطروحة على مجلس التعاون الخليجي هو العمل من أجل الحؤول دون انحدار الطرف الجنوبي الغربي في شبه الجزيرة العربية نحو مزيد من الفوضى، الأمر الذي يقتضي تناغماً بين الرياض والدوحة. إذا تمكّنت الدوحة من رأب علاقاتها مع الرياض، على الأقل في مايتعلق بالشأن اليمني، فسوف يساعد ذلك اليمن على التقدّم باتجاه تطبيق نتائج الحوار الوطني التي تشكّل حالياً السبيل الوحيد المتاح للحفاظ على التوازن السياسي الهش في البلاد.

آل سعود والطعن من الخلف!

انتشر تسجيل مسرّب لمكالمة هاتفية بين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر السابق، والرئيس الليبي السابق معمر القذافي وشارك فيها حمد بن جاسم، وزير الخارجية القطري السابق، وتناولت المكالمة التي يعود تاريخها الى سنة ٢٠٠٨ آل سعود، واقعهم ومستقبلهم.

هاجم الشيخ حمد آل سعود بشكل غير مسبوق. وجاء في التسجيل الذي بثّه ناشطون من المملكة بعنوان (تسجيلات سرية تكشف تآمر حمد بن خليفة على السعودية) في ظل توتر العلاقة بين الرياض والدوحة على خلفية معارضة الأخيرة للانقلاب في مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي، ودعم جماعة الاخوان المسلمين، وايواء بعض المعارضين للنظام السعودي، والسماح لمراكز بحثية أجنبية بالعمل في قطر على خلاف مع توجّهات الرياض.

اشتمل التسجيل على مواقف قطرية حادّة منها قول الشيخ حمد عن آل سعود بأن «تلك العائلة، إذا أعطانا الله عمراً، بعد ١٢ سنة لن تكون موجودة، وتذكروا كلامي هذا». ووصف نظام الحكم في المملكة بأنه «نظام فاسد أذلّ مكة والمدينة»، معتبراً أن من المستحيل أن تصمد الأسرة الحاكمة في ظلّ الضغوط الداخلية، إذ إن الغضب عليها ينتشر في أرجاء المملكة «من المنطقة الشرقية إلى جيزان وعسير وحائل وفي الحجاز كله".

ووصف الملك عبد الله بأنه (مسكين) وأن الذين يديره هو (سعود الفيصل)، ثم يقارن بين وهابية قطر ووهابية السعودية وقال (السعودية وهابية وقطر وهابية، لكن المرأة في قطر لها حق الانتخاب كما أن الإعلام القطري حر). وأضاف: «جدنا (محمد بن عبد الوهاب) خبيث، فهو أعطى ابن سعود الزكاة لأنه يعرف أنه يحب الفلوس".

وتطرق الشيخ حمد إلى القمة العربية التي عقدت في دمشق عام ٢٠٠٨، مشيراً الى أن «مصر والأردن دولتان بلا كرامة لكونهما تنسقان مع السعودية». ثم يتابع موجهاً كلامه للقذافي: «السعودية ومصر هما الدولتان اللتان أحلتا الخزي بالعرب». ويُسمع في التسجيل كلامٌ لحمد بن جاسم وللشيخ حمد بن خليفة عن «رفضهم التصالح» مع الأسرة المالكة في السعودية، فيما رأى الأمير أن «غطرسة السعوديين لا تسمح لأحد بأن يتفاهم معهم».وينتقد الأمير حمد المملكة قائلاً: «لولا ارتفاع أسعار النفط الذي حصل في السبع سنوات الماضية، أقسم بالله إنه ما كان ليكون هناك شيء اسمه سعودية أصلاً".

ويقول الشيخ حمد في الدقائق الأخيرة من التسجيل: «نحن نسجل ما فعله السعوديون ضدنا، وعندنا نفس طويل. فعندما نبدأ أيّ عملية اشتباك معهم، سنقول لهم أنتم بدأتم، وهذه تسجيلات ضدكم». ويؤكد أنه سيستمر في مواجهة آل سعود بعكس والده «الذي كان يهادنهم»، لأن «السعوديين أذلّونا، وتاريخ العرب يُظهر أنهم يطعنون من الخلف دائماً!». كذلك تناول الشيخ حمد موضوعات أخرى كالملفين الإماراتي والسوداني، معتبراً أن علاقات الدول مع السعودية «ترجعهم الى الوراء»، كما حصل في السودان، فيما «كانت قطر تدعم جبهة الإنقاذ الإسلامية منذ ١٩٩٠".

وبالرغم من أن الخلاف بين قطر والسعودية خفت الى حدٍّ كبير في السنوات الماضية، حين توافق النظامان ظاهرياً على ملفات المنطقة مع بداية «الربيع العربي»، قبل أن يطفو مجدداً على السطح قبل فترة قصيرة على خلفية الأحداث في مصر على وجه التحديد. وفي ظل الخلاف الذي لم تنته تداعياته بعد، ناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التقرير الذي رفعته اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ آلية اتفاق الرياض حول الخلافات مع قطر. وقد دعا الأمين العام للمجلس عبد اللطيف الزياني إلى «أهمية مواصلة اللجنة أعمالها للحفاظ على أمن واستقرار دول المجلس».

تقويض العصبة السديرية

الملك يدير لعبته بهدوء

د. فؤاد ابراهيم

صحيفة الأخبار اللبنانية، ١٦-١٧/٥/٢٠١٤

منذ تتويجه ملكاً في ٢ أغسطس ٢٠٠٥، خلفاً لأخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز (توفي في ٣١ يوليو ٢٠٠٥) رسم لنفسه سياسة تقوم على أساس تغيير معادلة السلطة، وقرر وضع قواعد جديدة لانتقال الحكم تنطلق من خلفية شبه واضحة في كونها غير منسجمة مع توجّهات الجناح السديري المنافس الرئيس له.

وكان التقليد السائد منذ أيام الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة السعودية، باستحداث منصب (نائب ثانٍ) عنه، حيث أصدر أمراً ملكياً سنة ١٩٤١ بتعيين نجله سعود ولياً للعهد ومن بعده فيصل، حيث سرى التقليد في العهود السابقة، فكان خالد بن عبد العزيز نائب ثان للملك سعود، ولكن بعد تولي فيصل العرش وانشاء مجلس الوزراء، بات منصب النائب الثاني ينطبق على ولاية العهد ومجلس الوزراء، منذ توحيد منصب الملك ورئاسة مجلس الوزراء في عهد الملك فيصل سنة ١٩٦٤، فكان فهد أول نائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء.

ولكن بقيَ منصب النائب الثاني في عهد الملك عبد الله شاغراً لأربع سنوات، وكان السبب واضحاً أن الملك لم يشأ اختيار شخصية من الجناح السديري بما يمكّنه من بسط سيطرته على مفاصل الدولة في المرحلة المقبلة بما يشكل تهديداً مستقبلياً لجناحه، بعد موته.

توصل مستشارو الملك الى فكرة ذكية، وتحمل بشارة الى الاجنحة الأخرى المهمّشة داخل العائلة المالكة، وهي الاعلان عن تشكيل هيئة البيعة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز، والتي أريد منها تأجيل البت في مسألة تعيين النائب الثاني، وتفويض الهيئة باختياره ولكن بعد موت الملك. وفكرة الهيئة تقوم على بناء تحالف داخل العائلة المالكة ضد الجناح السديري وإشراك الأطراف الأخرى التي كانت مهمّشة أو التي قررت بمحض إرادتها وبسبب تبدّل قواعد اللعبة في العائلة المالكة الا أن تخوض صراعات السلطة بأن تعود الى الحلبة وأن تشارك على الأقل في دعم هذا الجناح أو ذاك.

صدر الأمر الملكي في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧ بتكوين هيئة البيعة من أبناء عبد العزيز وأحفاده وعددهم ٣٥ أميراً، وبرئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز. وأوضح البيان الصادر عن الديوان الملكي الخاص بالأمر الملكي بأن نظام هيئة البيعة لا يسري على الملك وولي العهد الحاليين.

وبحسب اللائحة التنفيذية التي تحدد آليات تطبيق نظام هيئة البيعة بعد عام من إصداره، فإن مدة عضوية الأمراء المعيّنين أربع سنوات غير قابلة للتجديد إلا إذا اتفق إخوة العضو المنتهية ولايته على ذلك، وبموافقة الملك.

وبحسب اللائحة، يقترح الملك على هيئة البيعة، إسماً أو إسمين أو ثلاثة أسماء لمنصب ولي العهد. ويمكن للجنة أن ترفض هذه الأسماء وتعيّن مرشحاً لم يقترحه الملك. وفي حال لم يحظ مرشح الهيئة بموافقة الملك فإن (هيئة البيعة) تحسم الامر بأغلبية الاصوات بعملية تصويت يشارك فيها مرشحها ومرشح يعينه الملك وذلك في غضون شهر.

وصف الأمر الملكي حينذاك بأنه يأتي استجابة لتحديات تطوير نظام الحكم السعودي، وحماية للوحدة الوطنية، وأن نظام هيئة البيعة يأتي ليستكمل الانظمة الثلاثة: نظام الحكم، نظام مجلس الشورى، نظام



ملك الموت وتخطيط التويجري يدمّران العصبة السديريّة

مجلس المناطق. وأمام توصيفات من هذا القبيل يصبح الكلام عن صراع على السلطة أو نزوع نحو استبعاد جناح من معادلة الحكم في المستقبل أمراً غير وارد، طالما أن الأهداف السامية هي المحرّك الرئيس ووراء تشكيل الهيئة. والحال، أن الطرفين المتصارعين: الملك والجناح السديري يعلمان علم اليقين أن الهيئة لم تتشكل الا من أجل تفادي وصول عضو سديري الى ولاية العهد وبذلك تصبح الدولة سديرية بامتياز.

بقي منصب النائب الثاني شاغراً من بعد تأسيس الهيئة لنحو سنتين. وفي حقيقة الأمر، أن الاحتفالية التي رافقت الاعلان عن هيئة البيعة كانت مفتعلة، وربما شعر بذلك أولئك الذين انغمسوا في تلك الاحتفالية مدحاً واطراءً بصورة مبالغة لقرار تشكيل هيئة البيعة ثم وجدوا أنفسهم مضطرين لأن يستخدموا الأسلوب ذاته في المديح والإطراء لقرار يتناقض مع بنود الهيئة بتعيين الأمير نايف نائب ثان، فيما ظهر لاحقاً أن عملية

تسويّة شاملة تجري في الخفاء بين الملك عبد الله والأمير نايف.

وجد أعضاء هيئة البيعة أنفسهم إما في وضعية شهود زور أو في وضعية التقاعد المبكر، فقد فقدت الهيئة وظيفتها في مرحلة مبكرة، وبدا أنها لم تتأسس على قناعة من الملك أو من أي من الأمراء الكبار، بل كانت أداة لمهمة محددة ولمدة محدّدة، وربما سوف تبقى كذلك كلما اندلع نزاع داخل العائلة المالكة، وقد تكون بمثابة بديل عن مجلس العائلة الذي لم يكتسب صفة قانونية، ما يجعل الهيئة بديلاً عن المجلس ويتحوّل الى ما يشبه هيئة لفض المنازعات داخل العائلة المالكة.

مهما يكن، فإن أول ضربة وجهّها الملك عبد الله لهيئة البيعة كان في ٢٧ مارس ٢٠٠٩، بإصداره أمراً ملكياً بتعيين الأمير نايف بن عبد العزيز نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، واحتفاظه بمنصبه وزيراً للداخلية. كانت هذه الخطوة كافية لأن تضع نهاية للدور المنوط المعلن بهيئة البيعة، لأن مجرد تعيين نائب ثاني للملك يعني لا دور منتظر من الهيئة بتعيين ولي العهد في حال موت الملك، فقد تثبّت مكان ولي العهد المقبل، وهذا ما حصل لاحقاً.

لم يكن تعيين نايف في هذا المنصب مجانياً، أو دون مقابل، فقد عقد الملك ونايف صفقة تقوم على تقاسم المناصب بين أبنائهما، وفي الوقت نفسه نزع بعضها الآخر من الجناح السديري، كما سوف يظهر ذلك في وقت لاحق.

لابد من الإشارة هنا الى أن الصفقة لم تتم الا بعد أن بات معلوماً لدى الملك والجناح السديري بأن ولي العهد آنذاك، أي الأمير سلطان يقضي أيامه الأخيرة بعد أن تمكن السرطان ن جسده، وصار منغمساً في رحلات العلاج والاستجمام طيلة تلك الفترة ما أبعده عن شؤون السلطة بصورة شبه كاملة.

وفي ٢٢ أكتوبر ٢٠١١ أعلن الديوان الملكي عن وفاة الأمير سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع، وصدر أمر ملكي بعد إشعار من رئيس وأعضاء هيئة البيعة باختيار الأميرر نايف ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير للداخلية. واستند البيان الصادر عن الديوان الملكي على النظام الأساسي للحكم ونظام هيئة البيعة، ثم أعقب ذلك: وبعد أن أشعرنا سمو رئيس وأعضاء هيئة البيعة، فقد اخترنا صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد وأمرنا بتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية .

ثم وجّه الملك الأمراء بمبايعة نايف ولياً للعهد، فيما أدّى الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي الأول بن عبد العزيز والأمير بندر بن مساعد بن عبد العزيز القسم كعضوين جديدين في هيئة البيعة. وكان في ذلك لفتة الى ضرورة حشد أكبر عدد من الأصوات الداعمة لقرار الملك عبر هيئة البيعة.

ربما كان الأمير طلال بن عبد العزيز، الصوت النافر في الهيئة وفي العائلة المالكة، وهو من جهر بمعارضته بالاستمرار في أن يكون مجرد أداة في صراع الأجنحة أو ختم للمصادقة على قرارات الملك، ولذلك قدّم استقالته في ١٦ نوفمبر ٢٠١١، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على تعيين نايف ولياً للعهد. وكان طلال قد اعترض على تعيين نايف نائباً ثانياً في عام ٢٠٠٩ وقال بأنه كان ينبغي استشارة الهيئة قبل اتخاذ هذا القرار، وقال في بيان أرسله بالفاكس لرويترز في ٢٠٠٩ أنه يدعو الديوان الملكي الى توضيح ماذا يعني بهذا التعيين وانه لا يعني أن الامير نايف سيصبح ولي العهد.

ولكن بعد تعيين الأمير نايف ولياً للعهد، ما يحسبه الأمير طلال تجاوزاً آخر لدور الهيئة قرر المجاهرة باعتراضه عن طريق تقديم استقالته بصورة علنية. وذكرت هيئة البيعة في موقعها على الانترنت ان الأمير طلال استقال من الهيئة.

كان من الواضح أن صفقة جرت بين الملك عبد الله والأمير نايف تقضي بتقاسم المناصب بينهما ونقل بعضها الى الأبناء. وسوف نجد كيف أن الملك حصل على امتيازات له ولجناحه في مقابل تنازلات كبرى قدّمها الجناح السديري كثمن حصول نايف على ولاية العهد.

فمن جانب الأمير نايف، صدر أمر ملكي في ٣ يوليو ٢٠١١



بعد الإستنثار بالسلطة.. لن يكون صوت طلال النافر الوحيد

بتعيين نجله سعود مستشاراً له بمرتبة وزير. وصدرأمر ملكي آخر في ٦ نوفمبر٢٠١١ بتعيينه رئيساً لديوان ولي العهد ومستشاراً خاصاً له بمرتبة وزير. وفي المقابل، أعلن في اليوم نفسه عن سلسلة أومر ملكية باسناد رئاسة عدد من المجالس واللجان الى رئاسة مجلس الوزراء، أي الملك، ونيابة ولي العهد، أي نايف.

ومن بين الأوامر الملكية، إعفاء الإمير عبد الرحمن بن عبد العزيز من منصبه نائباً لوزير الدفاع وتعيين الأمير سلمان وزيراً للدفاع والأمير خالد بن سلطان نائباً له.

من جهة ثانية أضيفت سلطات جديدة للملك ونائبه، فأصبح رئيس الوزراء، أي الملك، يتولى:

- رئاسة اللجنة الوزارية للتنظيم الاداري ويكون نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس اللجنة.
- يكون رئيس مجلس الوزراء رئيساً لبرنامج الخزن الاستراتيجي ويكون نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً للرئيس.
- يكون ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس مجلس الأمن الوطني ويكون وزير الدفاع عضواً في المجلس.
- يكون ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيساً للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- يكون نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.
- يكون نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.
- يكون نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس مجلس الخدمة العسكرية ويكون وزير الدفاع عضواً في المجلس.
- يكون ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيساً للجانب السعودي

في مجلس التنسيق السعودي القطري ويكون وزير الدفاع نائباً لرئيس الجانب السعودي في المجلس.

- يكون نائب رئيس مجلس الوزراء رئيساً للجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي اليمني.

- يكون نائب رئيس مجلس الوزراء رئيساً للجنة الخاصة في مجلس الوزراء.

- يستمر وزير الدفاع رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات الحربية.

- يستمر وزير الدفاع رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للمساحة.

- يستمر وزير الدفاع عضواً في الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

- ترتبط الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة برئيس مجلس الوزراء.

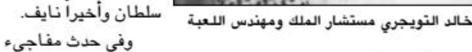
- يكون وزير الاقتصاد والتخطيط رئيساً للجنة التوازن الاقتصادي ويعاد تشكيل اللجنة تبعاً لذلك .

- يكون الأمين العام للهيئة السعودية للحياة الفطرية رئيساً لمجلس إدارتها ويعاد تشكيل المجلس تبعاً لذلك .

- تقوم هيئة الخبراء بمجلس الوزراء – بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة – بمراجعة الأنظمة والتنظيمات والأوامر والقرارات التي تأثرت بما ورد في البنود السابقة واقتراح ما تراه في شأنها تمهيداً لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة حيال ذلك .

في حقيقة الأمر، أن هذه الأوامر تشي بعملية تفتيت للصلاحيات التي كانت منوطة بالجناح السديري والتي كان يتولاها في مرحلة سابقة سلطان ونايف، حيث جرى توزيعها بين الملك وولي العهد السابق نايف ووزير الدفاع سلمان. وقد لعب الملك عبد الله بذكاء حين أدرج تلك المهام كافة ضمن التراتبية الادارية من الملك نزولاً الى من سواه.

بدت تتضح تدريجاً معالم اللعبة التي كان يديرها الملك من خلال نقل وتوزيع وازاحة المواقع، تارة بجهد فردي وتارة بالتعاون مع ملك الموت الذي غيّب الخصوم الكبار بدءاً من الملك فهد وتالياً سلطان وأخيراً نايف.


خالد التويجري مستشار الملك ومهندس اللعبة

وفي حدث مفاجيء لم يكن أي من أجنحة العائلة المالكة يتوقعه، توفي الامير نايف في جنيف، خلال رحلة الاستجمام السنوية التي كان يقوم بها ويتخللها كشف روتيني. وبحسب مقطع فيديو قبل أيام من وفاته أنه كان يتناول إبرة نووية للكشف عن أي عوارض صحية غير مرئية في الفحوصات الروتينية الاعتيادية. وكان يظهر في الصورة في حال صحية جيدة، حتى أن مصدراً رسمياً أعلن قبل أيام من وفاته أن الامير استقبل في جنيف عدداً من المسؤولين السعوديين من بينهم وزير العمل عادل فقيه، ولكن انتكاسة مفاجئة تعرّض لها أدّت الى وفاته.

وفي ١٦ يونيو ٢٠١٢ أعلن الديوان الملكي عن وفاته (في الخارج)، وقال التلفزيون السعودي أن الامير نايف توفي خلال العلاج في جنيف بسويسرا، وسيصلى عليه بعد صلاة المغرب في الحرم المكي.

وفي ١٨ يونيو من العام نفسه، أي بعد يومين من وفاة الأمير نايف، صدر أمر ملكي بتعيين الأمير سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد، والأمير احمد بن عبد العزيز وزيراً لداخلية.

وفي اليوم نفسه، صدر أمر ملكي بتغيير اسم وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة ليصبح وزارة الدفاع. وعيّن الامير فهد بن عبد الله رئيساً للهيئة العامة للطيران المدني والدكتور الصقير نائباً. ويأتي هذا القرار في سياق نقل مهمات ومسؤوليات الطيران المدني من وزارة الدفاع الى الهيئة العامة للطيران المدني، وأعيد تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للطيران المدني تبعاً لهذا التغيير، وينقل تبعاً لذلك الموظفون العاملون في هذا المجال والممتلكات والوثائق والمخصصات والاعتمادات المالية المتعلقة بذلك. وتقرر تشكيل لجنة من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية ، بالاشتراك مع وزارة الدفاع والهيئة العامة للطيران المدني لوضع خطة تنفيذية لتحقيق عملية الانتقال في مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي واقع الأمر، أن هذا القرار ينطوي على نيّة تقليص سلطة وزير الدفاع، من الجناح السديري، في قطاع حيوي لطالما جرى التحكّم به والاستفادة منه الى حد التحكم في حركة الطيران المدني بكل تفاصيلها. ما يجدر ذكره أن الأمر الملكي نصّ على أن المؤسسة العامة للخطوط العربية السعودية ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء، أي بالملك، وهذا يعني انتزاع الأخير جزءاً من صلاحيات خصومه، ومن وزارة الدفاع المنافس النوعي للحرس الوطني.

وفي اليوم نفسه صدر أمر ملكي بتعيين الأمير فهد بن عبدالله بن محمد آل سعود رئيساً للهيئة العامة للطيران المدني بمرتبة وزير وتعيين الدكتور فيصل بن حمد الصقير نائباً لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني بالمرتبة الممتازة. ومن اللافت أن الامير فهد ليس من أبناء ولا أحفاد عبد العزيز. وفي اليوم نفسه أيضاً، أعفي الأمير سلمان بن عبد العزيز من منصبه أميراً على الرياض، وعيّن بدلاً منه الأمير سطام بن عبد العزيز والامير محمد بن سعد بن عبد العزيز نائبا له بمرتبة وزير، وهذا يعتبر أول خروج للجناح السديري من إمارة الرياض.

ومن بين الأوامر الملكية التي أعلن عنها في اليوم نفسه، إعفاء الأمير عبد العزيز بن فهد من منصب رئيس ديوان مجلس الوزراء وضم ديوان رئاسة مجلس الوزراء الى الديوان الملكي برئاسة مستشار الملك الشيخ خالد التويجري.

وفي ٥ نوفمبر ٢٠١٢ صدر أمر ملكي بإعفاء الأمير أحمد بن عبد العزيز من منصبه (بناء على طلبه) وتعيين الأمير محمد بن نايف بدلاً منه. وجاء في الأمر الملكي: (بناء على ما رفعه لنا سمو وزير الداخلية بكتابه المؤرخ في ١٤٣٣/١٢/٢٠هـ بطلب إعفائه من منصبه) أمر الملك بأن:

أولاً : يُعفى صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز وزير الداخلية من منصبه بناء على طلبه.

ثانياً : يُعين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزيراً للداخلية.

ولفتت مصادر مقرّبة من الأمير أحمد بأن سوء فهم وراء قرار الاعفاء. ونقلت (القدس العربي) في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ عن احد المقربين من الامير احمد بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي السابق أنه لم يطلب مطلقا الاعفاء، وان سوء فهم ادى الى اقدام الملك عبد الله مع اتخاذ قراره بعزله.

وروى المصدر أن مسؤولاً في الديوان الملكي طلب من الامير احمد أن يعيد هيكلة وزارة الداخلية واقامة ثلاثة هياكل هي الامنية والمالية وشؤون القبائل وشؤون الحج، فرد بأنه مستعد ولكن بعد انتهاء موسم الحج واستقرار الاوضاع، ولكن مسؤول الديوان قال له أن الامر مستعجل ولا بد من التنفيذ، فرد الامير أحمد بأنه يريد اعفاءه من مسؤولية اتخاذ القرار قاصداً أنه يريد ان يأتي الأمر من الملك، ولكن قيل للملك أن الامير أحمد يريد إعفاءه من وزارة الداخلية برمتها، الامر الذي دفع بالملك الى أن يعفيه تلبية لرغبته. وعبّر الأمير أحمد عن اعتراضه على قرار الاعفاء بالاعتكاف في منزله في الرياض.

مهما تكن خلفية قرار الاعفاء، إلا أن ذلك لا يغيّر من حقيقة كون الملك عبد الله يميل الى تحجيم سلطة الجناح السديري وأن إعفاء الأمير أحمد سواء فهم بصورة صحيحة أو خاطئة فإنه يلتقي مع الهدف الذي عمل على تحقيقه الملك منذ اعتلائه العرش.

منذ تولي نايف ولاية العهد بدت تتضح معالم اللعبة التي كان يديرها الملك بنقل وتوزيع وازاحة المواقع، تارة بيده وأخرى بيد ملك الموت

في سياق خطة تشتيت الجناح السديري، كان الملك يتحيّن الفرصة المناسبة لاعفاء أو إقالة أعضاء هذا الجناح واستبدالهم بآخرين من خارجه أو ضمن صفقة ما مع أحد من أمراء هذا الجناح.

وفي ٢١ إبريل ٢٠١٣ صدر أمر ملكي بإعفاء الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع من منصبه، وتعيين الأميرفهد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن آل سعود نائباً لوزير الدفاع بمرتبة وزير. والأخير كان يتولي رئاسة الهيئة العامة للطيران المدني. ويأتي قرار إعفاء خالد بن سلطان بعد نحو سنة ونصف على تعيينه في هذا المنصب.

وقد لفت الأمر الملكي الى عبارة (وبناء على ما عرضه علينا ولي العهد نائب رئيس المجلس الوزراء وزير الدفاع كتابة) في إشارة فهم منها أن ثمة خلافات بين الأمير سلمان وإبن أخيه الأمير خالد بن سلطان في العلاقة التراتبية داخل وزارة الدفاع، ما رجح أن يكون الإعفاء بطلب من الأمير سلمان. وقد شعرخالد بن سلطان بأن ثمة استهدافاً له شخصياً بعد تعيين أبناء عمومته في مناصب عليا مثل تعيين محمد بن نايف وزيراً للداخلية، ومتعب بن عبد الله وزيراً للحرس الوطني، ومنصور بن متعب بن عبد العزيزفي منصب وزير الشؤون البلدية والقروية.

وفي ٧ يوليو ٢٠١١ صدر أمر ملكي بتعيين الأمير سلمان بن سلطان مساعداً لأمين عام مجلس الأمن الوطني للشؤون الأمنية والاستخبارية بالمرتبة الممتازة. وفي ٧ أغسطس ٢٠١٣، صدر أمر ملكي بتعيين الأمير سلمان بن سلطان نائباً لوزير الدفاع خلفاً للأمير فهد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن آل سعود. وقد أعفي سلمان بن سلطان من منصبه مساعد الأمين العام لمجلس الأمن الوطني. وقد عمل الأمير سلمان بن سلطان في السفارة السعودية في واشنطن وهذا ما جعله مقرّباً من الأمير بندر بن سلطان الذي خصّه بالاهتمام والتفاوض بخصوص المناصب الممنوحة لآل سلطان.

وثمة من يرى في تعيين سلمان بن سلطان في هذا المنصب بمثابة ترضية لأخواله العجمان المتحالفين مع جناح الملك عبد الله. ونشير هنا أيضاً الى الدور الذي لعبه سلمان بن سلطان في إدارة الملف السوري، حيث كان يتولى الى جانب أخيه غير الشقيق بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة السابق، تسيير شؤون النزاع المسلّح الدائر في سوريا وتقديم كل أشكال الدعم للجماعات المسلّحة.

وفي ٢٢ يوليو ٢٠١١ صدر أمر ملكي بتعيين الأمير عبد العزيز بن عبد الله، نجل الملك، نائباً لوزير الخارجية بمرتبة وزير، ويعد ذلك قراراً جريئاً سوف يمهد لوصول نجل الملك للوصول الى وزراة سيادية أخرى الى جانب الحرس الوطني.

وبعد غياب طويل نسبياً عن المشهد السياسي، ظهر بندر بن سلطان بصحبة مدير وكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه ديفيد بترايوس وكانا في لقاء مع الملك عبد الله في جدة، حيث صدر بعد يومين من اللقاء قرار في ٢٠ يوليو ٢٠١٢ بإعفاء الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة، وتعيين بندر بديلاً عنه إضافة الى منصبه أميناً عاماً لمجلس الأمن الوطني بمرتبة وزير، وتعيين مقرن مستشاراً ومبعوثاً خاصاً لملك، بمرتبة وزير.


مشعل بن عبدالله: السيطرة على امارة مكة

وهنا يبدأ فصل جديد في تقاسم السلطة بين الملك وولي عهده، سلمان، حيث تتوزع المناصب بناء على صفقة ثنائية.

ففي ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣، صدر أمر ملكي بإعفاء الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، من منصبه وتعيينه وزيراً للتربية واالتعليم خلفاً للأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود، الذي أعفي من منصبه (بناء على طلبه)، وصدر أمر ملكي بإعفاء الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز من منصبه كأمير لمنطقة نجران، وتعيينه أميراً لمنطقة مكة المكرمة بمرتبة وزير.

وفي ١٤ يناير ٢٠١٣ صدر أمران ملكيان الأول يقضي بإعفاء الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية من منصبه (بناء على طلبه) وتعيين الأمير سعود بن نايف بديلاً عنه. وصدر أمر ملكي آخر بإعفاء الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز، أمير منطقة المدينة المنورة من منصبه (بناء على طلبه) وتعيين الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز بديلاً عنه.

وكانت أهم لعبة خاضها الملك عبد الله في صراعه مع الجناح السديري هي في تعبيد الطريق لنجله الأكبر متعب كيما يصل الى العرش من خلال تحويل مؤسسة الحرس الوطني الى وزارة.

وبدأت القصة بتقديم نائب رئيس الحرس الوطني الأمير بدر بن عبد

العزيز طلب إعفاء من منصبه. وكتب في ١٧ نوفمبر ٢٠١٠ خطاباً الى الملك جاء فيه: أخي وشقيقي وسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز..سيدي: تعلمون – حفظكم الله – بأنني أفنيت عمري طاعة لله ثم لكم، خدمة لديني ثم مليكي ووطني. وإنني تشرفت بأن أكون ساعدك الأيمن في رئاسة الحرس الوطني، وهو شرف اعتز وأفخر به، فبالله ثم بكم وبمكارم أخلاقكم وقيادتكم الحكيمة – يا سيدي – سرت على نهجكم طوال فترة عملي كنائب لكم في الحرس الوطني، وأرجو الله أن أكون قد أديتُ عملي بما يرضي الله ثم مقامكم الكريم، فإن أصبتُ فمن الله – جل جلاله –، وإن أخطأت فمن نفسي. واليوم يا سيدي – حفظكم الله – وبكل الحب الذي يجمعنا استعطف مقامكم الكريم إعفائي من منصبي لظروفي الصحية التي تعلمونها. ولتعلم يا سيدي وشقيقي ومليكي بأنني خادمك بالأمس وخادمك اليوم ما حييت..).

وفي اليوم نفسه صدر أمر ملكي ينص على:

أولا: يعفى الأمير بدر بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس الحرس الوطني من منصبه (بناء على طلب سموه).

ثانيا: يعين الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وزير دولة وعضوا في مجلس الوزراء ورئيسا للحرس الوطني.

كانت تلك الخطوة التمهيدية الأولى، التي أعقبتها الخطوة الكبرى في ٢٧ مايو ٢٠١٣ بتحويل رئاسة الحرس الوطني الى وزارة، وتعيين الأمير متعب وزيراً عليها. وأصدر الملك أمراً ملكياً بتحويل رئاسة الحرس الوطني الى وزارة باسم (وزارة الحرس الوطني)، وأن رئيس الحرس الوطني يصبح وزير الحرس الوطني.

في ضربة مباغتة، أصدر الملك عبد الله أمراً ملكياً بإقالة بندر بن سلطان من رئاسة الاستخبارات العامة. وفي ١٥ إبريل ٢٠١٤ صدر الأمر الملكي القاضي بإعفاء بندر بن سلطان (بناء على طلبه)، وتكليف الفريق أول ركن يوسف بن علي الأدريسي نائب رئيس الاستخبارات العامة بمهام رئاسة الاستخبارات العامة.



هل تتم الإطاحة بسعود الفيصل لصالح ابن الملك عبدالعزيز؟

وفي ٢٥ إبريل ٢٠١٤، صدر أمر ملكي بتعيين الأمير محمد بن سلمان وزير دولة وعضواً في مجلس الوزراء، وإعفاء الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء من منصبه (بناءً على طلبه).

وبإعفاء الاخير يكون آل فهد بالكامل خارج المعادلة، فيما لم يتبق من آل سلطان سوى سلمان بن سلطان الذي لا يزال يحتفظ بمنصبه كنائب لوزير الدفاع.

وتمثّل أهم خطوة معبّرة قام بها الملك عبد الله، في إعلان الديوان الملكي عن (مبايعة الأمير مقرن ولياً لولي العهد أو ملكاً في حال خلو منصبي الملك وولي العهد في وقت واحد). وأضاف: (ولا يجوز بأي حال من الأحوال تعديله، أو تبديله، بأي صورة كانت من أي شخص كائناً من كان، أو تسبيب، أو تأويل، لما جاء في الوثيقة الموقعة منا ومن أخينا سمو ولي العهد رقم ١٩١٥٥ وتاريخ ١٤٣٥/٥/١٩هـ وما جاء في محضر هيئة البيعة رقم ١ / هـ ب وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣٥هـ المؤيد لاختيارنا واختيار سمو ولي العهد لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز بأغلبية كبيرة تجاوزت ثلاثة أرباع عدد أعضاء هيئة البيعة).

وبخلاف الأعراف المعمول بها في المملكة في تعيين النائب الثاني، استحدث البيان عنواناً جديداً وهو (ولي ولي العهد) مبقياً على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ما يشي بخلاف داخل العائلة المالكة حول منصب ولي العهد بعد تولي الأمير سلمان العرش، برغم من أن هذا المنصب من اختصاص هيئة البيعة التي أنشأها الملك في العام ٢٠٠٥ لتفادي استحقاق منصب النائب الثاني.

منذ اعتلائه العرش، أدار الملك عملية تفتيت منظّمة للعصبة السديرية، توّجت بتعيين مقرن ولياً لولي العهد، ليمهد لابنه متعب ليكون ملكاً

ما يلفت في البيان أن (منصب ولي ولي العهد) ليس مفتوحاً ولا يأخذ مسمى القانون أو المرسوم الملكي الثابت، وإنما يقتصر على الحالتين المنوّه عنهما في البيان.

ونلحظ في ضوء الأوامر الملكية منذ اعتلاء الملك عبد الله العرش في صيف ٢٠٠٥ وحتى اليوم أن عملية تفتيت منظمة لقوة الجناح السديري توّجت بتعيين الأمير مقرن ولياً لولي العهد، ما يمهّد لوصول نجل الملك، أي الأمير متعب الى العرش، وبالتالي سوف تكون للجناح فرصة وحيدة لاعتلاء العرش، وهي من نصيب الأمير سلمان، في حال بقائه على قيد الحياة، ثم تكون في الاجنحة الأخرى التي قد لا تقوّض أي فرصة مقبلة للسديريين في العرش السعودي..

السؤال الأخير الذي لابد من طرحه هنا: أين الأميركيين من ذلك كله؟ خصوصاً وأن تغييرات بهذا الحجم والمنظّم والذي ينطوي على تغييرات بنيوية عميقة في نظام الحكم لابد أن تكون للحليف الأميركي وجهة نظر موافقة أو معارضة أو متحفظة. وما بات معلوماً أن الملك عبد الله حريص على كسب رضى الأميركيين في الخطوات التي يقوم بها، ويميل دائماً الى استمزاج رأي الادارة الأميركية في القرارات التي يقدم عليها. وفي واحدة من الأمثلة اللافتة بهذا الخصوص أن تعيين بندر بن سلطان في منصب رئيس الاستخبارات العامة جاء بطلب أميركي مباشر، وكذلك قرار إعفائه من منصبه، الذي جاء بعد أيام من زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الى الرياض ولقائه بالملك عبد الله في مخيمه بروضة خريم..

وبالرغم من إصرار الادارة الأميركية على عدم الدخول المباشر في صراعات العائلة المالكة، وتتمسّك بالموقف الشكلي بأن شؤون الحكم تعتبر قضية داخلية، فإن تقارير عديدة تحدّثت عن رسائل وتوصيات غير مباشرة تصل الى الملك وبعض الأمراء، خصوصاً المقرّبون من واشنطن لناحية تبني بعض وجهات النظر المرجّحة لدى الادارة.

في النتائج، فإن الملك عبد الله قاد معركة مفتوحة منذ توليه العرش لناحية تقويض العصبة السديرية، وتفتيت السلطة التي كانت بحوزتها، وتقوية جناحه عن طريق جلب أمراء آخرين الى صفه، وتعزيز المواقع الخاضعة تحت سلطته، قبل أن تحين ساعة رحيله ويتولى سلمان العرش، ما يمنحه سلطة مطلقة في تخريب كل ما بناه الملك عبد الله..

وجوه حجازية

(١)
عبدالله بن عبدالله بن علي بن عبدالسلام الريّس (القرن الثالث عشر الهجري)

هو الإمـام والمدرس بالمسجد الحرام، ورئيس الموقتين المكي والشافعي. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في النحو والفرائض والمنطق والحديث وأصول التفسير وغير ذلك.

لازم السيد احمد دحلان ملازمة تامة، وقـرأ عليه في النحو والصـرف والمنطق والأصول والحديث والتفسير وعلم المعاني والبيان، وأجازه بجميع مروياته ومقروءاته، وتصدّى للتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس وأفاد وأخذ عنه عدد من طلاب العلم، واستمر في التدريس حتى تـوفي رحمه الله بمكة المكرمة.

لـه: حاشية على رسالة الماردينى في الربع المجيُّب[١].

(٢)
صالح بن ابراهيم الريّس (١١١٧ - ١٢٤٠هـ)

محدّثٌ مفسّرٌ؛ حفظ القرآن الكريم صغيراً، وحفظ مجموعة من المتون، واعتنى بطلب العلم وملازمة العلماء وأخذ عنهم. ومنهم السيد علي بن عبدالبر بن عبدالفتاح اللونائي وغيره، وقد أذن له بالتدريس، فدرس في التفسير والحديث والفقه والعربية وغيرها؛ كما أخذ عنه عدد من العلماء طلاب العلم، ومنهم السيد يوسف البطاح.

كـان الـريّس بـارعـاً في علم الأصـول والفروع، وقد توفاه الله بمكة المكرمة.

له: فتح المجيب ببلد الحبيب في جمع مـا يتعلق بالرضيع؛ وكـتـاب فتح ذوي العـزّة والكرم لأولي الهمم فيما يجب ان يعلم ويتعلم في ربع العبادات؛ وكتاب فتح الرحمن فيما يغتفر للموافق من الأركـان؛ وكتاب القول الكاف في مسائل الإختلاف؛ وكتاب شرح حزب الإمام النووي؛ ورسالة في السماع وردع أهـل الـزيـغ والميـل الى المحرمات والإبـتداع؛ وفيض الملك العلاّم لما اشتمل عليه النسك من الأحكام؛ وحاشية على المنهج ـ فقه الشافعي[٢].

(٣)
محمد بن عبدالرحمن بن محمد الريّس (٠٠٠ - ١٣٢٣هـ)

هو محمد الريّس الشافعي المكي. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها وقرأ على علمائها في عـصـره، منهم السيد عـمـر الشافعي البقاعي، قـرأ عليه في النحو والأصـول والمعاني والبيان، وكان أديباً لطيفاً ذا خلق حسن. نظم الشعر. وتـوفي رحمه الله بمكة المكرمة[٣].

(٤)
عمر بن أبي بكر بن ابراهيم الريّس (٠٠٠ - ١٢٦٠هـ)

عمر بن ابي بكر بن ابراهيم بن محمد بن عبداللطيف بن عبدالسلام الريس المكّي الشافعي. مفتي مكة المكرمة، وبها ولد ونشأ، وأخذ عن علمائها في عصره، منهم عمّه الشيخ محمد صالح ريّس؛ والشيخ عبدالرحمن ريّس. تـولّى الإفتاء بعد وفاة عمّه الشيخ صالح بن ابراهيم، فقام به أحسن قيام. توفي رحمه الله بالطائف[٤].

---

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، نشر النور والزهر، ص ٢١٤. وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٧، ص ٣٣. واسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ٢، ص ٢٦١؛ وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ٨٠.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣٥؛ وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٥٥.

(٤) مرداد ابو الخير، مصدر سابق، ص ٣٧٦.

أمراء يبحثون عن اكسجين

يبدو أن الأمراء يعانون من نقص الأوكسجين، ربما أكثر حتى من المواطنين، إذ من المطلوب من الأمراء والأميرات بأن يُظهروا للعالم أنهم ملتحمون متحدون، وأن لا يعبّر أحدٌ منهم عن رأيه خارج إطار القطيع. لهذا فإن تغريدات الأميرات والأمراء في تويتر في أكثرها بدون طعم.

لماذا؟ لأنهم يتجنّبون الحديث في الشؤون السياسية وحتى الشؤون العادية المحليّة، ويركّزون بدلاً من ذلك على بضعة امور: الحديث عن الله والآخرة والصلاح والإستقامة والدعاء، وكأنك تقرأ لرهبان، مع أنه لا رهبانية في الإسلام. المهم يتجنّب الأمراء الحديث عن السياسة، او طرح آراء مخالفة، وكأن هناك توصية عامّة لهم بهذا.

عبدالعزيز بن فهد الذي أعفي مؤخراً من منصبه الإسمي كوزير دولة وعضو مجلس وزراء، ترك هو الآخر السياسة بعد أن لَعَبَ بِحَسْبَةْ العربية والإملاء وأوضح خواء ذاته والأمراء. تفرّغ الآن لتلبية طلبات (الزبائن) وتقديم وعود بمساعدة المحتاجين، مع الإكثار من ذكر الله، كيف لا وكل أمير مؤمنٌ بالضرورة، خاصة ابن فهد هذا!

يقرر الأمير عبدالعزيز بن فهد أن: (من أهم الأمور: الدعوة الى الله سبحانه)! هذه العبقرية نالت اربعمئة وخمسة وثلاثين ريتويت! وينصحنا الداعية ابن فهد فيقول: (دوماً المنتصر هو من كان يعبد الله على بصيرة، وينهج منهج محمد صلى الله عليه وسلم، والأيام تثبت ذلك. ففرّوا الى الله، إنّي لكم ناصح)!

يا أيها الرجلُ المعلّمُ غيرَهُ   هلاّ لنفسكَ كانَ ذا التعليمُ
تصفُ الدواءَ لذي السِّقام وذي الضنى   كيما يصحُّ به وأنتَ سقيمُ

الامير طلال غرّد بأنه لم يبايع مقرن، وانه يعترض على تجاوز العائلة المالكة في تعيين ولي العهد. بيد ان هناك تغريدة أثارت اهتماماً يقول فيها: (هناك خبر ورد من لندن، مصدره اسطنبول عن العثور على مصحف كريم عمره ١٥٠٠ سنة) فيرد عليه سهيل اليماني: (الله لا يضرّك ياسمو الأمير الفلْتَهْ. أجلْ مصحف قبل ١٥٠٠ سنة؟! يعني قبل البعثة. ونقول ليش ما تأهّل المُنتَخَبْ؟).

علق امير مؤمن آخر على فيروس كورونا: (أخشى أن يكون الفيروس عقوبة إلهية بسبب المغالاة الفلكية بأسعار الإبل، وكذلك بسبب الإسراف والتبذير في الولائم الذي لا يقرّه شرع ولا عقل). لكن أيعقل ان يكون كورونا عقاباً الهياً للشعب الذي بعضه جائع (بالمعنى الحرفي للكلمة) في حين لا يصيب علية القوم من امراء وغيرهم أذى الفيروس باعتبارهم فئة مؤمنة. يعني تخصصه فقراء مثلاً اي من الفئة الضالة؟

أمير منفاخ اسمه سعود السعود، بمناسبة المناورة نقل او كتب لنا شعراً:

حنّا هَلِ التوحيد والحرب والعلمْ   نعرف حلال الله ونعرفْ حرامه!
ما باين عليكم تميّزون الحلال عن الحرام!

أما الأميرة سلطانة بنت عبدالعزيز فتغرد: (جِيْبوا لي مَلِيْحْ وَجْهْ، وكَحيْلْ العينْ؛ وخَلّوني!). ردّت عليها إحداهن: (ماراحْ تَلْقَيْنَهْ بالسعودية) فردت سلطانة: (موجود صدقيني)!

شعب شقيق يحتاج قلماً مباركاً!

زلّة لسان من الملك، وما أكثر زلاّته. في احتفال تدشين ستاد الجوهرة الرياضي، وصف شعبه المسعود بأنه (الشعب السعودي الشقيق)! لكن هناك قصة (قلم الملك) المرتبطة بالشعب الشقيق! ذلك أن الملك وبعد خطبته العصماء، وقّع على كرة حملها اليه طفل ثم أهداه القلم. ظهر أفاقون أرادوا تضخيم قيمة القلم الذي لامسته بركة خادم الحرمين! وعلى اعتبار ان جلالته اضافة الى عبقريته الخطابية، لديه عبقرية كتابية ايضاً!ظهر زعم بالاستعداد لشرائه في مزايدة هابطة توجها احدهم بخمسين مليون ريال!

القلم المبارك استهوى رائقة السبيعية فلم تطلب ملايين، بل قلماً:

يا سيدي ما عادْ نِبْغى ملايين
وزّعْ علينا يا مَلِكْ كومَةْ أقلامْ!
قَلَمكْ يجيبْ البيتْ ويْخَلّصْ الدّينْ
ويْعَيّشكْ مَطْنوخْ عامين قِدّامْ!

مُلحِدٌ نخب أول!

مليون ملحد سعودي فقط في بلاد الحرمين! حسب معهد غالوب، اي ما نسبته ٥٪ من السكان، وهي النسبة الأعلى بين الدول الإسلامية، كما أنها بمستوى الإلحاد في اوروبا! ويعزى سبب انتشار الإلحاد الى القمع باسم الدين وبالتالي معاندة أيديولوجية السلطة ومذهبها المتطرّف. لذا فأكثر الملحدين هم من منطقة الوسط (نجد) التي تشهد التطرف الديني والى جانبها يزدادالإلحاد. وهذا يثبت ان التشدد الديني الرسمي لا يصنع متدينين، بل تكفيريين وقتلة ومتمردين على الدين وإباحيين وملاحدة. وقد زادت نسبة الإلحاد كلما زادت السلطة التي تمنح للمؤسسة الوهابية المتطرفة، التي ـ بأفعال منتسبيها وتهورهم وقطعهم الرؤوس وفتاواهم العجيبة ـ جعلت الناس يشككون في الدين نفسه، فاهتزت قناعاتهم وهم يشهدون التطرف والفساد المتعاضد مع الإستبداد السياسي. كل سلطة دينية تبرر القتل والإجرام والفساد الذي يمارسه الطغاة، تدفع الناس الى الهروب من الدين نفسه، أي دين كان.

اصطاد الأمراء المؤمنون ملحداً من غير نجد التي ينمو فيها الالحاد، بل من بلدة حَفْرِ الباطِنْ التي تقع على الحدود الشمالية. لتبشرنا بالخبر قناة روتانا وصحيفة الشرق المؤمنتين جداً، إذ اشارت الأخيرة الى ان الملحد المعتقل مطلوب أمني في قضية حساسة، وأنه تلقى دعماً وأموالاً من الخارج، واضافت بأنه أطلق لحيته ثم حلقها وهو مضطرب.. فهل سنصدق تهمة الإلحاد ام ان تهمته معارضة النظام، ام يشفع له الإضطراب النفسي؟!

ملحد حفر الباطن مجرد ضحية من ضحايا الكنيسة النجدية الوهابية. علق احدهم فرد عليه الشيخ الدويش: بل السبب (بغال الليبرالية)!

سخر المغرد ابو البراء فقال: (ذهبتُ لتنفيذ حدّ الردّة بمُلحد. سألته: لماذا ارتددتَ عن ديننا؟ قال: لم أكن مسلماً حتى أرتدّ. سألته: هلْ أنتَ سعودي؟ أفْحَمْتُه، وقطعتُ عُنُقَه)!

إضرب وادفع!

مملكة تستهتر بحقوق مواطنيها في كل المجالات! وبالذات حقوق المرأة، التي تهدر كرامتها وتعنف وتطلق بدون اذنها ورغبتها وكذلك رغبة زوجها، فضلا عن تزويجها. انتقدت الرياض لعدم حمايتها النساء المعنّفات، فظهر بدل الإستهتار تشدد غير متوقع من قبل السلطات، التي وضعت قانوناً غير مدروس ولا علمي يفيد بمعاقبة من يضرب زوجته بغرامة خمسين ألف ريال وبالسجن لمدة عام!

الشيخ الكلباني ـ إمام الحرم المكي الأسبق ـ نصح: (عزيزي الزوج، لا تضرب زوجتك، فعقوبة ضربها خمسون الف ريال. تزوج جديدة أحسن!)، وقد أيده احدهم: فقد كانت العرب تقول: (اذا ضربتَ فأوجِعْ فإن الملامة واحدة) فأصبح الحال الآن: (فإن الغرامةَ واحدة)!

ومن السخريات أن نسوة جلسن فدار هذا الحديث:

إحداهن: يا بنات! باركوا لي!

ـ وشْ عليه؟

ـ أمس زوجي مَرْدَغْ وجهي بالأرض!

ـ يا حظك بهالزوج العَدِلْ، مو اللي عندي: أشتمَهْ ويقول الله يسامحِكْ!

لكن الصحفية بشائر لم تقبل قرار وزارة الشؤون الاجتماعية وكتبت مقالة في عكاظ: (أيها الرجال : اضربوهن!).

عزيزي المواطن: ان كان ولا بد ستضرب زوجتك، ففضلاً تأكد من أن لديك رصيداً في البنك!

وازاء سيل النكات، سحبت وزارة الشؤون الإجتماعية بعد ساعات قانونها وابتلعته. هذه ليست نكتة بل حقيقة!



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر







بعد فشل رهان الحرب

آل سعود وبداية الإستدارة الحذرة

نضبت خيارات القوة، وانتهت المهل الزمنية التي أعطيت لفريق الحرب في المملكة السعودية من أجل تحقيق أهدافه. والحاصل النهائي: تركة من الخصومات، خسائر هائلة في الارواح، تمزق الروابط مع الجوار الإقليمي، تفشي الارهاب على نطاق واسع، وتهشّم عميق للبنى النفسية والثقافية والعقلية في سوريا والعراق ولبنان وليبيا والبحرين، والى حد ما مصر واليمن.

وإذا كان ثمة من أهداف تحققت نتيجة انغماس أمراء الحرب السعوديين في البلدان سالفة الذكر، فإن الفوضى بكل أبعادها الأمنية والسياسية والنفسية والثقافية والقومية وحدها التي تحقّقت، إذ يمكن القول أن فريق بندر بن سلطان نجح في تقويض ما تبقى من آمال معقودة على انبعاث مشروع الأمة، على قاعدة قومية أو دينية. فالمال السعودي وضع طيلة السنوات الثلاث الماضية في خدمة مشروع تعزيز وتعميق الانقسام في الأمة، وبات الضياع على المستوى الاستراتيجي وحده السّمة الغالبة في الشرق الأوسط.

ممثل أمير تبوك في (الهيئة) وعضو نادي أدبي!

العطوي أمير (شرعي) في (جبهة النصرة)

كل شيء يمكن توقُّعه في مملكة العجائب، وفي ظل التيه العام الذي عكس نفسه في أزمات عديدة: أزمة الهوية، أزمة الثقافة الدينية، أزمة الدولة الشمولية التسلّطية. أصبح المواطنون كما لو أنهم على مركب مختطف، فيسير بهم كما يشاء الخاطفون، وقد يخضع المخطوفون تحت تأثير خطابات قهرية مفروضة عليهم.. ولكن هناك من ألف تلك الخطابات وهضمها وتصرّف على أساسها.



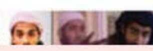
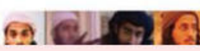
سلطان بن عيسى العطوي، مثقف وأديب وعضو في نادي تبوك الأدبي، قرّر في صيف 2013 ان يغادر البلاد باتجاه (أرض الرباط!) في سوريا، ولم يمض عليه وقت طويل حتى أصبح أميراً في (جبهة النصرة)، وصار يبشّر بأفكارها ويدعو لدعمها، وينشر بياناتها المنشورة على حسابها (المنارة البيضاء)، والأنكى أنه تحوّل الى مكفّراتي من الطراز الأول، فصار يقسّم خلق الله الى مؤمن وكافر، وصار (شرعياً) بحسب الوصف القاعدي، لمن يضطلع بمهمة الإفتاء داخل التنظيمات القاعدية.



أمر ملكي بشأن المقاتلين السعوديين في سوريا

العودة السريعة أو الإنتحار الجماعي

طيلة سنوات الأزمة السورية، وخصوصاً منذ تسلّم الأمير بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة، الملف من القطريين، عملت الرياض على خطّين متقابلين: الأول معارضة الانخراط في الأزمة السورية في

استنفذت أغراضها من المشايخ

وبدأ وقت الحساب

مَثَلُ الحكومة السعودية (كَمَثَلِ الشيطانِ إذْ قَالَ للإنسانِ اكفُرْ فلَما كَفَرَ قَالَ إنّي بريءٌ منكَ إنّي أخافُ اللهَ ربَّ العالمين). فهي - اي الحكومة - قد حرّضت على العنف والإرهاب، وصدّرت فكره ورجاله والمال لتقاتل به خصومها في أكثر من بلد، وآخرها سوريا.

اليوم بعد ان استنفذت أغراضها، انقلبت على داعش، تبييضاً لجبهة النصرة التي لا يلمسها نقد في الإعلام السعودي، وكلاهما ينتميان الى القاعدة، ونصرةً للجبهة الاسلامية، السلفية الوهابية هي الأخرى، والتي لا تقلّ سفاهة ودموية عنهما.

اليوم بعد ان تحفّز العالم لمحاربة الإرهاب.. تريد الرياض ان تقول بأنها بريئة منه، وأنها تحاربه.

اليوم بعد أن صار السعودي في داعش يفجّر نفسه في آخرين وبينهم سعوديين، فصار السعوديون يقتلون بعضهم بعضاً باسم الجهاد في سوريا.. تعلن الرياض أنها بريئة، وتلقي باللوم على بعض المشايخ وتحملهم المسؤولية.



فتّش عن ال سعود..

من الصحوة الى الإرهاب

(الصحوة) تعني مرحلة زمنية استمرت نحو عقد ونصف، من أواخر السبعينيات الميلادية الماضية الى منتصف التسعينيات، كان طابعها الحماس الديني، والجهاد في أفغانستان، وإعادة أسلمة المجتمع، ممارسة وفكراً عبر ضخ المزيد من القيود.

تلك الصحوة كانت صناعة حكومية، بل هي بحق: صناعة الملك فهد، الذي رأى ان البلاد قد تنفجر أمامه بعد الثورة الإسلامية في ايران، وبعد قيام جهيمان بمواجهة السلطة بالسلاح، فما كان من الملك إلا أن قذف بالسلفيين بهم الى أفغانستان لضرب عدّة عصافير بحجر، ومن تلك العصافير التغطية على سوءات أكثر الملوك اشتهاراً بالبعد عن الدين في الممارسة؛ والإسهام في محاربة الشيوعية كدور أميركي مطلوب من الرياض القيام به؛ وإشغال التيار السلفي بعدو خارجي يستنفذ جهده وشبابه.

في تلك المرحلة ظهر من عرفوا بمشايخ